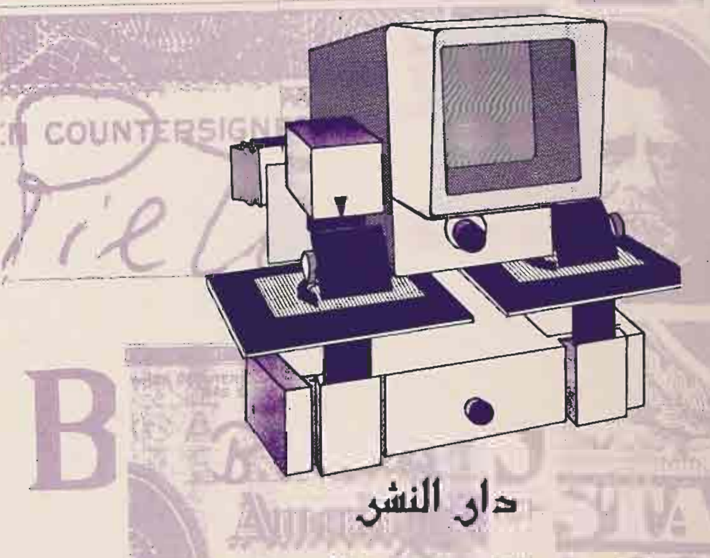
تأمين المستندات والوثائق

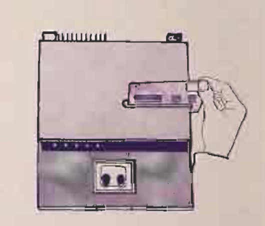
ضد التزوير



دار النشر

بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب

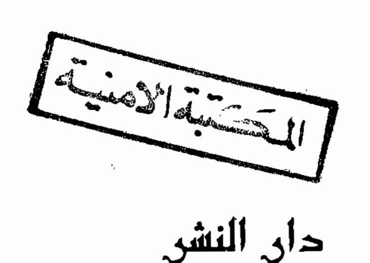
بالرياض





تأمين المستندات والوثائق
ضد التزوير

الدكتور مصطفى كمال شفيق



دار النشر
بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب
بالرياض

١٤١١هـ

دار النشر
بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب
بالرياض

الرياض

١٤١١هـ [الموافق ١٩٩١م]


بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويـــــات

التقديم بقلم الدكتور فاروق عبدالرحمن مراد ١١
المقدمـــة ١٣
الفصل الأول: التزوير جريمة العصر ١٧
الفصل الثاني: محاولة مبدئية لتصنيف المستندات
والوثائق ٢٥
الفصل الثالث: طرق التزوير في المحررات ٣١
الفصل الرابع: وسائل الدولة في مكافحة جرائم التزوير ٣٧
الفصل الخامس: تأمين جوازات السفر ٤١
الفصل السادس: الوسائل الفنية لتأمين جوازات السفر
ضد التزوير ٤٩
الفصل السابع: بطاقات اثبات الشخصية ٦٣
الفصل الثامن: رخصة قيادة السيارة ٧٩
الفصل التاسع: شهادة الميلاد ٨٥
الفصل العاشر: الشهادات الدراسية والجامعية ٩١
الفصل الحادي عشر: الشـــيكات ١٠٣
الفصل الثاني عشر: تأمين الوثائق الرسمية ضد التزوير ١١٣
الفصل الثالث عشر: تأمين الأختام الرسمية ضد التزوير ١٣١
الخاتمـــة ١٤٣
المراجـــع ١٤٦

التقديـــــم

كانت والى عهد قريب تتم الشئون المختلفة في النشاط المعتاد وغير المعتاد للانسان بدون ما توثيق، وكان البيع عادة ما يكتفى به الايجاب والقبول ومثل ذلك ما اتبع في الزواج والطلاق.

وكانت الدولة مترامية الأطراف بحيث لا يتطلب الانتقال من بلد الى بلد أوراقاً ثبوتية من أحد، ثم تعقدت الأمور واختلت موازين الشرف والأمانة، واهتزت الثقة في التعامل مع الناس وتطلب كل ذلك توثيقاً مكثفاً حتى غدا الانسان ليس انساناً ما لم يثبت ذلك بالوثائق، وابن البلد ليس مواطناً ما لم يقدم البرهان الثبوت بل وحتى في البيع والشراء والزواج وغيرها يتراجع الناس عما قدموا من مواثيق شفهية، ويسير الرجل وأهله فيطلب منه أن يثبت أن المرأة زوجته الى غير ذلك من دروب التنظيم الذي بات معقداً متشابكاً.

وفي مقابل كل ذلك نشط بعض الناس في ميدان اعتبروه مخرجاً وأداة للتحايل على تلك الأنظمة، وعلى تلك الوثائق، فزوروا وزيفوا ما شاء لهم أن يفعلوا، وابتكروا من الأدوات والأساليب لتحقيق ذلك ما تطلب بدوره الخبراء ومعدات الخبرة المتخصصة لكي يكشف التزييف والتزوير والتغيير والتعديل في الوثائق الرسمية وأصبحت كل هذه الأمور ميادين للتخصص في الميدان الأمني في العصر الحديث.

والواقع أن الأساس في الأمور هو الصدق والأمانة. غير أن الاسلام حث على أخذ الاحتياط والوقاية التي تتطلب التوثيق والشهادة على المعاملات، فإذا ما تطبق ذلك المبدأ على الحياة العصرية التي تهتز فيها القيم والمبادىء - كما أسلفنا - لظهرت لنا أهمية مكافحة تزوير المستندات والوثائق، وهذا الكتاب هو دراسة متخصصة في هذا الميدان الحديث الذي ينتظر أن ينمو ويتطور.

فاروق عبدالرحمن مراد

المقدمـــــة.

صدق من قال ان العصر الذي نعيشه هو عصر المستندات والوثائق. فقد غدت المحررات بمختلف صنوفها تضطلع في عصرنا الحاضر بدور فعَّال وبالغ الأهمية في كل ناحية من نواحي حياتنا باعتبارها الوسيلة النظامية المقررة التي يلزم الالتجاء اليها لاثبات الحقوق وتحديد الالتزامات وابرام الاتفاقات سواء في علاقات الحكومات بعضها ببعض أو في علاقات الحكومات بالأفراد أو في المعاملات التي تنشأ وتجري بين الأفراد. ولو استعرضنا حياة أي فرد منا وقلبنا الفكر في مختلف نواحيها لوجدنا أنها تبدأ بوثيقة هي «شهادة الميلاد» وتنتهي بوثيقة هي «شهادة الوفاة» وما بين هذه وتلك لو حسبنا الوثائق والمستندات التي كان طرفاً فيها على مر سنوات عمره في شتى معاملاته مع الغير أو مع الأجهزة الحكومية لوجدنا أنها تبلغ ألوفاً مؤلفة.

لقد مضت عهود طويلة كانت تجرى فيها المعاملات بكلمة شرف من اللسان، وتعتمد بهزة يشد فيها كل طرف بيده على يد الطرف الآخر، وانتقلنا تدريجياً الى عصر تحكم في المستندات والوثائق شئون حياتنا، ويلزم فيه انشاء مستند لكل تصرف لأن العبارات التي يتضمنها متنه والتوقيعات التي تذيل

هذه العبارات، هي التي تحدد ما لنا من حقوق وما علينا من التزامات.

واذا كنا قد جعلنا من الوثائق والمستندات مؤخراً وبالتحديد تقريباً منذ الربع الثاني من القرن العشرين، الوسيلة النظامية التي يعتد بها لاثبات الحقوق والواجبات، فإن الله سبحانه وتعالى حثنا على ذلك منذ أربعة عشر قرناً ويزيد، فأشار علينا جلّ جلاله بتسجيل التصرفات كتابة وأوضح جلّ شأنه طريقة ذلك، وفصل كيفية الاستشهاد على العقود لأن ذلك أقسط عنده وأقوم للشهادة وأدنى لعدم الريبة اذ يقول سبحانه وتعالى في كتابه الحكيم:

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ ۚ وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ ۚ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَن يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ ۚ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئًا ۚ فَإِن كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ ۚ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ ۖ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ

إِحۡدَىٰهُمَا ٱلۡأُخۡرَىٰۚ وَلَا يَأۡبَ ٱلشُّهَدَآءُ إِذَا مَا دُعُواْۚ وَلَا تَسۡـَٔمُوٓاْ
أَن تَكۡتُبُوهُ صَغِيرًا أَوۡ كَبِيرًا إِلَىٰٓ أَجَلِهِۦۚ ذَٰلِكُمۡ أَقۡسَطُ
عِندَ ٱللَّهِ وَأَقۡوَمُ لِلشَّهَٰدَةِ وَأَدۡنَىٰٓ أَلَّا تَرۡتَابُوٓاْۖ إِلَّآ أَن تَكُونَ
تِجَٰرَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيۡنَكُمۡ فَلَيۡسَ عَلَيۡكُمۡ جُنَاحٌ
أَلَّا تَكۡتُبُوهَاۗ وَأَشۡهِدُوٓاْ إِذَا تَبَايَعۡتُمۡۚ وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ
وَلَا شَهِيدٌۚ وَإِن تَفۡعَلُواْ فَإِنَّهُۥ فُسُوقُۢ بِكُمۡۗ وَٱتَّقُواْ
ٱللَّهَۖ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٞ ﴿٢٨٢﴾
۞ وَإِن كُنتُمۡ عَلَىٰ سَفَرٖ وَلَمۡ تَجِدُواْ كَاتِبٗا فَرِهَٰنٞ مَّقۡبُوضَةٞۖ
فَإِنۡ أَمِنَ بَعۡضُكُم بَعۡضٗا فَلۡيُؤَدِّ ٱلَّذِي ٱؤۡتُمِنَ أَمَٰنَتَهُۥ وَلۡيَتَّقِ
ٱللَّهَ رَبَّهُۥۗ وَلَا تَكۡتُمُواْ ٱلشَّهَٰدَةَۚ وَمَن يَكۡتُمۡهَا فَإِنَّهُۥٓ
ءَاثِمٞ قَلۡبُهُۥۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ عَلِيمٞ ﴿٢٨٣﴾

ولما كانت جوازات السفر والبطاقة الشخصية ورخصة القيادة وشهادة الميلاد والشهادات الدراسية والجامعية هي أبرز الوثائق الرسمية التي تصدرها الدولة فقد عنيت بإفراد فصل خاص لبيان الوسائل الفنية لتأمين كل منها ضد التزوير

كما لم يفتنا تناول شيكات المصارف والشيكات السياحية

والوسائل الفنية المتطورة لحمايتها، وأشرت الى خطورة الشيكات الخطية وضرورة البحث عن حل تشريعي لإبطال التعامل بها، بعد ما ظهر من اخلالها بالثقة في التعامل بالشيكات، وتهديدها بذلك لوظيفة الشيك كأداة وفاء وائتمان

أما بالنسبة للمستندات العرفية والتي تصدر بين آحاد الناس في مختلف المعاملات والتصرفات، فنظراً لأنهم يحررونها وفق مشيئتهم ولا يمكن الزامهم بتحريرها على نماذج معينة مؤمنة ضد التزوير، فلذلك أفردت للمستندات العرفية فصلاً قائماً بذاته ضمنته بعض الوصايا التي أنصح المتعاملين باتباعها والتي تجنبهم الوقوع في حبائل المزورين.

ولقد عنيت كذلك بتناول أختام الدولة الرسمية ووسائل حمايتها وتأمين عدم اساءة استخدامها، وذلك للأهمية الكبيرة لهذه الأختام، فوجود الخاتم الرسمي على المستند هو الذي يوحي بالاطمئنان إليه والثقة فيه وفي حجية مضمونه.

آمل أني وفقت في معالجة هذا الموضوع الهام في جوانبه المتعددة.

الدكتور مصطفى كمال شفيق

الفصــــل الأول
التزوير جريمة العصر

صاحب الاعتماد المتزايد على الوثائق والمستندات في حياتنا المعاصرة لضبط وتنظيم واثبات كافة أنواع المعاملات والتصرفات بين الأفراد بعضهم وبعض أو بين الأجهزة الحكـومية والأفـراد، زيادة مـطردة في جريمة تزويـر المحررات، الأمر الذي حدا بالبعض الى أن يطلق عليها بحق «جريمة العصر» نتيجة لهذا الارتفاع المتزايد في معدلات ارتكابها.

السمات الخاصة لهذه الجريمة ودوافعها ومداها:

ترجع هذه الزيادة المطردة في جرائم التزوير الى مجموعة من الأسباب وجيزها كالآتي:

١ ـ انها من الجرائم التي تجررها المدنية في أذيالها والتي يطَّرد ازديادها باطِّراد زيادة التقدم الحضاري. فحيث لا توجد محررات لا يتصور بداهة امكان وجود تزوير، وحيث تنتشر الأمية، لا يتعامل الناس بالمستندات، بل تكون كلمة اللسان هي التي تحل وتربط، ايجاب الأطراف

وقبولهم في مختلف المعاملات والتصرفات، ولا يكون هناك محل بالتالي لارتكاب جريمة تزوير، وقد تقوم بدلاً منها جرائم أخرى مثل النصب أو الغش أو شهادة الزور أو اليمين الكاذبة، أو مجرد رذيلة من الرذائل التي تنبىء عنها مكارم الأخلاق وتنهى عنها الأديان مثل الكذب أو نكث العهد وعدم الوفاء بالوعد.

٢ - إنه مع تعدد أنواع المصالح التي تولدت عن التقدم الحضاري والنظم المدنية القائمة، تعددت أنواع المستندات والوثائق اللازمة لقضائها ووجد المزورون بالتالي في هذا الكم الهائل والبحر الزاخر من المستندات والوثائق المتنوعة مجالاً كبيراً لاقتراف جرائم التزوير

٣ - ان جريمة التزوير في محرر قد تكون عملاً فردياً يقوم به الشخص بنفسه ولنفسه كي يحقق لذاته مصلحة شخصية بالباطل، وقد تكون عملاً يزاوله مزور محترف يبيع خدماته المجرّمة للغير لقاء ثمن معين.

وحرصاً على عدم الاطالة نورد أمثلة متنوعة عن هذه الجريمة اخترناها عشوائياً من صفحة الحوادث بإحدى الصحف اليومية خلال فترة لا تتعدى شهوراً معدودة.

حبس موظف بالشهر العقارى

تقاضى رشوة لعمل توكيل مزور

كتبت ايمان خضير

الأهرام ١٩٨٩/٥/١٧م

امرت نيابة روض الفرج بحبس موظف بالشهر العقارى بالظاهر ١٥ يوما لاتهامه بتقاضى ٣٠ جنيها رشوة من مواطن مقابل عمل توكيلات مزورة .

وكانت تحريات الرقابة الادارية قد دلت على أن الموظف بالشهر العقارى بمكتب الظاهر يتقاضى رشاوى من المواطنين مقابل توكيلات مزورة منسوب صدورها الى مكتب الشهر العقارى . تم عمل كمين بمكتبه وتسجيل المحادثات التليفونية بينه وبين أحد المواطنين لتزوير توكيل بيع سيارة مقابل ٣٠ جنيها رشوة وفى الموعد المحدد للتسليم تم مهاجمة مكتبه وضبطه متلبسا اثناء تسليمه التوكيل المزور

وفى التحقيق الذى تولاه هشام أبو الفتوح وكيل نيابة روض الفرج أنكر الموظف الواقعة فأمر المحقق بحبسه ١٥ يوما بعد ان وجه اليه تهمة الرشوة وأمر حسنين الوكيل وكيل أول نيابة روض الفرج بارسال التسجيلات الى خبير الاصوات بالاذاعة لتفريغ الشرائط

ضبط عصابة بالدقهلية

لتزوير المستندات الحكومية

الأهرام ١٩٨٩/٤/١٠م

تمكنت مكافحة جرائم التزوير والتزييف من القبض على عصابة للتزوير بالدقهلية إغرق افرادها محافظات الوجه البحري بالمستندات الحكومية المقلدة .

كان أول خيط كشف افراد العصابة معلومات تلقاها اللواء على مبارك مساعد وزير الداخلية لمباحث الأموال العامة تضمنت تداول كميات كبيرة من المستندات والاوراق الحكومية المزورة بمحافظة الدقهلية والمحافظات المجاورة لها وان العديد من المواطنين الذين لديهم موانع قانونية تحول دون سفرهم استخدموها فى الحصول على جوازات سفر وتمكن البعض الاخر من الحصول بواسطتها على مزايا مالية من البنوك الزراعية بزعم ان لديهم حيازات لاراض زراعية . وقد احال مساعد الوزير المعلومات الى نائبه اللواء احمد فؤاد عطا والعميد فاروق عباس من ادارة مكافحة جرائم التزوير لاجراء التحريات حيث تم تحديد اربعة اشخاص هم مصادر المستندات .

احالة مساعد شرطة للمحاكمة

لاختلاسه ١٠٨ آلاف جنيه من اموال الكفالات

كتب ـ محمد عياد

امر المستشار سلامة شاهين المحامى العام الاول لنيابة الاموال العامة العليا باحالة مساعد الشرطة عبد المحسن عبد المولى الى محكمة امن الدولة العليا لاختلاسه ١٠٨ الاف جنيه من اموال الكفالات والاحراز الخاصة بالقضايا من عام ٨٣ وحتى عام ٨٨

وكان احد المحامين قد تقدم ببلاغ بعد ان تبين عدم وجود ايصال الكفالة فى ملف القضية بعد ان قضت المحكمة ببراءة موكله وانه عندما توجه الى مساعد الشرطة المختص بقسم الموسكى اعطاه مبلغ الكفالة من جيبه وطلب منه عدم الابلاغ

وأسفرت التحقيقات التى باشرها محمد عبد العزيز الحمصانى رئيس الاموال العامة العليا بان المتهم حصل على ٢٣ دفتر قسائم بخطاب مزور حيث ان هذه الدفاتر لاتسلم الا لمندوبى التنفيذ والمتهم ليس منهم وانه استطاع باستخدام هذه الدفاتر التلاعب فى القسائم الخاصة بمبالغ الضمانات والامانات .

كما استمع المحقق لاعضاء اللجنة التى امرت النيابة بتشكيلها لفحص اعمال المتهم حيث تبين انه يثبت مبالغ اقل من اصل القسائم ويتلاعب فى الصور التى ترفق بدفتر القسم واثبات المبلغ الحقيقى بها وانه استطاع خلال الفترة من عام ١٩٨٢ وحتى عام ١٩٨٨ من اختلاس ١٠٨ الاف جنيه وهو الفرق بين المبلغ الحقيقى للكفالات والمبالغ التى يدونها بالقسائم فامرت النيابة باحالته الى محكمة امن الدولة العليا محبوسا لمحاكمته .

والمتهم ليس منهم وانه استطاع باستخدام هذه الدفاتر التلاعب فى القسائم الخاصة بمبالغ الضمانات والامانات .

كما استمع المحقق لاعضاء اللجنة التى امرت النيابة بتشكيلها لفحص اعمال المتهم حيث تبين انه يثبت مبالغ اقل من اصل القسائم ويتلاعب فى الصور التى ترفق بدفتر القسم واثبات المبلغ الحقيقى بها وانه استطاع خلال الفترة من عام ١٩٨٣ وحتى عام ١٩٨٨ من اختلاس ١٠٨ الاف جنيه وهو الفرق بين المبلغ الحقيقى للكفالات والمبالغ التى يدونها بالقسائم فامرت النيابة باحالته الى محكمة امن الدولة العليا محبوسا لمحاكمته .

كما استمع المحقق لاعضاء اللجنة التى امرت النيابة بتشكيلها لفحص اعمال المتهم حيث تبين انه يثبت مبالغ اقل من اصل القسائم ويتلاعب فى الصور التى ترفق بدفتر القسم واثبات المبلغ الحقيقى بها وانه استطاع خلال الفترة من عام ١٩٨٣ وحتى عام ١٩٨٨ من اختلاس ١٠٨ الاف جنيه وهو الفرق بين المبلغ الحقيقى للكفالات والمبالغ التى يدونها بالقسائم فامرت النيابة باحالته الى

وكان احد المحامين قد تقدم ببلاغ بعد ان تبين عدم وجود ايصال الكفالة فى ملف القضية بعد ان قضت المحكمة ببراءة موكله وانه عندما توجه الى مساعد الشرطة المختص بقسم الموسكى اعطاه مبلغ الكفالة من جيبه وطلب منه عدم الابلاغ

وأسفرت التحقيقات التى باشرها محمد عبد العزيز الحمصانى

القبض على عميد شرطة مزيف بعد ١٦ سنة « ! »

كان يرتدي الزى الرسمى ويتقاضى اتاوات من المواطنين

كتب حسين غانم

سقط ضابط شرطة مزيف بعد ١٦ سنة كاملة من ارتكابه عمليات النصب والاحتيال مرتديا الزى الرسمى برتبة عميد بعد ان استولى خلالها على اكثر من نصف مليون جنيه من ضحاياه مستغلا صفته المزعومة ونفوذه لدى المسئولين لقضاء بعض المصالح واستخراج البطاقات والرخص وشراء الاجهزة الكهربائية باسعار مخفضة وتبين ان المتهم يعمل مديرا عاما بإحدى المصالح الحكومية

وكانت المعلومات التى تلقاها العميد سمير شحاته مدير مكافحة جرائم الأموال العامة تفيد ان ضابط شرطة برتبة عميد من سكان شبرا اعتاد على استغلال نفوذه والاستيلاء بتلك الصفة على مبالغ مالية كبيرة من جميع المواطنين واتسع نشاطه وتقاضيه مبالغ رشوة بحجة وساطته لدى جميع الجهات الحكومية وغيرها وتهديد ضحاياه باتخاذ الاجراءات ضدهم واعتقالهم

وتأكدت المعلومات ببعض البلاغات التى تقدم بها كل من عزت فؤاد مصطفى حامد من ان ضابط شرطة برتبة عميد يقيم بدائرة الساحل بشبرا تقاضى منه مبلغ ٢٦٠٠ جنيه بدعوى حصوله له على اجهزة كهربائية باسعار مخفضة مما يتم توزيعه عن طريق الشرطة وزعم بعدم ورود الاجهزة بسبب تلاعب بعض المسئولين وهدده بنفوذه لاجباره على عدم الابلاغ

وفى ضوء المعلومات والبلاغات طلب اللواء ممدوح برعى سرعة كشف شخصية المتهم وتحديد نشاطه الاجرامى وقام العميد فادى الحبشى مدير المباحث بوضع خطة بحث بقيادة العميد سمير شحاته مدير الاموال العامة والعقيد جمال الجوهرى والمقدم احمد عبد الفتاح واسفرت تحرياتهم على ان المتهم اسمه يسرى رياض عبد المطلب ٥٦ سنة ويعمل موظفا بالهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية بدرجة مدير عام وسبق اتهامه فى قضية رشوة منذ عامين وأفرج عنه بعد شهرين وانه منذ ١٦ سنة ينتحل صفة ضابط شرطة ويرتدى زى الشرطة برتبة عميد وفى كمين تمكن المقدم احمد عبد الفتاح والرائد طارق النحاس والرائد محمود حسين من ضبط المتهم متلبسا بارتداء زى الشرطة الرسمى برتبة عميد وعثر اثناء تفتيشه على كروت باسمه وصفته وتراخيص السيارة انه ضابط بالمخابرات واوراق منسوب صدورها لرئاسة الجمهورية ومباحث امن الدولة وجهات حكومية لابتزاز المواطنين واعترف المتهم وتولى التحقيق محمود المتيق رئيس

الأهرام ١٩٨٩/٩/٨م

ضبط بواب يتزعم عصابة لتزوير النقد

كتبت - مثال الغمرى أهرام ٥/٩/٨٩

القت شرطة السياحة القبض على عصابة يتزعمها بواب تخصصت فى تزوير الاوراق المالية فئة ٢٠ جنيها والشهادات الرسمية والنصب على السائحين وضبط بحوزتهم ٣٠ الف جنيه مزورة .

تمت عملية الضبط بعد ان تعددت البلاغات إمام اللواء فخر الدين خالد من السائحين العرب والاجانب بتعرضهم لعمليات نصب عند تغييرهم العملات الاجنبية وكان اخر البلاغات للواء محمد ادريس الوكيل العام لشرطة السياحة من سائح جزائرى بانه اثناء قضائه سهرة فى ملهى بشارع الهرم تعرف على شخص مصرى اقنعه بتغيير كل ما معه من عملات اجنبية وتم بالفعل تغيير ٨ الاف فرنك فرنسى و ٥ الاف دينار جزائرى حيث سلمه نقدا مصريا فئة ٢٠ جنيها ثم اختفى واثناء دفع الحساب فوجىء السائح بان النقود المصرية مزورة واسفرت تحريات العميد كمال خليفة مدير البحث الجنائى عن ان الجانى بواب بالهرم وانه يتردد على الكازينوهات والملاهى الليلية وداهمت قوة بقيادة العميد مجدى ابو حرام رئيس المباحث مسكن البواب وبتفتيشه عثر على الفرنكات التى استولى عليها من السائح الجزائرى ومبلغ ١٠ الاف جنيه مصرى مزورة فئة ٢٠ جنيها وبمواجهته اعترف بانه يتزعم عصابة لتزوير النقد الأجنبى وتمكن العقيد عصمت البنا رئيس مباحث النصب من التوصل الى افراد العصابة وهم شعبان ادريس ، استورجى موبيليا ، وحمادة محمد حفنى جودة ، عاطل ، وعبد الغفار عبد السميع عبد الكريم ، تاجر

الأهرام ١٩٨٩/٩/٥م

سر ترويج رخص السيارات المزورة .. ! ؟

تمكنت مباحث الأموال العامة بمديرية امن القاهرة من ضبط موظف مفصول تخصص فى تزوير رخص قيادات السيارات المختلفة نظير ٢٠٠ جنيه

وكانت ظاهرة انتشار رخص قيادات السيارات المزورة بجميع درجاتها قد زادت فى الآونة الأخيرة حيث وردت معلومات للعميد سمير شحاته مدير قسم مكافحة الأموال العامة والعقيد جمال الجوهرى وكيل القسم فتم تكثيف الجهود وتحديد مصدرها باشراف

وكانت ظاهرة انتشار رخص قيادات السيارات المزورة بجميع درجاتها قد زادت فى الآونة الأخيرة حيث وردت معلومات للعميد سمير شحاته مدير قسم مكافحة الأموال العامة والعقيد جمال الجوهرى وكيل القسم فتم تكثيف الجهود وتحديد مصدرها باشراف

العميد فادى الحبشى مدير المباحث شملت متابعة المسجلين فى مجال التزييف والتزوير واعوانهم وتحركاتهم واسفرت التحريات ان وراء تلك

الأهرام ١٩٨٩/٩/١٦م

٤ ـ ان هذه الجريمة لا ترتكب في فورة هياج واندفاع، بل هي في أساسها جريمة ذهنية يقترفها الجاني خفية بعد تفكير وتدبر، فلا عين رأت ولا أذن سمعت فيتوهم بالتالي أنه في مأمن وأن العدالة لن تصل إليه.

ولو أمعن الجاني فكره في جريرة فعله، لما فاته أن الجرائم الأخرى إن كانت آثارها تمحى وتزول بمضي الزمن، فإن جريمة التزوير بحكم أن محلها أوراق ومسيتندات تكون بطبيعتها مدعاة للصون والحفظ، فإن آثارها والشواهد المادية عليها تظل باقية مابقي المستند، وان أمرها لابد أن ينكشف يوماً مهما مرت الأيام وكرت الأعوام.

٥ ـ بل إن هذه الجريمة لم يعد اقترافها يقف عند النطاق المحلي، وانما غدت في بعض صورها من الجرائم الدولية التي تتخطى الحدود السياسية للدول.

فقد كان للتطور الهائل الذي صاحب وسائل النقل والمواصلات خلال القرن العشرين أكبر الأثر على المجتمع البشري في العالم أجمع بخيره وشره. اذا كانت الموانع الجغرافية والحدود السياسية في الماضي بمثابة حواجز تقسم العالم الى وحدات اجتماعية تكاد تكون كل منها مغلقة على نفسها وفي عزلة عن غيرها ومستقلة بقيمها ونظمها وأعرافها وتقاليدها وينعم فيها أفرادها بما قسم الله لهم من

خير يكافحون بوسائلهم ما ينبت بينهم من بذور الشر فكانت الجريمة بذلك ذات طابع محلى محصن، واذا حدث أن استشرت في مجتمع، فإن أثرها لا ينعكس على غيره من المجتمعات، أما اليوم فإنه نتيجة للقفزة الهائلة في وسائل النقل والمواصلات والاعلام، والارتباط في مصالح الدول اقتصادياً وسياسياً وتشابك بعضها مع البعض، فقد كاد العالم أن يصبح وحدة واحدة مترابطة سقطت عنها الحواجز أو كادت، وانتفت فيها أهمية المسافات، وغدت فيها حرية التنقل من الحريات الأساسية التي تكفلها وتصونها مختلف الدساتير وغدا بذلك في المقدور عملياً لمن يشاء أن ينتقل من مشارق الأرض الى مغاربها في يوم أو بعض يوم.

ولم يكن هذا التطور المذهل بغير أثر على الجريمة كذلك، بل تطورت الجريمة هي الأخرى وبعدما كانت ذات طابع محلي بحت أصبح منها ما يعرف اليوم بالجريمة الدولية وانطلق المجرمون فرادى أو جماعات يتخطون الحدود والموانع الطبيعية وينشرون بذور الشر في مكان ثم يفرون الى مكان آخر غيره في بضع ساعات وبذلك تعددت صور النشاطات الاجرامية ذات الآثار الدولية.

وفي مجال الجرائم الدولية للتزوير في المحررات والتي تتخطى حدود الدول نذكر على سبيل المثال تزوير جوازات السفر واستخدامها في جرائم الاغتيالات السياسية

والارهاب الدولي وجرائم تهريب المخدرات والذهب والماس والمطبوعات الفاحشة والاتجار في النساء وجرائم ترويج العملات والشيكات السياحية المزيفة وجرائم تهريب السيارات المسروقة وتسريبها بوثائق مزورة الى مختلف الدول، وتزوير تأشيرات الدخول وتأشيرات الاقامة واستغلالها بالباطل في محاولات الحصول على عمل. وغير ذلك.

ان حرية التنقل وسهولته ان كانت قد منحت المواطنين الشرفاء الملتزمين بأحكام القانون فرصة السياحة والتنقل في أنحاء العالم، فإنها يسرت للمجرمين كذلك فرصاً ضخمة للقفز بجرائمهم من النطاق المحلي الى النطاق الدولي.

٦ ـ إن جريمة التزوير في محرر قد يكون محلها مستنداً عرفياً أي محرراً مما يصدر بين الناس بعضهم وبعض كما قد يكون محلها مستنداً رسمياً أي محرراً مما تختص السلطات العامة بإصداره.

٧ ـ إنه ترتبط بهذه الجريمة جريمة أخرى هي جريمة استعمال محرر مزور فالنتيجة الطبيعية لارتكاب تزوير في محرر هي استعمال المحرر المزور بعد ذلك ولهذا السبب تعاقب القوانين على كل من فعل التزوير وفعل الاستعمال ومرتكب التزوير يعاقب عليه وان لم يستعمل هو نفسه المحرر المزور كما يعاقب مستعمل المحرر المزور وان لم

يرتكب هو نفسه التزوير أو يشترك فيه.

٨ ـ إنه مما يدعو الى الدهشة التعجب معاً أن جريمة التزوير في المحررات رغم أنها في بعض صورها قد تهدد الأمن الداخلي للدولة، كما قد تهدد كثيراً من صورها البنية الاقتصادية، والتجارية للدولة، فإنها لا تحظى بالاهتمام المعادل لخطورتها سواء من ناحية الحكومة أو من ناحية الأفراد، ولازال الرأي العام والصحافة حتى أيامنا هذه تشغلها جرائم عن جرائم التزوير رغم أن الخسائر التي تترتب على هذه الأخيرة تبلغ سنوياً في أية دولة الملايين إن لم تكن المليارات.

لذا فإن الاعتماد المتزايد على المستندات والوثائق في حياتنا المعاصرة صاحبته زيادة هائلة ومطّردة في حجم ونوعية جرائم التزوير في المحررات التي ترتكب سنوياً والتي غدت تهدد أمن الدولة وتؤثر تأثيراً هداماً على مصالحها الاقتصادية.

الفصـــــل الثاني

محاولة مبدئية لتصنيف المستندات والوثائق

مع الكثرة الكثيرة لأنواع المحررات التي غدونا نتعامل بها ومع التباين الكبير في هذه الأنواع شكلاً وموضوعاً بلا حدود، ومع ما ينتظر أن يزيد عليها من أنواع أخرى مستجدة تبعاً لماتقتضيه متغيرات الحياة وتطوراتها بين الحين والحين، يحار المرء في الكيفية التي يمكن على هديهاتصنيف المحررات الى أقسام مميزة تمهيداً للنظر في اقتراح وسائل الضمان المناسبة لتأمين كل قسم من هذه الأقسام ضد التزوير

ولو كان لكل من لفظ «مستند» ولفظ «وثيقة» معنى لغوي واضح الاختلاف عن الآخر، أو كان هناك استعمال سائد ومتعارف عليه لكل منهما، لكان بالامكان جعل لفظ «مستند» على رأس قسم مميز من المحررات، وجعل لفظ «وثيقة» على رأس قسم آخر مميز عن السابق، ونظرنا في وسائل الضمان التي تناسب تأمين كل منهما ضد التزوير

الاّ أن واقع الحال ينطق بغير ذلك.

فبالرجوع الى المعاجم اللغوية نجد:

ان لفظ «مستند» من باب «سند» فيقال فلان «سَنَدٌ» بمعنى «معتمد» وأن لفظ «وثيقة» من باب «وثِقَ» به ثقةً اذ «ائتمنه» ومن الواضح أن الفارق اللغوي بين اللفظين لا يساعدنا في تحقيق الغرض الذي ننشده.

وفي الانجليزية نجد أن لفظ Document يعني حسب الوارد في قاموس اكسفورد(*)

ويصنف بعض المختصين أنواع المحررات في الأقسام الآتية:

- مستندات قانونية ومن بين ما تضمه مستندات اثبات الشخصية
- المستندات المالية ذات القيمة ووسائل الدفع.
- مستندات متنوعة وتضم غير ما سبق، ومجالها غير محدد بالتالي.

أما من الناحية القانونية فيلاحظ أن قانون الجزاء في أية دولة يفرد باباً خاصاً لجرائم تزوير المحررات، وأنه يفرق في العقاب مابين تزوير المحررات التي تصدر عن أجهزة الدولة

(*) Something written or inscribed etc. Which funishes evidence or information upon any subject.

أي: «شي- مكتوب أو منقوش يزودنا بدليل أو معلومة عن أي موضوع».

وهي ما اصطلح على تسميته «المحررات الرسمية» وما بين تزوير المحررات التي تصدر بين آحاد الناس وهي ما اصطلح على تسميته «المحررات العرفية» وأن القانون يجعل التزوير في محرر رسمي أو استعمال محرر رسمي مزور مع العلم بتزويره جناية عقوبتها الأشغال الشاقة أو السجن بينما يجعل التزوير في محرر عرفي أو استعمال محرر عرفي مزور مع العلم بتزويره جنحة عقوبتها الحبس «قانون العقوبات المصري» ويعرف قانون الاثبات المصري في المواد المدنية والتجارية رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٨م المحررات الرسمية كالآتي:

المادة «١٠» المحررات الرسمية هي التي يثبت فيها موظف عام أو شخص مكلف بخدمة عامة ما تم على يديه أو تلقاه من ذوي الشأن، وذلك طبقاً للأوضاع القانونية وفي حدود سلطته واختصاصه.

المادة (١١): المحررات الرسمية حجة على الناس كافة بما دوّن فيها من أمور قام بها محررها في حدود مهمته أو وقعت من ذوي الشأن في حضوره ما لم يتبين تزويرها بالطرق المقررة قانوناً.

وفي حكم لمحكمة النقض العليا عرفت الموظف العام كالآتي:

الموظف العمومي المشار إليه في حكم المادتين ٢١١،

٢١٣ من قانون العقوبات هو كل من عهد إليه بنصيب من السلطة يزاوله في أداء العمل الذي يناط به أداؤه سواء أكان هذا النصيب قد أسبغ عليه من السلطة التشريعية في الدولة أم السلطة التنفيذية أم القضائية، ويستوى في ذلك أن يكون تابعاً مباشراً الى تلك السلطات أم أن يكون موظفاً بمصلحة تابعة لها وفي حكم آخر قالت محكمة النقض:

أنه لا يشترط كيما تسبغ الصفة الرسمية على الورقة أن تكون محررة على نموذج خاص، ذلك أن الصفة الرسمية انما يسبغها محررها لا طبعها على نموذج خاص، والرسمية تتحقق متى كانت الورقة صادرة أو منسوباً صدورها الى موظف مختص بتحريرها سواء أكان أساس الاختصاص قانوناً أم رسوماً أم لائحة أم تعميماً أم بناء على أمر رئيس مختص أم طبقاً لمقتضيات العمل.

ويميز الفقهاء المحررات الرسمية الى أربعة أنواع:

١ - المحررات السياسية: وهي التي تصدر من السلطات الرئيسية تشريعية كانت أو تنفيذية، مثل القوانين والمراسيم والقرارات الرئاسية والوزارية والمعاهدات والاتفاقات الدولية.

٢ - المحررات القضائية: وهي التي تصدر عن السلطات القضائية وأعوانها، مثل محضر الجلسة وأعمال الخبراء

ومحضر ضبط الواقعة وصحيفة افتتاح الدعوى وأوراق المحضرين أي كافة المحررات التي تتصل بمباشرة القضاء لوظيفته.

٣ ـ المحررات الادارية: وهي كل ما تقوم بتحريره الجهات والمصالح الادارية المختلفة مثل شهادة الميلاد وشهادة الوفاة وحوالة البريد واذن البريد ورخصة القيادة ومستندات تحقيق الشخصية وأوراق الامتحانات والشهادات الدراسية.

٤ ـ محررات الموثقين ومن في حكمهم: مثل العقود التي يحررها الموثقون بمصلحة الشهر العقاري والتوثيق، وعقد الزواج واشهاد الطلاق. وغير ذلك.

أما المحررات العرفية فهي المحررات التي تصدر بين آحاد الناس ويمكن تعريفها بأنها كل محرر لا تنعقد له صفات المحرر الرسمي أو بعبارة أخرى هي كل محرر لا يقوم بتحريره موظف مختص مع اعطائه الصبغة الرسمية طبقاً لما تقضي به القوانين واللوائح

والمحررات العرفية على ذلك أنواعها لا حصر لها ومن أمثلتها العقود وسندات المديونية والمخالصات والايصالات والمذكرات والدفاتر وكل ما يصدر من كتابه بين الأفراد والجهات غير الحكومية.

وتعتبر المحررات التجارية ومنها محررات الشركات والمصارف من المحررات العرفية طبقاً لقانون العقوبات المصري وهذا على خلاف القانون الفرنسي الذي ألحق هذه المحررات بالمحررات الرسمية وهو ما فعله كذلك قانون الجزاء الكويتي.

ونخلص مما سبق أن تقسيم المحررات الى محررات رسمية ومحررات عرفية هو أفضل تقسيم يمكن الاعتماد عليه لدراسة وسائل الضمان التي تصلح لتأمين كل من هذين القسمين ضد التزوير

الفصـــل الثالث
طرق التزوير في المحررات

بعد أن صنفنا المحررات الى محررات رسمية ومحررات عرفية تمهيداً لدراسة الطرق التي تصلح لتأمين كل منها ضد التزوير يلزم كذلك التعرف ولو بإيجاز على طرق التزوير في المحررات، فمن الطبيعي اذا أردنا وصف الدواء أن نبدأ أولاً بتشخيص الداء.

تعريف التزوير:

عني لفظ التزوير في اللغة «تزيين الكذب» من باب زور الشيء تزويراً بمعنى حسّنه وقوّمه، ويعني لفظ الزور الكذب.

أما في لغة فقهاء القانون فإن الغالب في تعريفاتهم هو تعريف القانوني الفرنسي (جارسون) الذي يعرف التزوير بأنه: تغيير الحقيقة بقصد الغش في محرر، بإحدى الطرق التي نص عليها القانون، تغييراً من شأنه أن يترتب عليه ضرر للغير، أو يكون من الممكن ترتبه نتيجة لاجرائه

ويبسّط بعض الفقهاء في تعريف التزوير فيصفونه بأنه «الكذب المكتوب» أما الكذب غير المكتوب الذي يحدث بقول

أو فعل دون كتابة فإنه لا يعد تزويراً في نظر القانون، بل يجوز أن يشكل أنواعاً أخرى من الأفعال المعاقب عليها مثل شهادة الزور أو اليمين الكاذبة أو النصب والاحتيال. وغيرها.

طرق التزوير كما نصت عليها القوانين:

بمطالعة القوانين الجزائية في مختلف الدول نجد أنها في الباب الخاص بالتزوير في المحرارات تنص في موادها العقابية على الطرق التي يتم بها التزوير في المحررات، ويذكر الفقهاء أن القانون يذكر هذه الطرق على سبيل الحصر، وأن تغيير الحقيقة في المحرر اذا تم بأي من هذه الطرق يعتبر تزويراً، أما اذا جرى بطريقة أخرى غيرها، فإن هذا لا يعتبر تزويراً بل قد يدخل في عداد جرائم أخرى، وأول ما نتبينه من دراسة هذه المواد أنها تشير الى صنفين متباينين من التزوير:

أ ـ التزوير المعنوي:

وهو الذي يتم به تغيير الحقيقة في معنى محرر أثناء كتابة عباراته وهو بذلك ليس له أثر مادي تدركه العين في شكل المحرر ومادته ولا يتصور وقوعه الّا وقت كتابة مضمونه وعباراته.

وهذا النوع من التزوير يمكن أن يتم بإحدى الطريقتين الآتيتين:

١ ـ قيام الشخص المكلف بكتابة المحرر بالتغيير في معناه أثناء كتابته له، بأن يثبت فيه واقعة غير صحيحة على أنها واقعة صحيحة.

٢ ـ قيام شخص بإملاء بيانات كاذبة على كاتب المحرر فيكتبها هذا الأخير بحسن نية متوهماً أنها بيانات صحيحة

ب ـ التزوير المادي:

وهو الذي يتم به تغيير الحقيقة في محرر باستعمال طريقة مادية من الطرق المادية التي نص عليها القانون وهو بذلك يترك أثراً في مادة المحرر أو شكله يمكن للعين أن تدركه

وهذا النوع من التزوير يتصور وقوعه وقت كتابة المحرر كما يمكن وقوعه في وقت لاحق لكتابة المحرر

وتنص مواد النظم القانونيةعلى خمس طرق يمكن أن يتم بها هذا النوع من التزوير وهي:

١ ـ وضع امضاءات أو أختام مزورة.

٢ ـ تغيير المحررات أو الأختام أو الامضاءات أو زيادة كلمات.

٣ ـ وضع أسماء أشخاص آخرين مزورة.

٤ ـ التقليـــد. ٥ ـ الاصطنـــاع.

تـزويـــ
ocuments

B
تزويـــــــر كلي
Whole Forgery.

1
نقـــل
Tracing.

a
غير مباشر
Indirect

a1
ضــغط
Indented

a2
كربـــون
Carbon

a3
طبـع
Off-Set

b
مباشــر
Direct

2
تقليـــد
Imitation.

a
مقيـــد
Servile

b
حـــر
Free Hand

c
طرق فوتوغرافية
Photo. Means

3
إكـــراه
Forced

4
إعتباطى
Spuriaus

5
مختلـــس
Stolen

6
على بياض
Blank

الشكل رقم (١)



(A) تزويـــر جزئى
Partial Forgery.

(1) تحشيـة
Surcharge.

(2) حـذف
Omission.

(a) محو كيميائى
Chem. Erasure

(b) محو آلـى
Mech. Erasure

(c) تمزيـق
Tearing

(d) طمس وشطب
Obliter-ation

(3) إضـافة
Addition.

(4) طرق فوتوغرافية
Phot. Means

(5) التجميـع
Assemblage

التقسيم العلمي لطرق التزوير المادي:

يلاحظ مما سبق أن النظم القانونية اذ تحدد على سبيل الحصر الطرق التي يمكن أن يتم بها التزوير المادي في المحررات، فإنها تنص على هذه الطرق بعبارات عامة نزولاً على مقتضيات الصياغة القانونية، بمعنى أنها لا تذكر عن هذه الطرق الّا رؤوسها تاركة للتفسير الفقهي والتطبيق القضائي تفسير وتحليل ما تحتها، ولذلك يستدعي الأمر من وجهة النظر الفنية دراسة هذه الطرق التي نص عليها القانون وتحليلها بطريقة شاملة ومفصلة الى الجزئيات التي تنطوي تحتها وتقسيمها تقسيماً علمياً يحيط بها وبوسائل اجرائها.

وحرصاً على عدم الاطالة فإننا اكتفينا بعرض الشكل رقم (١) وهو للتقسيم العلمي والعملي الذي نقترحه لطرق التزوير المادية والتي تنطوي في الوقت ذاته تحت مواد القانون ونصوصه، وهو تقسيم تعبر محتوياته عن نفسها بنفسها ببساطة ووضوح ويغني في مقامنا هذا عن الحاجة الى مزيد من الشرح.

وكما أوضحنا فإن التزوير المادي في المحررات يتم بعدة طرق تنطوي تحت القسمين الرئيسيين التاليين:

١ ـ تزوير كلي. ٢ ـ تزوير جزئي.

الفصـــل الرابع
وسائل الدولة في مكافحة جرائم التزوير

تشكل جرائم التزوير كما رأينا طائفة خاصة من الجرائم لها طابعها الخاص يجمع بينها التماثل في الفعل المادي هو «تغيير الحقيقة» ولذلك يطلق عليها الفقهاء عادة الجرائم المخلة بالثقة العامة

ونظراً لما لهذه الجرائم من آثار وانعكاسات خطيرة على المصلحة العامة في بعض صورها وعلى مصالح الأفراد في بعضها الآخر

فلذلك تعنى الدول عادة باقامة سياستها العامة في مكافحة هذه الجرائم على ثلاثة محاور رئيسية بيانها كالآتي:

أولاً: الحماية التشريعية:

يفرد قانون العقوبات (الجزاء) في كافة الدول باباً خاصاً لجرائم التزوير تقضي فيه مواده بأقسى العقوبات على كل من يقوم باصطناع محرر، أو يغير في حقيقته بطريقة من الطرق التي نص عليها القانون، أو يقوم باستعمال محرر مزور أو تتفاوت هذه العقوبات حسب طبيعة المحرر:

١ ـ فالتزوير في محرر رسمي يعتبره القانون جناية يعاقب عليها بالحبس مدة قد تصل الى سبع سنوات.
٢ ـ والتزوير في محرر عرفي يعتبره القانون جنحة يعاقب عليها بالحبس مدة قد تصل الى ثلاث سنوات.
٣ ـ واذا كان الموظف المختص هو الذي ارتكب التزوير في المحرر الرسمي فإنه يعاقب بالحبس لمدة قد تصل الى عشر سنوات.
٤ ـ ويقضي القانون بعقاب مستعمل السند المزور مع علمه بتزويره بنفس العقوبة التي توقع عليه لو كان هو القائم بتزويره.

ثانياً: الحماية الشرطية:

تخصص الدول عادة جهازاً مركزياً لمكافحة التزوير والتزييف على المستوى المحلي والاقليمي والدولي تبعاً لمدى جسامة هذه الجرائم واستفحالها، وتكون أهم اختصاصاته:
١ ـ تنسيق الجهود والرقابة الفعَّالة التي تستهدف منع وقوع هذه الجريمة وبالأقل جعل ارتكابها محاطاً بأشد الأخطار
٢ ـ فرض رقابة محكمة على محترفي التزوير فقد ثبت في حالات عديدة أن الواحد منهم لا يكاد يغادر السجن بعد قضاء المدة المحكوم بها عليه في قضية من القضايا حتى يعاود احتراف التزوير من جديد.

٣ ـ فرض رقابة واعية على محال التصوير ومحال عمل الكليشيهات والأختام، ودور الطباعة تستهدف التعاون مع أصحابها والعاملين فيها لكسب ثقتهم والإفادة منهم في التبليغ عن كل من يحاول الاستعانة بهم في أي فعل من أفعال التزوير

٤ ـ الامتداد بجهود المكافحة س النطاق المحلي الى النطاق الاقليمي أو النطاق الدولي ذلك في بعض صور التزوير التي تتخطى حدود الدول مثل جوازات السفر وتأشيرات الاقامة وتأشيرات الدخول، وتهريب المخدرات والسيارات المسروقة والارهاب الدولي.

٥ ـ تزويد منافذ الدخول والخروج في المطارات وغيرها بالأجهزة الفنية التي تتيح سرعة الكشف عن جوازات السفر المزورة بطريقة الكشط أو المحو أو تغيير الصورة. وغير ذلك.

٦ ـ انشاء مختبرات جنائية مزودة بأحدث الأجهزة العلمية ويعمل بها خبراء متخصصون لفحص كافة أنواع المستندات التي تضبط في مختلف القضايا للاشتباه في تزويرها والتثبت بالفحوص الفنية اللازمة من تزويرها أو صحتها.

وازاء هذا التزايد المطَّرد في جرائم تزوير المحررات سنة

بعد أخرى، فمن الواضح أن الأمر يحتاج الى اعادة نظر في القوانين القائمة وفي الطرق الأمنية المتعبة لسد الثغرات التي ينفذ منها المزورون وقمع نشاطاتهم وهما موضوعان نترك كل منهما لرجاله ـ رجال القانون ورجال الأمن ـ وهم أجدر باقتراح ما يرونه لتحقيق هذا الهدف في ظل اختصاصاتهم وخبراتهم.

ثالثاً: الحماية الفنية:

تهدف الطرق الفنية لتأمين الوثائق الرسمية التي تصدرها الدولة ضد التزوير، الى مواجهة المزور بعقبات وطرق فنية متطورة يجدها في الوثيقة فيعجز عن امكان تقليدها واصطناع مثيل لها، أو عن امكان احداث تغيير في حقيقتها فإذا لم يرتدع كان تزويره مفضوحاً للعين.

ومع تعداد أنواع الوثائق الرسمية التي تصدرها الدولة، تتعدد الوسائل الفنيَّة اللازمة لحمايتها فيحصن كل منها بالضمانات التي تلائم وظيفته وأوجه استعماله.

الفصـــــل الخامس
تأمين جوازات السفر

يمثل جواز السفر الدولة التي تقوم بإصداره، فهو رمزها ورسولها الى مختلف دول العالم، وهو الوثيقة الرسمية التي تحدد هوية حامله وجنسيته، وتمكنه من السفر خارج حدود وطنه، وتدعو السلطات المختصة حيثما كان للسماح له بحرية المرور والاقامة وتقديم كل ما يحتاج إليه من مساعدة ورعاية في ظل القوانين السارية.

ووثيقة هذا شأنها يراعى فيها أن تتميز بمظهر جمالي يعكس ثقافة وتقاليد الدولة التي تصدرها، كما يراعى من ناحية أخرى احاطتها بكافة الضمانات الفنية التي تكفل تأمينها ضد أية محاولة لتقليدها واصطناع مثيل لها أو احداث تغيير في أي من البيانات والتأشيرات الواردة فيها.

ذلك أن أباطرة الجرائم الدولية وأصحاب الياقات البيضاء وجدوا في تزوير جوازات السفر الوسيلة التي تمكنهم من اخفاء حقيقة شخصيات أعوانهم وتيسر لهم تخطي حدود الدول المستهدفة لتنفيذ عملياتهم الاجرامية في مجالات التجسس والارهاب الدولي والتهريب وتجارة المخدرات

وترويج العملات المزيفة فضلاً عن عمليات الهجرة غير المشروعة الأمر الذي بات معه تزوير جوازات السفر يشكل تهديداً خطيراً ومباشراً لأمن الدول ونظامها العام واقتصادياتها وعوامل استقرارها.

طرق التزوير في جوازات السفر

تتلخص هذه الطرق في الآتي:

أ ـ التزوير الكلي: ويعني به تقليد دفتر جواز سفر بالكامل واصطناع مثيل له يكاد يحاكيه في مظهره غلافاً وورقاً وطباعة.

ب ـ التزوير الجزئي: وفيه يحصل المزور بطريقة أو بأخرى (الفقد، النشل، الاختلاس من صديق) على جواز سفر صحيح ويقوم بتغيير الحقيقة في أي من مكوناته بإحدى الطرق الآتية

١ ـ اجراءات تغيير بالمحو أو الاضافة أو بكليهما معا في البيانات الأصلية المثبتة بالجواز الصحيح عن طريق المحو الميكانيكي أو الكشط أو المحو الكيميائي أو عن طريق التحشية والاضافة على البيانات الأصلية. وأكثر ما يتعرض للتحريف في هذه البيانات رقم الجواز وتاريخ صلاحيته

واسم حامله ومهنته وأوصافه الشخصية فضلاً على التحريف في التأشيرات الواردة به وفي تواريخها أو اضافة تأشيرات مصطنعة للدخول والخروج. وغير ذلك.

٢ ـ رفع الصورة الأصلية لحامل الجواز ووضع صورة شخص آخر بدلاً منها.

٣ ـ تفكيك دفتر الجواز لاستبعاد بعض صفحاته ووضع صفحات أخرى من جواز آخر بدلاً منها ثم اعادة تجميع دفتر الجواز من جديد بهدف استبعاد صفحات غير مرغوب فيها أو ادخال صفحة عليها تأشيرة هامة مرغوبة مثل تأشيرة اقامة أو عمل. وغيرها.

٤ ـ ازالة خاتم الالغاء الذي يوقع به على صفحات جوازات السفر التي يلغى مفعولها وعلى تأشيرات الاقامة والعمل الواردة به بهدف اعادة استعمال الجواز الملغى من جديد بعد اجراء هذه التغييرات.

ومن الواضح أنه لتأمين جوازات السفر ضد التزوير بأي من الطرق المادية السابقة يلزم حشد مستويات عالية من التقنية في تصميم وتنفيذ كل عنصر من العناصر الداخلة في تكوين الجواز حتى يحصن ضد حيل المزورين وتعجيزهم عن امكان التغيير في أي عنصر من عناصره، أو اصطناع مثيل مقلد منه فإذا جرؤ أحدهم على ذلك رغم وجود كل هذه

الضمانات الفنية فإن عمله يغدو مفضوحاً ويمكن للسلطات المختصة كشفه بسهولة وسرعة عن طريق مطالعة المميزات الفنية التي تحصن الجواز.

أمثلة واقعية لبعض قضايا تزوير جوازات السفر:

نورد فيمايلي بعض الأمثلة المستمدة من قضايا واقعية تم ضبطها، توضح الطرق المتعددة التي يستخدمها المزورون في تزوير الجوازات:

القضيـــة رقم (١):

بتاريخ (   ) تقدم للسفر على احدى البواخر من ميناء السويس الى ميناء العقبة شخص يحمل جواز سفر مصرياً، ولكن ضابط الجوازات اشتبه في صحة الجواز، فأوقف اجراءات سفره وأحاله للتحقيق الذي ثبت منه أن الجواز كان صادراً أصلاً باسم شخص آخر ونزعت صورته من الجواز وألصقت بدلاً منها صورة الشخص المتقدم للسفر مع اعادته تثقيب الصورة بسن دبوس، واصطناع ما يشبه الخاتم الضاغط عليها. وبسؤال المتهم عن دافعه الى ذلك أفاد بأنه كان ينوي الهرب من تنفيذ عدة أحكام صادرة ضده بالحبس والغرامة.

القضيـــة رقم (٢):

بتاريخ (.) تقدم للسفر من ميناء القاهرة الجوي شخص يحمل جواز سفر مصرياً اشتبه ضابط الجوازات في استبدال بعض صفحاته. فأحاله للتحقيق الذي ثبت منه أن الجواز كان صحيحاً أصلاً ولكن صفحاته ٩، ١٠ وصفحاته ٣٩، ٤٠ مستبدلة بصفحاته الأصلية، وبمواجهة المتهم بما أسفر عنه الفحص أقر بأنه فكك جوازه الأصلي واستبعد الصفحات السالف ذكر أرقامها ووضع بدلاً منها صفحات من جواز آخر منته خاص به وبسؤاله عن دافعه الى ذلك أفاد بأنه كان يعمل بالمملكة العربية السعودية ولم يمض عامان إذ تقضي تعليمات المملكة العربية السعودية بعدم دخول س كان يعمل بها وتركها قبل عامين ولرغبته في العودة اليها قام باستبعاد الصفحات التي تحوي التأشيرات الدالة على تواريخ دخوله واقامته بالمملكة العربية السعودية.

القضيـــة رقم (٣):

منشورة وقائعها في صحيفة الأهرام القاهرية يوم ١٩٨٩/٥/٢م بعنوان «عصابة لتزوير جوازات السفر يتزعمها مدرس وموظف».

القضيــة رقم (٤):

منشورة وقائعها بصحيفة الأهرام القاهرية يوم ١٩٨٩/٩/٨م بعنوان «ضبط عصابة تخصصت في تزوير جوازات السفر بالجيزة مقابل الحصول على ألف جنيه للجواز الواحد).

القضيــة رقم (٥):

منشورة وقائعها بصحيفة الأهرام القاهرية يوم ١٩٨٩/٩/١١م بعنوان «ضبط عصابة لتزوير التأشيرات الأوربية والأفريقية».

القضيــة رقم (٦):

منشورة وقائعها بصحيفة الأهرام يوم ١٩٨٩/٨/٢م بعنوان «هندي وباكستاني استوليا على ٣٠ ألف دولار من البنوك بشيكات مزورة».

القبــــض على عصابـــة لتزوير جواز السفر الجديد

ضبطت مباحث الجوازات اول حالة تزوير لجواز السفر الجديد المغلف بالبلاستيك قامت بها عصابة يتزعمها موظف ومزور محكوم عليه بالاعدام فى العراق وثالث على المعاش مقابل الف جنيه عن الجواز الواحد

تمت عملية الضبط بناء على تعليمات اللواء على مبارك مساعد وزير الداخلية للجوازات والهجرة والجنسية حيث تمكن فريق بحث بإشراف العميد حسن سرور مدير المباحث من القبض على المتهمين وعثر معهم على كمية من جوازات السفر المعدة للتزوير والبطاقات العائلية والشخصية وشهادات التجنيد المزورة وكمية من الاختام الحكومية المقلدة وقد امرت النيابة بحبسهم .

الأهرام ١٠/١٠/١٩٨٩م

عصابة لتزوير جوازات السفر يتزعمها مدرس ثانوى وموظف

كتب ـ خيرى رمضان :

كشفت مباحث الجوازات عن عصابة لتزوير الجوازات بطريقة مبتكرة يتزعمها مدرس أول ثانوى وموظف بجوازات الجيزة .

وكان العميد حسن سرور مدير مباحث الجوازات قد تمكن من القبض على تاجر عربى يحمل جواز سفر تبين انه مزور بطريقة جديدة يصعب اكتشافها ، فاصدر اللواء سعيد الشناوى مدير مصلحة الجوازات تعليماته للكشف عن هذه العصابة . ودلت التحريات ان عصابة من خمسة افراد يتزعمها مدرس أول باحدى مدارس الجيزة يقوم بشراء الجوازات حديثة الاصدار المسروقة . ويتولى صديق له استدراج الهاربين من الخدمة العسكرية والهاربين من تنفيذ أحكام والذين صدرت قرارات بمنعهم من السفر ، ويرغبون فى الحصول على جوازات سفر ، للهروب خارج مصر بينما يقوم بنزع الصحيفتين رقم (٣ ، ٤) من الجواز المسروق ، وينزع صحيفة (خالية من البيانات) من جواز آخر ، ويزيل الرقمين من أعلاهما ويعدلهما لتملأ مكان الصحيفتين المنزوعتين بعد تصوير بياناتهما الأصلية قبل إصدار الجواز ، ويثبت بيانات الشخص الجديد ثم يثبتها فى الجواز بطريقة جديدة . ويتسلم المتهم الرابع الجوازات المطلوب بيعها بسعر يصل لألفى جنيه ، ويعطيها لرقيب أول شرطة يعمل بجوازات الجيزة ومكلف بعمل تغليف وتجهيز جوازات السفر حيث يقوم بضغط الجواز بالبلاستيك ويختمه بالخاتم الضاغط حتى يصعب على العاملين بمصلحة الجوازات اكتشاف هذا التزوير . وبعد التأكد من هذه المعلومات تم استصدار إذن من جمال التونى مدير نيابة قسم الجيزة بمداهمة شقق المتهمين والقبض عليهم وعثر لديهم على بعض الجوازات المزورة والمسروقة ..

الأهرام ٢٨/٥/١٩٨٩م

هندى وباكستانى استوليا على ٣٠ ألف دولار من البنوك بشيكات مزورة

وضبـــط ٤ آخريـــن تســـللوا إلى مصـــر دون تأشـــيرات

كتبت ـ منال الغمرى :

ألقت شرطة السياحة القبض على شخصين احدهما هندى والآخر باكستانى يقومان بالنصب على البنوك عن طريق شيكات سياحية مسروقة وذلك منذ ٦ سنوات استوليا خلالها على ٣٠ ألف دولار .

وكان اللواء فخر الدين خالد مدير شرطة السياحة قد تلقى بلاغا من موظف بفرع البنك الاهلى باحد الفنادق الكبرى بانه ارتاب فى احد السائحين اثناء صرفه شيكا سياحيا بمبلغ ٨٠٠ دولار أمريكى صادر من بنك توماس كوك وبمشاهدة جواز سفره لاحظ وجود كشط فى البيان فامتنع عن صرف الشيك واصطحبه الى شرطة السياحة حيث اكد السائح امام العميد مجدى ابو حرام رئيس المباحث صحة جواز سفره وأن اسمه ياسين بال هندى الجنسية كما قرر ان هذا الشيك قد اشتراه من شخص باكستانى تقابل معه فى ميدان رمسيس ولا يعرفه .



ياسين بال

فشكل العميد كمال خليفة مدير البحث الجنائى فريق بحث برئاسة العميد محمد المساح والعقيد مصطفى السباعى حيث تبين ان جواز السفر المضبوط مع السائح الهندى مزور وأن اسمه الحقيقى باهى كيو وانه مقيم بمصر منذ ٦ سنوات بدون تأشيرة ليس لديه مصدر معروف للمعيشة وانه اتفق مع شخص باكستانى يدعى امجد نظير على النصب على البنوك عن طريق شراء شيكات سياحية من البنوك وبيعها للهندى باقل من قيمتها ويقوم بالابلاغ عن فقدها او سرقتها بمحضر رسمى ويتقدم للبنك مرة أخرى لاستعواضها فى الوقت الذى يتقدم الهندى للبنك بجواز سفر مزور لصرف قيمة الشيكات بالكامل كما اكدت تحريات العقيد على القصاص أن الشيكات المضبوطة مع المتهم الهندى ملك بنك توماس كوك وان الشخص الباكستانى ويدعى امجد قد ابلغ بسرقتها بفرع البنك بالاسكندرية وكذلك ٣١ شيكا سياحيا اخرى قيمتها ٢٥٥٠ دولارا . وبمواجهة المتهم الهندى اعترف بمزاولته النصب على البنوك منذ ٦ سنوات وذلك بالاتفاق مع الباكستانى وانهما يقيمان بمصر حتى الآن برغم انتهاء مدة اقامتهما فى ١٩٨٣ كما اعترف بصرف شيكات سياحية من فرع البنك الاهلى بفندق مرقتيك بمبلغ ٨٠٠ دولار وكذلك شيك سياحى بمبلغ ٩٠٠ دولار من بنك الدلتا وذلك باستخدام الجوازات المزورة وقد تم القبض على الباكستانى داخل شقته بالزاوية الحمراء حيث اعترف وقد اسفر تفتيش مسكنه عن ضبط ٤ اشخاص باكستانيين وهنديين ليس لديهم اقامة كما ضبط مجموعة كبيرة من جوازات السفر المزورة وعدد كبير من دفاتر الشيكات السياحية التى القبض عليهم واحيلوا الى النيابة .

ضبط مصنع للأسلحة والذخيرة يديره شقيقان بالدرب الاحمر

كشفت مباحث القاهرة عن مخزن للاسلحة والذخيرة يديره شقيقان بالدرب الاحمر واعترفا بشرائهما للاسلحة المسروقة وبيعها بالمناطق التى اشتهر فيها ارتكاب حوادث جرائم الثأر بالصعيد عن طريق بعض معارفهما . واحيلا للنيابة التى تولت التحقيق .

تمت عملية الضبط من خلال تحريات العميد محمد ابراهيم وكيل مباحث القاهرة عن تردد بعض الاشخاص من محافظات الوجه القبلى على منطقة الدرب الاحمر وافادت تحريات المقدم احمد أبو النصر رئيس المباحث ان شخصين وهما عاملان معماريان قد اتخذا من مسكنهما مخزنا لتجارة الاسلحة وان هؤلاء الاشخاص القادمين من الصعيد يقدمون اليهم لشراء هذه الاسلحة واستخدامها فى ارتكاب حوادث جرائم الثار هناك وافادت تحريات العقيد حسين نصر الدين مفتش المباحث ان الشقيقين هما جمال أحمد جاد (٣٥ سنة) واحمد جمال (٢٤ سنة) وانهما قد عقدا فى الايام الأخيرة صفقة كبيرة من الاسلحة والذخيرة لترويجها فتم مداهمة المساكن حيث عثر على ٨ قطع سلاح عبارة عن بنادق الية ومسدسات واردة من الخارج ونحو ١٠ الاف طلقة نارية وكميات كبيرة من البارود

الأهرام ٢٣/٩/١٩٨٩م

ضبط عصابة تخصصت في تزوير جوازات السفر بالجيزة مقابل الحصول على ألف جنيه للجواز الواحد

كتب ـ ماهر مقلد :

تمكنت جوازات مطار القاهرة بالاشتراك مع مباحث الادارة العامة للجوازات من كشف سر عصابة تخصصت في تزوير جوازات السفر . والقي القبض على راكبين اثناء سفرهما للكويت وراكب ثالث عقب وصوله من جده ، يحملون جوازات مزورة .

فقد وردت معلومات للواء عادل زكريا مدير جوازات المطار ان بعض الاشخاص المسافرين للدول العربية من أبناء محافظات الوجه القبلي ، يحاولون الخروج بجوازات سفر مزورة ، واثناء قيام العقيد سيد جبر والمقدمين احمد كامل وعادل حسنين بإنهاء اجراءات سفر ركاب الطائرة المتجهة للكويت ، إشتبهوا في راكبين من سوهاج تبين عند فحص جوازات سفرهما انها مزورة . فالقي القبض عليهما واعترفا انهما حصلا على الجوازين مقابل ٢٠٠٠ جنيه ، عن طريق افراد عصابة تتخذ من منطقة الجيزة مكانا لمزاولة نشاطهما ، وارشدا عن مكانها والقى القبض على افرادها . كما تمكن ضباط مباحث الجوازات من ضبط راكب اثناء عودته من جدة بجواز سفر مزور غير مثبت به تاريخ سفره من مصر . وبسؤاله عن تاريخ سفره قال انه سافر بجواز سفر صادر من مصلحة الجوازات ، وفقده خلال عمله بالسعودية ، وقدم بلاغا للقنصلية المصرية بجدة لاستخراج الجواز الجديد ، وبتفتيش حقائبه عثر على الجواز القديم الذي تبين انه مزور ، واحيل الركاب الثلاثة للنيابة .

الأهرام ١٩٨٩/٤/٢٥م

كشف ٤ حالات تزوير فى جوازات سفر بالمطار

كتب ـ ماهر مقلد :

تمكنت ادارة جوازات مطار القاهرة الدولي من كشف ٤ حالات تزوير في جوازات سفر قام بها ٤ ركاب مصريين .

وكان اللواء محمد حافظ منصور مدير امن المطار قد اصدر تعليماته بتشديد الرقابة على مداخل السفر والوصول بالمطار وكشف محاولات التزوير في جوازات السفر . وتمكن المقدم محمود رضا من جوازات المطار من كشف محاولة تزوير قام بها الراكب عبدالجواد امين اثناء سفره للكويت بجواز مزور حيث اشتبه فيه وبعرض جواز سفره على وحدة كشف التزوير بالمطار تبين ان هناك تزويرا بالصورة وخاتم شعار الجمهورية . ليتهرب من اداء الخدمة العسكرية .

كما تم كشف مدرس اسمه عبدالتواب عبدالفتاح من المنيا قام بتزوير المهنة من مدرس الى مدرس سابق ليتمكن من السفر الى صنعاء وتم ضبط الراكب عبدالناصر حلمي السيد اثناء قدومه من الاردن حيث قام بتزوير الصورة والراكب احمد تمام احمد ابراهيم اثناء سفره على طائرة الى صنعاء حيث قام بمسح الاسم الموجود على تصريح العمل ووضع اسمه عليه . كذلك تزوير خاتم شعار الجمهورية بخاتم مصطنع ، وامر اللواء عادل زكريا مدير ادارة الجوازات بالغاء سفر الركاب

جوازات المطار ان بعض الاشخاص المسافرين للدول العربية من أبناء محافظات الوجه القبلي ، يحاولون الخروج بجوازات سفر مزورة ، واثناء قيام العقيد سيد جبر والمقدمين احمد كامل وعادل حسنين بإنهاء اجراءات سفر ركاب الطائرة المتجهة للكويت ، إشتبهوا في راكبين من سوهاج تبين عند فحص جوازات سفرهما انها مزورة . فالقي القبض عليهما واعترفا انهما حصلا على الجوازين مقابل ٢٠٠٠ جنيه ، عن طريق افراد عصابة تتخذ من منطقة الجيزة مكانا لمزاولة نشاطهما ، وارشدا عن مكانها والقى القبض على افرادها . كما تمكن ضباط مباحث الجوازات من ضبط راكب اثناء عودته من جدة بجواز سفر مزور غير مثبت به تاريخ سفره من مصر . وبسؤاله عن

ضبط عصابة لتزوير التأشيرات الأوروبية والأمريكية أثناء قيامها بطبع جواز السفر والعشرة جنيهات

كتب ـ مصطفى الطرابيشي :

الأهرام ١٩٨٩/٩/٥م

ضبطت مباحث الجوازات امس عصابة متخصصة في تزوير تأشيرات الدخول الى الدول الاوروبية والامريكية احدهم كاتب محام والثاني خرج حديثا من المعتقل والثالث هارب من عدد من الاحكام وسبق ابعاده من دولة العراق بعد الحكم عليه في قضايا تزوير .

كانوا في طريقهم لطبع جواز السفر المصري والجنيهات العشرة .

وكان اللواء علي مبارك مساعد وزير الداخلية ومدير مصلحة الجوازات قد تلقى معلومات حول قيام بعض المزورين بتقليد تأشيرات الدخول للدول الاوروبية والامريكية وخاصة انجلترا وسويسرا حيث ترفض دخول بعض الافراد الا اذا كان حاملا مايثبت ان لديه حسابا بالعملة الصعبة باحد البنوك واحال مساعد الوزير المعلومات الى

العميد حسن سرور مدير المباحث الذي كون فريق بحث اشترك فيه العقيد علي عبد الستار والعقيد سيد جبر مفتشا للمباحث ودلت التحريات ان تشكيلا عصابيا وراء تلك التأشيرات المزورة يتزعمه معتقل سابق اسمه محمد الاسكندراني ويقوم بالاتفاق مع العملاء الراغبين الحصول على التأشيرات والمستندات المزورة وهم كاتب محام متخصص في تزوير المستندات الخاصة بالمحاكم والتوكيلات الخاصة بالمتقاضين وشخص

اخر يقوم بصنع الاكليشيهات والمستندات المزورة وتأشيرات الدول الاجنبية الى جانب ممارسته نشاطا اخر في تزوير العملة مستخدما ادوات والات طباعة وسبق له ممارسة هذا النشاط بدولة العراق وصدرت ضده احكام هناك وتم ترحيله واعادته الى مصر عن طريق الشرطة الجنائية العربية . وفي كمين اشترك فيه المقدم عادل حسيب والرائد احمد صادق ضابطا المباحث القي القبض على الثلاثة ومعهم اكليشيهات من الزنك تحمل تأشيرات دخول انجلترا وسويسرا والسنغال وبعض أوراق لجواز السفر المصري كان افراد التشكيل يجرون عليها بروفات طبع تمهيدا لعمل جواز سفر مزور لاول مرة يتم ضبطها في قضية وكمية من الاحبار والمحاليل المستخدمة في التزوير والاحماض المزيلة للكتابة . وقد تبين ان افراد العصابة كانوا في سبيلهم لطبع ورقة النقد المصري فئة الجنيهات العشرة بعد ان اتفقوا مع صاحب مطبعة بالاسكندرية

الفصل السادس

الوسائل الفنية لتأمين جوازات السفر ضد التزوير

تهدف هذه الوسائل الى تأمين دفتر جواز السفر بكافة مكوناته ضد:

١ - التزوير الكلي: بمحاولة اصطناع مثيل لدفتر الجواز الصحيح برمته.

٢ - التزوير الجزئي: عن طريق محاولات التغيير في أي عنصر من العناصر المكونة لجواز سفر صحيح.

- التغيير في أي من البيانات الأصلية التي كانت مثبتة به
- استبدال بعض صفحاته.
- استبدال صورة صاحبه
- تزوير التأشيرات المثبتة ببعض صفحاته.

ونذكر فيمايلي بياناً مفصلاً بالوسائل الفنية التي تستخدم في تأمين كافة العناصر المكونة لجواز السفر ضد التزوير الكلي أو التزوير الجزئي.

الغلاف الخارجي:

١ - يصنع الغلاف عادة من مادة بلاستيكية مرنة ذات تركيب

بمواصفات خاصة ولا تتوفر في الأسواق التجارية

٢ ـ يطبع على وجه الغلاف بالتذهيب الاصطناعي عادة (اسم الدولة) بالعربية والافرنجية من أعلى وعبارة (جواز سفر) بالعربية والافرنجية من أسفل يتوسطها رسم (شعار الدولة) كل ذلك بالطباعة البارزة التي تتطلب تقنيات مطبعية رفيعة ومصاريف باهظة لتنفيذها

٣ ـ زيادة في تعقيد مهمة المزور، قد يطبع كذلك بطريق الكبس بكليشيهات غائرة على امتداد ثنية طي الدفتر اسم الدولة من الوجه واسم الادارة المصدرة للجواز مس الظهر وذلك بحروف بارزة مثلما فعلت جمهورية مصر العربية في الجواز الجديد الذي أصدرته.

التجليـــــد:

لتأمين دفتر الجواز ضد محاولات تفكيكه واستبدال بعض أوراقه تتم خياطة الغلاف بأوراق الدفتر بإحدى الطريقتين الآتيتين:

أولاً:

أ ـ خياطة الأوراق من المنتصف على امتداد ثنيه طي الدفتر باستعمال خيط خاص لونه أبيض في الضوء العادي ويشع بلون مضيء (أحمر مثلاً) عند التعريض للأشعة فوق

البنفسجية، ومثل هذا الخيط لا يتوفر وجوده في الأسواق التجارية.

ب ـ تأمين الخياطة باستعمال الغرزة المقفلة مما يستلزم عند محاولة تفكيك الجواز فك كل غرزة على حدة الأمر الذي يعقد عمل المزور.

جـ ـ قد يزاد تأمين الخياطة والغرز المكونة لها بلحام شريط خاص من البلاستيك فوق الغرز مثلما فعلت جمهورية مصر العربية في الجواز الجديد الذي أصدرته.

ثانياً: خياطة الأوراق مع بعضها البعض على امتداد جانبها الأيمن من الخارج، ثم لصقها مع الغلاف بمادة لاصقة يصعب فكها، وبذلك تصبح غرز الخياطة مستترة وغير ظاهرة للعين.

ورقة باطن الغلاف:

في بعض الجوازات لا يفرد لورقة باطن الغلاف من الأمام أو من الخلف تصميم خاص لطباعة أرضيتها متميز عن بقية أوراق الجواز

أما في البعض الآخر يفرد لكل من شطري هذه الورقة المبطنة للغلاف من الأمام ومن الخلف تصميم خاص مؤمن بعدة وسائل للحماية بهدف تعجيز المزور عن امكان الاتيان

بمثيل له. وتتلخص هذه الضمانات للحماية في الآتي:

أ ـ حمايات مرئية:

١ ـ رسوم التصميم الممتدة على أرضية الورقة كي تشكل ما يسمى بأرضية الضمان Security Background تنفذ بطريقة الطباعة السطحية Lithographic متعددة الألوان Rainbow بحيث تتداخل مع بعضها البعض في دقة وتوافق تعجز المزور عن امكان فصلها فوتوغرافياً أو الكترونياً.

٢ ـ زخارف الاطار الشبكية Guilloche والذي يحيط برسوم تصميم الأرضية، تنفذ بطريقة الطباعة البارزة Intaglio إما بلون واحد وإما بلونين، الأمر الذي يزيد عمل المزور تعقيداً

ب ـ حمايات غير مرئية (مستترة):

١ ـ تضمين رسوم الأرضية رسماً معيناً مطبوعاً بمداد غير مرئي في الضوء العادي ويشع بلون مضيء عند التعريض للأشعة فوق البنفسجية.

٢ ـ كما قد يضمن رسم الأرضية أيضاً برسم مخبوء ولكن العين تراه بوضوح عند النظر إليه بمرشح أحمر Red Filter

٣ ـ كذلك قد يضمن في الطباعة البارزة لزخارف الاطار،

عبارة معينة مثل (جواز سفر) بالعربية والافرنجية يمكن تبيينها فقط وقراءتها بوضوح عند النظر إليها بزاوية ضوئية معينة.

أوراق دفتر الجواز:

يحصن ورق صفحات الجواز بالجمع مابين تحصينه في مرحلة تصنيعه وتحصينه في مرحلة طباعة تصميمات أرضية

أ ـ مرحلة التصنيع:

وتتضمن حمايات مرئية وحماية غير مرئية في الضوء العادي.

١ ـ الحمايات المرئية:

عمل علامة مائية Water Mark منفذة من قالب Mould Made في عجينة الورق تكون عادة عبارة عن رسم للشعار الوطني وتظهر بوضوح عند النظر الى كل صفحة من صفحات الجواز والضوء ساقط عليها مس خلفها ومثل هذه العلامة المائية تكون متعددة الضوء والظلال (Multi-Tone) ويتعذر على المزور محاكاتها ولذلك هي السائد استعمالها حالياً أما العلامة المائية وحيدة الضوء والظل (Single Tone) فلم تعد تستعمل كوسيلة حماية نظراً لسهولة تقليدها.

- قد يزاد على العلامة المائية في تحصين ورق الجوازات ما يسمى خيط الضمان Security Thread بتحميله عجينة الورق وقت التصنيع. وهذا الخيط يضمن هو نفسه بوسائل حماية متعددة. فمنه ما يكون متصلاً أو متقطعاً. ومنه ما يكون مرئياً في الضوء العادي ويمكن أن يكون كذلك مشعاً اذا تعرض للأشعة فوق البنفسجية، ويمكن أن يحمل عبارات مطبوعة بحروف دقيقة Micro-Print تشير الى اسم الدولة المصدرة للمستند، ويتعذر قراءة هذه الحروف الاّ بعدسات مكبرة ولا يمكن تقليدها بطرق الطباعة العادية، كما يمكن لهذا الخيط أن يجعل ممغنطاً بحيث أن آلة قراءة مغناطيسية تستخدم للتفرقة بين صحيحه وزائفه.

وتنحو حالياً دول كثيرة الى الجمع ما بين العلامة المائية وخيط الضمان لتحصين أوراق دفتر الجواز الذي تصدره.

٢ - حمايات غير مرئية بالورق (مستتيرة):

- تضمين الورق وهو في مرحلة العجينة أليافاً دقيقة غير مرئية في الضوء العادي بينما تشع هذه الألياف بألوان مميزة عند التعريض للأشعة فوق البنفسجية

- كما يمكن أن يضاف الى عجينة الورق خلال مرحلة التصنيع مواد كيمائية معينة يتفاعل كل منها مع مزيلات الأحبار المختلفة Ink Eradicator فأية محاولة لاستعمال مزيل من

مزيلات الأحبار لمحو بيانات مكتوبة على هذا النوع من الورق تؤدي الى ظهور بقعة في موضع المحو يتعذر اخفاؤها.

ب ـ مرحلة طبع تصميمات أرضية الضمان: Security Background

تتضمن هذه المرحلة أيضاً اكساب الورق حمايات غير مرئية وحماية مرئية:

١ ـ الحمايات المرئية:

- تطبع على امتداد صفحات الورق تصميمات رسوم أرضية الضمان بطريقة الطباعة السطحية متعددة الألوان ومتداخلتها مما يصعب معه على المزور امكان نقلها وتقليدها بالفصل الفوتوغرافي أو المسح الالكتروني.
- ويراعى في تركيب أحبار الطباعة المستخدمة أن تكون حساسة لمحاليل ازالة الأحبار اذا ما حاول أي مزور محو بيانات مكتوبة على هذا الورق انمحت معه أرضية الضمان وظهر مكانها بقعة بيضاء لا تخطئها العين.

٢ ـ الحمايات غير المرئية (مستترة).

لا يكفي في بعض الجوازات بطبع أرضية ضمان مرئية على امتداد صفحات الورق، بل قد تُضمّن هذه الأرضية

كذلك اسم الدولة مكرراً على امتداد الصفحات أو طباعة شعار الدولة برسم صغير في الأركان، وذلك باستخدام نوع من المداد غير المرئي في الضوء العادي بينما يشع ويضيء عند التعريض للأشعة فوق البنفسجية.

تأمين صورة حامل الجواز:

يشير الواقع العملي الى أن تأمين صورة حامل الجواز يشكل أضعف ضمانات الحماية بدفتر الجواز بحيث أن معظم محاولات المزورين تتركز في رفع الصورة الأصلية لحامل الجواز ووضع صورة شخص آخر بدلاً منها.

ومن التقنيات الحديثة التي تستخدم في تأمين الصورة ضد محاولات استبدالها نذكر مايلي:

١ ـ استخدام غشاء من البلاستيك الشفاف يلصق فوق صفحة الجواز الحاملة لصورة صاحبه وللبيانات الشخصية المتعلقة به. ومطبوع على السطح السفلي لهذا الغشاء بمداد خاص ملون نصف شفاف رسم متكرر لشعار الدولة أو أي رسم آخر ويتم لصق الغشاء بجهاز حراري خاص وبدرجات حرارة عالية تجعله شديد الالتصاق بصفحة الورق، فإذا حاول المزور رفع الغشاء للوصول الى الصورة فإن ذلك يؤدي الى تلف الغشاء وتلف الرسوم المطبوعة على سطحه

الداخلي الأمر الذي يفضح عملية النزع للعين المجردة.

٢ ـ وهناك وسيلة أخرى مستحدثه تستخدم بالاضافة الى الغشاء الواقي السالف الذكر، وهي استخدام ما يسمى الهولوجرام أو الكنجرام الذي يتمثل في ورقة معدنية فضية أو ذهبية تلصق على الصفحة القابلة لصورته حامل الجواز، وتحتوي على رسم شعار الدولة واسمها فإذا حاول المزور تبديل الصورة فإن ذلك يؤدي الى تلف الهولوجرام أو الكنجرام ويفتضح فعله

تأمين استبدال صفحات الجواز:

بالاضافة الى الضمانات المستخدمة لتصعيب محاولات المزورين تفكيك دفتر الجواز بهدف تبديل بعض أوراقه وهي الضمانات السابق ذكرها تحت بند التجليد والخياطة، فإنه لزيادة تعقيد محاولات استبدال الصفحات تتخذ وسائل الحماية الآتية:

١ ـ يطبع رقم كل صفحة بالعربية والافرنجية قرب حافتها العلوية باستخدام بنط خاص للأرقام مصمم لهذا الغرض.

٢ ـ قد يضاف الى طباعة رقم كل صفحة بأعلاها طبع هذا

الرقم كذلك وجعله داخل تصميم زخارف أرضية كل صفحة.

٣ ـ بل قد يطبع كذلك على كل صفحة رقمها بمداد غير مرئي في الضوء العادي ويشع عند التعريض للأشعة فوق البنفسجية

ومع تعدد هذه الوسائل الفنية لترقيم كل صفحة يصبح لها ذاتيتها الكاملة والمتميزة على غيرها من الصفحات تتعذر بالتالي على المزور عملية استبدالها.

تأمين رقم الجواز:

١ ـ المتبع عادة طبع رقم الجواز بالعربية والافرنجية على صفحته الأولى بمداد أسود اللون. ويمكن اضافة خاصية لمداد طباعة الرقم بجعله مشعاً عند التعريض للأشعة فوق البنفسجية.

٢ ـ يثبت رقم الجواز بطريقة التفتيش على جميع صفحاته الداخلية قرب حافتها العلوية، بحيث يشمل التثقيب صورة حامل الجواز كذلك مما يزيد في صعوبة عملية استبدال الأوراق أو الصورة.

جوازات السفر المقروءة آلياً

Machine Readable Passports

من أحدث النظم العالمية للتثبت من صحة جوازات السفر وسلامة ما بها من بيانات النظام المتطور المسمى بقراءة جوازات السفر آلياً.

وهذا النوع من الجوازات يكون قياس أبعاده ١٢٥ × ٨٨ ملم وفقاً لمواصفات المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس بالنسبة لأجهزة قراءة الوثائق International Standards Organization وتخصص في أولة صفحة تطبع بياناتها بآلة طابعة خاصة بحيث يمكن قراءة هذه البيانات آلياً.

ويستند هذا النظام على الأسس الثلاثة الآتية:

أولاً: اصدار الجواز:

١ ـ تملأ الصفحة التي تقرأ بالجواز بالبيانات المتعلقة بالمواطن بواسطة طابعة خاصة

٢ ـ يجرى تسجيل وتخزين هذه المعلومات الخاصة بكل جواز في قاعدة مركزية للمعلومات.

ثانياً: جهاز قراءة الجوازات:

أ ـ يزود كل منفذ من منافذ الدخول والخروج بالمطارات وغيرها بأحد هذه الأجهزة التي ترتبط بالقاعدة المركزية للمعلومات.

ب ـ يقوم ضابط الجوازات بوضع جواز السفر في هذا الجهاز وبالاستعانة بالقاعدة المركزية للمعلومات المرتبطة به يمكنه بدقة وسرعة:

١ ـ التحقيق من صحة الجواز وما اذا كانت بياناته حقيقية وتطابق تلك المختزنة بالقاعدة المركزية أم لا

٢ ـ التثبت من تاريخ صلاحية الجواز

٣ ـ التثبت من أن حامل الجواز ليس من الممنوعين من السفر

٤ ـ اذا كانت جوازات سفر الأجانب من الأنواع التي تقرأ آلياً فباستطاعة ضابط الجوازات التحقيق من صحة التأشيرة المعطاة لحامل الجواز بالرجوع الى قاعدة المعلومات المركزية الخاصة بالأجانب.

ثالثاً: قواعد المعلومات:

يرتبط جهاز قراءة الجوازات ـ كما هو واضح مما سبق ـ بواحدة أو أكثر من قواعد المعلومات المركزية حسب احتياجات كل دولة.

فهناك قاعدة معلومات لاختزان المعلومات الخاصة بجوازات سفر المواطنين، وهناك قاعدة لاختزان المعلومات الخاصة بجوازات سفر الأجانب والتأشيرات التي تمنح لهم.

وهناك قاعدة معلومات عن الممنوعين من السفر لهذا السبب، أو ذاك ومن الواضح أن هذه الطريقة المتطورة لقراءة جوازات السفر آلياً تضيف عنصراً جديداً الى عناصر تأمين جوازات السفر ضد التزوير وتمكن ضابط الجوازات عند منافذ الدخول والخروج من التثبت من ذلك آلياً بالدقة والسرعة الواجبتين.

الفصـــل السابع
بطاقات اثبات الشخصية

تعتبر البطاقة الشخصية من أهم الوثائق الرسميةالتي تصدرها الدولة فهي حجر الأساس الذي تقوم عليه وتبدأ به كافة صور المعاملات سواء بين الأفراد وأجهزة الدولة أو بين الأفراد بعضهم وبعض أو بين الأفراد والمصارف الى آخر ذلك من أشكال المعاملات، فإثبات شخصية المتعامل يكون دائماً نقطة البداية للشروع في نظر المعاملة وانجازها

فإذا كان ذلك كذلك. فإن بطاقة اثبات الشخصية مالم تكن بالغة التحصين ضد محاولات تزويرها، توالت محاولات المزورين لاختراق أية نقطة ضعف في وسائل تأمينها وصولاً الى تزويرها والاستناد عليها بعد ذلك في تنفيذ أي مأرب غير مشروع

ولقد كانت بطاقة اثبات الشخصية في الماضي وحتى عهد قريب غير مؤمنة التأمين الكافي في صنعها وتعتمد على العنصر البشري في مراحل اعدادها واصدارها وعلى مدى ربع قرن ويزيد، تبين أن التطبيق العملي لهذا النظام سنة بعد أخرى عن وجود ثغرات خطيرة فيه تمكن المزورين سن استغلالها حتى

أصبح تزوير البطاقات الشخصية لتحقيق هذا المأرب أو ذاك من الجرائم الشائعة.

أمثلة عن تزوير البطاقات الشخصية:

ومن الواقع العملي نسوق فيمايلي أمثلة متنوعة استفيناها خلال شهور قليلة من صحيفة الأهرام القاهرية توضح مدى استفحال هذه الجريمة والدوافع المختلفة لارتكابها:

المثال الأول:

صحيفة الأهرام في ١٩٨٩/٦/٧م. بعنوان:
«متهم بـ «٣» شخصيات مختلفة في عالم الجريمة سرق «٣» بطاقات وانتحل أسماء أصحابها ١٥سنة.

المثال الثاني:

صحيفة الأهرام في ١٩٨٩/٦/٧م بعنوان:
محامي يزوور عقد بيع قطعة أرض بمليوني جنيه ويعرضها للبيع بالمعادي.

المثال الثالث:

صحيفة الأهرام في ١٩٨٩/٤/٢٤م بعنوان:

«عاطل ينتحل صفة ضابط لمدة ١٣ سنة تزوج وأنجب ثلاثة أطفال باسمه المزيف ويمتلك سيارتين».

المثال الرابع:

صحيفة الأهرام في ١٢/٩/١٩٨٩م بعنوان:
«القبض على محاميين زورا توقيع نجل ثري عربي وسحبا ١١٥ ألف دولار من رصيده بمساعدة موظفتين بالبنك».

المثال الخامس:

صحيفة الأهرام في ١٨/٤/١٩٨٩م بعنوان:
«عاطل يعمل بوزارة الداخلية لمدة عامين بشهادات مزورة قدمها على أنه جامعي».

المثال السادس:

صحيفة الأهرام في ٦/٩/١٩٨٩م بعنوان:
سقوط عصابة لتزويج الفتيات القاصرات تتزعمها موظفة بالسجل المدني ببولاق.

عاطل يعمل بوزارة الداخلية لمدة عامين

بشهادات مزورة قدمها على انه جامعي!!

كتب: هشام الزيني

استطاع «عاطل» ان يلتحق بالعمل بوزارة الداخلية بعدما تقدم بشهادات خاصة بالجامعة والتي ساعدته على الالتحاق بالعمل منذ سنتين كامين بسجل مدني الحوامدية فحلوان واخيرا قصر النيل وقد القي القبض عليه وامرت النيابة بحبسه بعد ان تم اكتشاف التزوير [illegible]

وكان احد المواطنين قد تقدم ببطاقة شخصية مزورة لسجل مدني حلوان لاستخراج بطاقة تموين وبعرض البطاقة على الضابط المسئول بالسجل تبين انها مزورة فالقى القبض عليه واعترف بان صديقا له يعمل امين سر سجل مدني قصر النيل قد اعطاه هذه البطاقة المزورة مقابل رشوة بعد ان تعذر له استخراجها لتهربه من الخدمة العسكرية فالقي القبض على امين السر وفي التحقيق الذي تولاه اشرف المليجي وكيل اول نيابة قصر النيل تحت اشراف علي العمري رئيس النيابة اعترف بانه كان يعمل «مخبرا» حلواني «، واختفى من منطقة سكنه لمدة ٣ سنوات وبعد عودته كان قد التحق بمعهد امناء الشرطة وتخرج فيه وعرض مساعدته على احد ابناء الحي واسمه محمد حلمي لاستخراج رخصة قيادة واخذ منه كافة المستندات الدالة على شخصيته ومؤهله الجامعي منذ الفترة الاخيرة بضياعها وقام بتزوير بطاقة شخصية باسمه وقدم طلبا للقوى العاملة التي قامت بتوزيعه للعمل بوزارة الداخلية فالتحق بالعمل كامين سر منذ سنتين وعندما لجأ صديق له اختلس نموذج بطاقة عائلية من عهدته بسجل مدني قصر النيل وقدمها له على انها صادرة من سجل مدني حلوان مقابل رشوة تم كشف امره [illegible] وامر بحبسه تمهيدا لمحاكمته.

سقوط عصابة لتزويج الفتيات القاصرات

تتزعمها موظفة بالسجل المدني ببولاق

الأهرام ١٩٨٩/٩/٦م

ضبط قسم مكافحة جرائم الاموال العامة بمديرية أمن القاهرة عصابة جديدة للتزويج الفتيات القاصرات من الكهول العرب بالتزوير نظير مبالغ كبيرة من النقود تتزعمها موظفة بالشهر العقاري ببولاق.

وكان قد لوحظ في الفترة الاخيرة انتشار ظاهرة زواج الفتيات القاصرات من بعض العرب كبار السن متحايلين على شرط الا يزيد فارق السن بين الزوجين على ٢٥ سنة بتقديم شهادات ميلاد وبطاقات شخصية مزورة للعروس لدى موثق الشهر العقاري وفي ضوء تلك المعلومات التي تلقاها العقيد جمال الجوهري رئيس مكافحة التهريب والتزوير والزيوف العميد سمير شحاته مدير قسم مكافحة جرائم الاموال العامة طلب اللواء ممدوح مرعي مساعد الوزير للامن القاهرة مواجهة نشاط العصابة وتحديد اسماء افرادها وسرعة ضبطهم متلبسين واشرف العميد فادي الحبشي مدير المباحث الجنائية على تحريات واسعة شملت تجنيد بعض المصادر السرية ورصد تحركات المترددين لتوثيق عقود الزواج بمصالح الشهر العقاري بالاضافة الى تكثيف المراقبات حول الوسطاء بمكتب توثيق الزواج للاجانب وتحديد مصدر شهادات الميلاد والبطاقات الشخصية المزورة وكشفت تحريات المقدمين محمود يسري ومحسن البهاني والنقيب معتز الشوري ان عصابة جديدة اتخذت من مدينتي الحوامدية والبدرشين مركزا لنشاطها وشوهد احد افرادها يتنقل من وقت لاخر من محافظة الجيزة الى مكتب الشهر العقاري بالازبكية لتقابل راغبي الزواج وتذليل فارق السن بينهم بشهادات ميلاد وبطاقات شخصية مزورة وتنكر احد الضباط بالاستعانة باحد المصادر وبعد عدة لقاءات كسب ثقته واتفاقه معه على شراء بطاقة شخصية وشهادة ميلاد مزورتين نظير مبلغ كبير من المال وحدد له موعد لتسليمه والقي القبض عليه وتبين ان اسمه مهدي عبد المنصف ابراهيم جبلية ٣٦ سنة بدائرة مركز البدرشين وبصحبته فتاة ١٤ سنة ابنة مزارع بقرية الحيزية اثناء تسلمها بطاقة شخصية وشهادة ميلاد مزورتين باسمها كما ضبط بحوزته ٤ بطاقات شخصية مزورة للفتيات قاصرات و ٣ عقود زواج باسماء مختلفة و٣ شهادات ميلاد مزورة ومداومة

من منطقة السيدة زينب قامتا بتصوير توقيع نجل الثري العربي واعطائه للمحاميين اللذين اتفقا عملية تزويره وصرف المبلغ بموجبه مقابل وعد للفتاة الاولى بالزواج من احد المحاميين و٧ الاف دولار للفتاة الاخرى. كما كان نصيب المحامي المحبوس ١٥ الف دولار لتسديد مستحقات دائنيه في قضية النصب لاخراجه من السجن. بينما استولى محام العباسية وهو زعيم العصابة على بقية المبلغ حيث اودع ٤٠ الف دولار باسمه في بنك ابوظبي واشترى سيارة مرسيدس بمبلغ ٣٠ الف جنيه وشقة فاخرة بمبلغ ٦٠ الف جنيه وتمكن الرائد ايمن ابوطالب من القبض على جميع المتهمين الذين اعترفوا بعمليات التلاعب والتزوير.

وفور اخطار المستشار محمد البلطي المحامي العام تولى التحقيق محمد اللمعي مدير النيابة باشراف جمال التوني رئيس النيابة وامر بحبس المتهمين بعد استكتابهم والتحفظ على السيارة والشقة اللتين اشتراهما المتهم اشرف امين من حصيلة

محامي يزور عقد بيع قطعة أرض

بمليوني جنيه ويعرضها للبيع بالمعادي

تحقق نيابة المعادي في اتهام محام بتزوير عقد بيع قطعة ارض بكورنيش النيل بـ ٢ مليون جنيه مملوكة لاحد الاجانب وحصل على حكم قضائي بصحته ونفاذه ثم قام بعرضها للبيع . أهرام ٧-٦-٨٩

وكان ايهاب شحاته وكيل اول نيابة المعادي قد تلقى بلاغا من سيدة اجنبية مقيمة بمصر اسمها هيدسيكا ايناس تيجرمان بان والدها توفى وترك لها قطع ارض بكورنيش النيل بالمعادي تبلغ مساحتها ٢٥٠ الف متر مكعب تقدر بـ ٢ مليون جنيه وانها فوجئت بان احد المحامين وضع يده عليها بصفته موكلا عن شخص يدعى محمد عبد الحليم ويقوم بعرضها للبيع وانه ابلغها بان والدها قبل وفاته قد باع قطعة الارض لموكله

وبالتحريات تبين ان هذا المحامي قد اختلق شخصية وهمية باسم محمد عبد الحليم واستخرج له بطاقة شخصية مزورة بنفس الاسم ومن خلالها

الأهرام ١٩٨٩/٦/٧م

سرق ٣ بطاقات وانتحل أسماء أصحابها ١٥ سنة

ارتكب موظف سلسلة من المغامرات المثيرة على مدى ١٥ سنة كاملة عاش خلالها ٣ شخصيات مختلفة في عالم الجريمة حيث سرق ٣ بطاقات وانتحل اسماء اصحابها والتحق بوظائف مختلفة بالمنيا ومرسى مطروح وتزوج وجلب شحنات كبيرة من المخدرات من لبنان وارتكب العديد من قضايا الاختلاس والتزوير وكون ثروة من جرائمه وتمكنت اجهزة الامن بالقاهرة من القبض عليه ليعترف وامرت النيابة بحبسه ٤٥ يوما.

وكانت بداية الكشف عن المتهم عندما فوجىء محمد مصطفى ابراهيم الشربينى «٤٨ سنة» وكيل الشئون الادارية بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية برجال شرطة تنفيذ الاحكام وهم يطرقون باب مسكنه بمدينة دار السلام بالقاهرة ويلقون القبض عليه لصدور حكم ضده بالحبس ٣ سنوات وكفالة ٢٠٠ جنيه في القضية رقم ٧٦ لسنة ٨٢ جنايات مرسى مطروح اختلاس، وحاول ان يوضح للمسئولين بانه لم يسبق له ارتكاب اى جريمة دون جدوى.

ولم يجد امامه الا ان يتقدم ببلاغ الى اللواء عصام نجم مدير المباحث الجنائية بالقاهرة ينفى الاتهام عنه ويستنجد به مستغيثا من تنفيذ هذا الحكم ظلما دون ان ينسب اليه اى اتهام قبل ذلك...

الخزانة بدير مواس محافظة المنيا واتهم في جناية اختلاس ولاذ بالفرار بعدها، واستطاع الحصول على بطاقة لصديق له اسمه عبد العزيز محروس شعلان كان قد توجه لزيارته بمسكنه بالاسكندرية ووضع عليها صورته واستخرج جواز سفر بها ومارس نشاطه في جلب وتهريب المخدرات من الخارج وتمكنت اجهزة المخدرات بمطار القاهرة الدولي من ضبطه متلبسا اثناء قدومه من لبنان بنفس الاسم المزور مع شخص اخر ومعهما شحنة كبيرة من المخدرات، والفرج عنه بضمان مالى بعد حبسه تسعة اشهر وصدر حكم بالمؤبد على زميله بينما انتهز هو الفرصة وهرب عن اعين رجال الشرطة، ومرة ثالثة تمكن المتهم من الاستيلاء على بطاقة من

المزور يقول: تخلصت من الشخصيات الثلاث المزيفة

الأهرام ١٩٨٩/٦/٧م

الثغرات المستغلة في تزوير البطاقة الشخصية:

تبين من الاعتماد على نظام الأحوال المدنية القائم على العنصر البشري في اصدار بطاقة اثبات الشخصية على مدى ثلاثة أو أربعة عقود، أنه معيب بالعديد من الثغرات الأمنية سواء في مرحلة تصنيع البطاقة أو في مرحلة اصدارها الأمر الذي جعل البطاقة فريسة طيعة للمزورين.

مرحلة التصنيع:

من أبرز مواطن الضعف في مرحلة تصنيع البطاقة نذكر مايلي:

١ ـ ورقها كان من نوع تجاري عادي متوفر في الأسواق.
٢ ـ ورقها كان غير مؤمن في صناعته بأية وسيلة حماية مثل العلامة المائية أو غيرها.
٣ ـ طباعة أرضية البطاقة كانت طباعة عادية غير مؤمنة يمكن تنفيذها في أية مطبعة عادية.
٤ ـ أحبار طباعة البطاقة كانت من أنواع غير حساسة لمحاليل ازالة الأحبار مما سهل بالتالي محو وتغيير البيانات المثبتة بها.
٥ ـ صورة صاحب البطاقة كانت تثبت على ورقتها بطرق بسيطة مثل عروة البرشام المعدنية الأمر الذي استغله المزورون في نزع الصورة الأصلية لصاحب البطاقة بسهولة ووضع صورة لشخص آخر بدلاً منها.

وخلاصة القول أن بطاقة اثبات الشخصية لم يكن يراعي في تصنيعها تحصينها بأية وسيلة من وسائل الحماية التي تكفل تصعيب تقليدها أو التغير في البيانات المثبتة بها أو تغيير صورة صاحبها.

مرحلة الاصدار:

١ ـ يعتمد النظام السابق ذكره في اصدار بطاقة للمواطن على المستندات التي يقدمها هذا الأخير لمكتب السجل المدني المختص مثل شهادات الميلاد والزواج واثبات السكن

ومحل العمل.. وغير ذلك. وهذه المستندات قد يكون بعضها مزوراً فتصدر للمواطن بطاقة صحيحة في صنعها واصدارها رغم أنها تقوم على أساس بيانات مزورة.

٢ - ان الاعتماد على العنصر البشري في مراجعة واعتماد الاستمارة الخاصة بطلب استخراج بطاقة وما يرفق بها من مستندات يتيح الفرصة لبعض ذوي النفوس الضعيفة للوقوع تحت تأثير مختلف أنواع الاغراءات.

٣ - انه مع التراكم والتكدس على مر الزمن في أماكن حفظ استمارات البطاقات، وسجلات الواقعات المدنية بمختلف مكاتب السجل المدني، يعرض هذه المحفوظات للتمزق، أو الفقد كما يتيح الفرصة للتغيير فيها دون خشية من حسيب أو رقيب. انه يحدث أن تمتد الأيدي لاستمارة بطاقة شخص ما والمحفوظة بمكتب السجل تبدل صورته المثبتة عليها بصورة شخص آخر وتصدر على هذا الأساس بطاقة شخصية بدل فاقد، ولكنها مزورة في حقيقتها لأنها تحمل صورة شخص آخرغير صورة صاحب البطاقة الأصلي.

٤ - إن نماذج البطاقات الخام الصحيحة والمحفوظة بمكاتب السجل المدني على ذمة التشغيل والاصدار، يحدث أن تتعرض للسرقة وهي بيضاء خالية من البيانات تباع سراً لمحترفي التزوير

الذين يستعملون هذه النماذج الحقيقية في اصطناع بطاقات مزورة.

يحدث أن يتمكن الشخص الواحد من استخراج أكثر من بطاقة باسمه من مكاتب مختلفة للسجل المدني يحمل كل منها بيانات مختلفة عن محل السكن أو طبيعة مهنته. وغير ذلك بهدف استخدامها في تحقيق مآرب شخصية، ولم يكن بالامكان اكتشاف هذا التعدد بعد اصدار بطاقات باسم شخص واحد، ولكن ببيانات مختلفة الاَّ بعد أن يكون الفاعل قد اختفى واستخدم البطاقة المزورة في تنفيذ مأربه

ولم يكن الحاصل في اصدار البطاقات الشخصية في أوربا يختلف عما سبق في أساس النظام وعيوبه

فقد كانت البطاقة الشخصية تصنع من ورق البرستول الذي يحمل في غالب الأحيان علامة مائية وكانت طباعة وجهي البطاقة تجرى بطريقة الطباعة المتعددة الألوان وتطبع عناوين الخانات بالمداد الأسود بطريقة الطباعة التيبوغرافية وتقطع هذه الأفرخ المطبعية بحجم البطاقة ثم ترسل نماذج هذه البطاقات الى مختلف مكاتب الاصدار لتلبية طلبات الاستخراج التي يتقدم بها المواطنون حيث تحرر بيانات البطاقة على آلات كاتبة حروفها ذات نمط خاص مصممة لهذا الغرض وتثبت صورة صاحب البطاقة، بعروة برشام معدنية وتختم بالخاتم

الضاغط لشعار الدولة فضلاً عن خاتم ضرائب الدمغة.

النظم الحديثة لإصدار بطاقات اثبات الشخصية:

مع التطورات التقنية الحديثة ومع الثغرات الأمنية التي تكشفت في النظام السابق لاصدار البطاقات الشخصية، ظهرت الى الوجود بطاقات شخصية حديثة تهدف الى تلافي الثغرات الأمنية في البطاقات القديمة، وتميل في مجموعها الى استعمال طرق التصوير بدلاً من الطرق المطبعية

ومن أمثلة هذه الطرق الحديثة في اصدار البطاقات الشخصية نذكر مايلي:

في هذه الطريقة يجري تصوير بيانات البطاقة وصورة حاملها وتوقيع سلطة الاصدار المختصة على فيلم فوري خاص، وتقص هذه الوثيقة المصورة للحجم المطلوب وتغلف بالبلاستيك ويختم وجهها بخاتم بارز بالطريقة الحرارية

وتتميز عناصر الأمان في هذا النوع من البطاقات بالآتي:

أ ـ انه لا توجد نماذج لبطاقات بيضاء خام يمكن اختلاسها واستغلالها في اصطناع بطاقات مزورة.

ب ـ إن حروف الآلة الكاتبة المحرر بها بيانات البطاقة تختزل الى ثلث حجمها.

جـ - إن المواد الخام والتجهيزات اللازمة لهذه الطريقة غير متيسر الحصول عليها الّا للسلطات الرسمية المختصة.

البطاقة الشخصية السويدية:

يصنع ورق هذه البطاقة من ألياف القطن النقية ويحمل علامة مائية منفذة من قالب Mould Made ومطبوع على ظهر البطاقة أرضية أمان Security Background في حين أن وجه الورقة محسس بمستجلب تصوير (Emulsion) ويجري تصوير بيانات حامل البطاقة وصورته وتوقيعه بفيلم ٣٥مم يجري طبعه على الوجه المحسس للبطاقة باستعمال طرق التحميض والتثبيت والتجفيف المعتادة ثم تقص البطاقة للحجم المطلوب ويجري تغليفها بالبلاستيك ثم تختم من ناحية الوجه بالخاتم البارز.

أحدث أنواع النظم لاصدار البطاقات الشخصية:

يقوم هذا النظام على استبعاد العنصر البشري في تلقي وحفظ المعلومات والبيانات والاعتماد في ذلك على قاعدتين رئيسيتين:

- النظم الآلية المتطورة Computerization
- وما يسمى بالرقم القومي National Number

ويتلخص هذا النظام في الآتي:

١ ـ يميز كل مواطن عن غيره برقم قومي يكون بمثابة الأساس الذي يتم من خلاله تنظيم كافة معاملات الفرد مع جميع أجهزة الدولة

٢ ـ يتكون هذا الرقم من عدة حروف قد يصل عددها الى ١٤ حرفاً وقد يزيد الى ٣٢ حرفاً، وتعبر هذه الحروف عن بيانات الشخص الفردية والأساسية مثل تاريخ ومحل الميلاد ورقم القيد بسجل المواليد والجنس والجنسية. وغيرها.
الأمر الذي يمتنع معه امكان الخلط بين فرد وآخر حتى ولو تطابقت الأسماء.

٣ ـ انشاء نظام معلومات يسمح بتلقي وتسجيل واسترجاع بيانات الواقعات المدنية للمواطنين، ويتضمن هذا النظام انشاء قاعدة مركزية لهذه البيانات وقواعد جغرافية فرعية مرتبطة بالقاعدة المركزية ويكون المدخل لها هو الرقم القومي.

٤ ـ تختزن في القاعدة المركزية بيانات الواقعات المدنية للمواطنين على مستوى الدولة وتختزن في كل قاعدة فرعية جغرافية بيانات الواقعات المدنية للمواطنين بالمحافظات التابعة لها اذ تضم كل قاعدة جغرافية عدة محافظات يتفاوت عددها من دولة لأخرى.

٥ ـ يلحق بهذه القواعد نظام توثيق ميكروفيلمي للحفاظ على جميع وثائق ومستندات المواطنين وتصدر عنه صور

مستخرجات رسمية لهذه الوثائق بدلاً من تحرير هذه المستخرجات من واقع السجلات بخط اليد وبذلك تستبعد تماماً أخطاء النقل اليدوي أو التحريف المتعمد.

٦ ـ ترتبط القاعدة الآلية لتخزين المعلومات والبيانات مع التوثيق الميكروفيلمي المتضمن صورة الوثائق والمستندات بحيث يمكن استعادة أي منها بمجرد طلب الرقم القومي للمواطن.

٧ ـ على أساس قواعد البيانات السالف ذكرها، والتوثيق الميكروفيلمي والرقم القومي يتم اصدار بطاقة اثبات الشخصية وهي مؤمنة البيانات ومحصنة ضد التزوير ويتحقق ذلك بالخطوات الآتية:

ـ تتلقى دوائر الأحوال المدنية ومكاتب السجل المدني بالأقسام والمراكز في كل منطقة جغرافية استمارات طلب بطاقة اثبات الشخصية من المواطنين فتحول الى مقر المنطقة الجغرافية، وبذلك ينحصر دور مكاتب السجل المدني في مجرد تلقي الاستمارات ومطابقة صور أصحابها عليها

ـ تراجع المستندات للتأكد من صحتها وسلامة اجراءات التصديق عليها من الجهات المختصة

ـ تدخل بيانات البطاقة في الحاسب الآلي الفرعي بالمنطقة الجغرافية والمتصل بالحاسب الآلي المركزي بالمقر الرئيسي

بمعرفة المختصين.

- يكون الادخال بالرقم القومي للمواطن الذي يعطى للاستمارة الخاصة ببطاقته بمجرد مراجعة بياناتها والتأكد من صحة التصديق عليها.

- هذا الارتباط بين المناطق الجغرافية بعضها وبعض وبينها وبين المقر الرئيسي يستحيل معه امكان قيام المواطن باستخراج بطاقة ثانية له ببيانات أخرى سواء من نفس المنطقة أو من منطقة أخرى اذ سيرفض الحاسب الآلي إدخال بياناته المستجدة ويعطي البيانات الأصلية التي لديه بالرقم القومي للمواطن.

- في حالة طلب صاحب البطاقة تغيير بعض بياناتها (محل الاقامة، العمل) تصدر له بطاقة بالبيانات الجديدة بنفس رقمه القومي وتسلم له بعد سحب بطاقته القومية لاتلافها، وكذلك الحال عند فقد البطاقة أو تلفها.

- باستخدام الميكروفيلم في حفظ الوثائق والمستندات تستبعد مشكلة تضخم الحفظ الورقي اليدوي وتيسر للمواطن الحصول على صور من وثائق قيوده المدنية بمراجعتها واعتمادها بمعرفة المختصين.

- جميع اجراءات اصدار البطاقة تتم آلياً في المنطقة الجغرافية التابع لها المواطن وبذلك ينحصر دور مكاتب السجل المدني في مجرد تلقي استمارات طلب البطاقة

وتحويلها الى المنطقة الجغرافية ثم تسليم البطاقة للمواطن بعد انجازها في المنطقة، الأمر الذي يبعد ضعاف النفوس من العاملين عن امكان التلاعب في أية مرحلة من مراحل انتاج البطاقة آلياً.

٨ - وفيما يختص بتأمين البطاقة نفسها ضد التزوير تتبع في ذلك عدة طرق منها ماسبق ذكره ومنها مايلي:

- تضمين البطاقة شريطاً ممغنطاً به رموز خاصة لاكتشاف أية محاولة لتزوير البطاقة

- طبع بيانات البطاقة بواسطة الليزر ويكون ورقها من ألياف القطن النقية ويحمل علامة مائية وأرضية ضمان ذات طباعة متعددة الألوان، وجميع بيانات البطاقة كما سبق القول: البيانات المتعلقة بالمواطن، صورته، التوقيعات، الخاتم، تطبع على البطاقة بالليزر ثم تغلف البطاقة بالبلاستيك.

- طبع بيانات البطاقة باستخدام الحاسب الآلي والتوثيق الميكروفيلم على مادة سليولوزية تغطى بطبقة بلاستيكية تندمج معها وبذلك يتعذر محو الكتابة وتغييرها بأية وسيلة وأية محاولة لفتح البطاقة تؤدي الى اتلافها نهائياً.

والخلاصة أن هذا النظام الآلي للأحوال المدنية واصدار البطاقة الشخصية والذي يقوم على الرقم القومي والتوثيق

الميكروفيلمي والحاسبات الآلية يتلافى ويسد كافة الثغرات الأمنية التي كانت تعيب النظم السابقة المعتمدة على العنصر البشري وتتحقق به صدور بطاقة مؤمنة وصور سليمة ومعتمدة لواقعات الأحوال المدنية للمواطنين، وستنعكس آثاره بذلك على كافة أجهزة الدولة حكومية كانت أو نقابية أو اجتماعية وعلى الأجهزة التي ترسم السياسة التخطيطية فيها. فصدور بطاقة شخصية مؤمنة يكون بعبارة أخرى الأساس الآمن والسليم لاستخراج مختلف الوثائق التي تصدر عن الدولة ومؤسساتها وعلى جوازات السفر ورخص القيادة والبطاقات الصحية والتأمينية والضريبية وغيرها.

الفصـــل الثامن
رخصة قيادة السيارة

من المستندات الرسمية الشائع تزويرها، رخص قيادة السيارات ذلك أن حاجة الشخص للحصول على رخصة قيادة قد لا تكون لمجرد قيادة سيارته الخاصة، بل قد تكون لمزاولة مهنة القيادة والكسب منها، وما يحدث فعلاً أن بعض الأشخاص ممن يستمعون لوسوسة الشيطان اذا عجز عن الحصول وفقاً لمقتضيات قانون المرور ونظامه، لجأ الى تزوير رخصة قيادة لنفسه بنفسه، أو استعان بأحد محترفي التزوير لتحقيق مطلبه، وهذا هو الأغلب حدوثه، مستغلاً في ذلك نقط الضعف في انتاج واصدار هذه الرخص.

حالات واقعية من تزوير رخص القيادة وكيفية ذلك:

المثال الأول:

سحب أحد ضباط المرور رخصة قيادة سائق لارتكابه مخالفة مرورية، وبالكشف على الرخصة تبين تزويرها وأنها كانت صادرة باسم سائق آخر وعقب ذلك بشهور سحب ضابط مرور على احدى الطرق السريعة رخصة قيادة سائق

لارتكابه بعض المخالفات المرورية، وبالكشف على الرخصة تبين أنها تحمل نفس رقم الرخصة السابق ضبطها وأنها مزورة.

تمكنت مباحث المرور من ضبط السائق الذي اعترف بحيازته لكل من الرخصتين المضبوطتين، وأفاد بأنه تمكن من الحصول على رخصة صحيحة لأحد الأشخاص ونزع صورة صاحبها من عليها ووضع صورته بدلاً منها، كما أزال بمزيل الأحبار اسم صاحب الرخصة ووضع اسمه بدلاً منه، وبالنسبة للرخصة الثانية اعترف المتهم بأنه حصل على نموذج رخصة قيادة خال من الكتابة وملأ بياناته بنفسه ووضع صورته عليه وأعطى له نفس رقم الرخصة الأولى.

المثال الثاني:

علمت ادارة البحث الجنائي بالادارة العامة للمرور، أن أحد الأشخاص يقوم بتزوير رخص القيادة بأنواعها المختلفة، ويتقاضى عن ذلك مبلغ عشرين جنيهاً للرخصة الواحدة.

وبإجراء التحريات اللازمة أمكن الاهتداء الى المزور ومعرفة محل اقامته، فتم اعداد كمين له وضبط وهو يسلم رخصة قيادة مزورة ويتقاضى ثمنها، وبتفتيش منزله عثر به على رخصة قيادة أخرى مزورة.

واعترف المتهم بأنه يبدأ بالحصول على نموذج صحيح لرخصة القيادة وهو أمر سهل لأنه في مقدور أي شخص شراء هذا النموذج من خزينة ادارة المرور، ويقوم بملأ بيانات الرخصة طبقاً للبيانات التي يعطيها العميل ويضع عليها صورة هذا الأخير ثم يستخدم قلم فلوماستر وقطعة معدنية من فئة العشرة قروش مس النوع الحامل لعلامة شعار الجمهورية، في اصطناع بصمة لخاتم هذا الشعار الذي تختم به الرخص.

نقط الضعف في تصنيع واصدار رخص القيادة:

من واقع حالات التزوير التي تتعرض لها رخص قيادة السيارات يمكن اجمال نقط الضعف التي تستغل لتزويرها فيما يلي:

١ ـ امكان تقليد نموذج الرخصة بالكامل مادام ورقها من نوع عادي غير مؤمن، وطباعته عادية غير مؤمنة ضد التقليد.

٢ ـ امكان الحصول على نموذج صحيح لرخصة القيادة من أقسام المرور، مادامت نماذج هذه الرخص مباحاً بيعها وهي بيضاء خالية من البيانات.

٣ ـ الاستيلاء على رخصة صحيحة لأحد الأشخاص بطريقة أو بأخرى ونزع صورته من عليها ووضع صورة شخص آخر بدلاً منها، وهذه الطريقة هي أكثر الطرق شيوعاً في تزوير

رخص القيادة.

٤ ـ سهولة تغيير البيانات المثبتة في رخصة قيادة صحيحة أمكن الاستحواذ عليها بطريقة أو بأخرى مادامت الرخصة لا تحمل أرضيتها طباعة مؤمنة ضد التغيير والازالة الكيميائية

الوسائل الفنية لتأمين رخص القيادة ضد التزوير:

تنحو الوسائل الفنية الحديثة لتأمين رخص القيادة ضد التزوير الى الاستناد في ذلك على طرق التصوير بالاضافة الى طرق الطباعة المؤمنة مع جعل صورة طالب الرخصة جزءاً لا يتجزأ من ورقها. وتتلخص أهم هذه الوسائل في الآتي:

١ ـ صورة طالب الرخصة:

يجري طبع صورة طالب الرخصة على نفس ورقة نموذجها، الأمر الذي ينتفي معه تماماً امكان فصل الصورة عن ورقة النموذج.

ويمكن أخذ صورة طالب الرخصة بإحدى الطرق الثلاث التالية:

ـ تصوير طالب الرخصة بمعرفة ادارة أو قسم المرور ثم طبع صورته على جسم نموذج الرخصة.

- استلام الصورة التي يقدمها طالب الرخصة ثم طبعها على جسم ورقة النموذج بعد التحقق من مطابقة الصورة لمقدمها
- تكليف وحدة خاصة للتصوير بإدارة المرور بالانتقال الى مقر طالب الرخصة لتصويره ثم طبع صورته على النموذج.

٢ ـ نوعية الورق:

يكون الورق من نوعية خاصة لا يتوفر في الأسواق التجارية ويحسن أن يكون من ألياف القطن النقية ويحمل علامة مائية منفذة من قالب حسبما سبق لنا ايضاحه تحت بند بطاقة اثبات الشخصية

٣ ـ الطباعة المؤمنة:

أرضية الضمان لنموذج الرخصة يطبع عليها تصميم جيلوش متعدد الألوان ولا تتماثل فيه وحدات رسمه وتصميمه زيادة في تعقيده على من يحاول تقليده.

٤ ـ تحرير البيانات:

تملأ بيانات نموذج الرخصة بآلة كاتبة مزودة بحروف

عربية ذات نمط خاص مغاير لنمط الآلات الكاتبة العادية.

٥ ـ عمل الرخصة:

تحرر بالآلة الكاتبة بيانات الرخصة على بطاقة خارجية «كارت ماستر» ثم تصور هذه البيانات مع صورة طالب الرخصة وتوقيعه على فيلم حساس فتظهر هذه جميعاً في النهاية مسجلة على نموذج الرخصة الذي يتم تغليفه بعد ذلك بالبلاستيك المؤمن وختمه بالخاتم البارز حسبما سبق ايضاحه تحت بند البطاقة الشخصية وبند جواز السفر

٦ ـ الرقم القومي:

في حالة العمل بنظام الرقم القومي والحاسبات الآلية يمكن اضافة هذا الرقم لرخصة القيادة الأمر الذي يزيد من عناصر تحصينها وتأمينها.

الفصـــل التاسع

شهادة الميلاد

من أبرز المحررات الرسمية ذات الأهمية البالغة ـ شهادة الميلاد ـ فهي الوثيقة الرسمية التي تسجل تاريخ خروج كل منا للحياة، ومكان مولده فيها وتكفيها أهمية أنها الأساس الذي تبنى عليه بعد ذلك خطوات كل منا ودوره طوال مراحل عمره، وبها وعلى أساسها نستخرج بطاقة اثبات الشخصية مفتاح كل المعاملات في نظامنا المعاصر

ومن عجب أن وثيقة هذا شأنها لازالت تصدر بصورة بسيطة غير مؤمنة ضد التزوير الكلي بالتقليد أو ضد التزوير الجزئي بالتغيير، مما جعلها هدفاً سهلاً للمزورين، فإذا مازورت أمكن استخدامها في استخراج بطاقة شخصية صحيحة أو ربما كذلك جواز سفر صحيح أساسه هذه الشهادة المزورة، بل قد ترتكب على أساسها سلسلة متصلة من أعمال التزوير لتحقيق العديد من الأهداف غير المشروعة.

أمثلة واقعية من حالات تزوير شهادات الميلاد:

المثال الأول:

عن صحيفة الأهرام القاهرية في عدد الصادر يوم

٢٧/٥/١٩٨٩م تحت عنوان:
«قبل توثيق زواجهما في الشهر العقاري انكشف تزوير شهادتي ميلاد العروسين»..

المثال الثاني:

عن صحيفة الأهرام القاهرية في عددها الصادر يوم ٢٣/٩/١٩٨٩م تحت عنوان:
«الصدفة تكشف وكرآ التزوير في شقة مفروشة».

نقاط الضعف في شهادة الميلاد:

نوجز فيمايلي أهم نقاط الضعف في شهادات الميلاد والتي يتمكن المزورون من اختراقها بسهولة:

١ ـ الورق المستعمل في صنع الشهادة من الأنواع العادية المتوفر وجودها في الأسواق لكل راغب.
٢ ـ هذا الورق غير مؤمن بأية وسيلة حماية مثل العلامة المائية أو غيرها.
٣ ـ طباعة نموذج الشهادة بطباعة بسيطة غير معقدة يمكن تقليدها وتنفيذها في أية مطبعة عادية
٤ ـ أرضية ورقة الشهادة غير مطبوع عليها جيلوشات متعددة ومتداخلة الألوان وغير منفذة بأحبار مطبعية حساسة للمحاليل التي يستخدمها المزورون في محو الكتابة.

٥ ـ كتابة بيانات الشهادة بخط اليد باستخدام أحبار عادية تسهل ازالتها بمحاليل ازالة الأحبار ومثال ذلك صورة شهادة الميلاد.

ولهذه الأسباب هان تزوير شهادة الميلاد على أي منحرف وخاصة بطريقة التزوير بالتغيير، حيث يحصل المزور بطريقة أو بأخرى على شهادة ميلاد صحيحة لأحد الأشخاص ممهورة بتوقيعات وأختام الجهة الرسمية المصدرة لها، فيتحفظ على سلامة هذه التوقيعات والأختام، بينما يزيل منها ما يشاء من بيانات أخرى، فتبدو الشهادة في النهاية بريئة المظهر وكأن مضمونها المستحدث بالتزوير معتمد وممهور بالتوقيعات والأختام الأصلية

كيف يمكن تأمين شهادة الميلاد ضد التزوير:

ليس هناك من سبيل الى ايقاف محاولات تزوير شهادات الميلاد الاّ باتباع أحد أمرين:

١ ـ الالتزام في تصنيع وانتاج واصدار شهادة الميلاد بالطرق الفنية لتأمين الوثائق الرسمية ورقاً وطباعة وكتابة حسبما سبق لنا ايضاحه.

٢ ـ أو الغاء نظام الأحوال المدنية القديم والقائم على استخدام العنصر البشري واحلال النظام الآلي بدلاً منه والذي يقوم

على الرقم القومي والتوثيق الميكروفيلمي لواقعات الأحوال المدنية (ميلاد، وفاة، زواج، طلاق) حيث أن هذا النظام يكفل سلامة وثائق هذه الواقعات وعدم تعرضها للتدخل البشري بالتعديل أو التزوير في أي من بياناتها ويتفادى مثالب وعيوب النظام السابق وقد سبقت الاشارة والتعريف بهذا النظام عند تناولنا لبطاقة اثبات الشخصية

شهادة ميلاد

الختم الرسمي

الرقم

اسم المولود .... الجنس ....

مكان الميلاد

تاريخ الميلاد بالأرقام

تاريخ الميلاد بالحروف

اسم الوالد ولقبه

الديانة ....

اسم الأم ولقبها ....

الديانة

١٢٢

مركز التسجيل ....

اسم المدينة أو القرية أو المنطقة ....

رقم القيد بالسجل ....

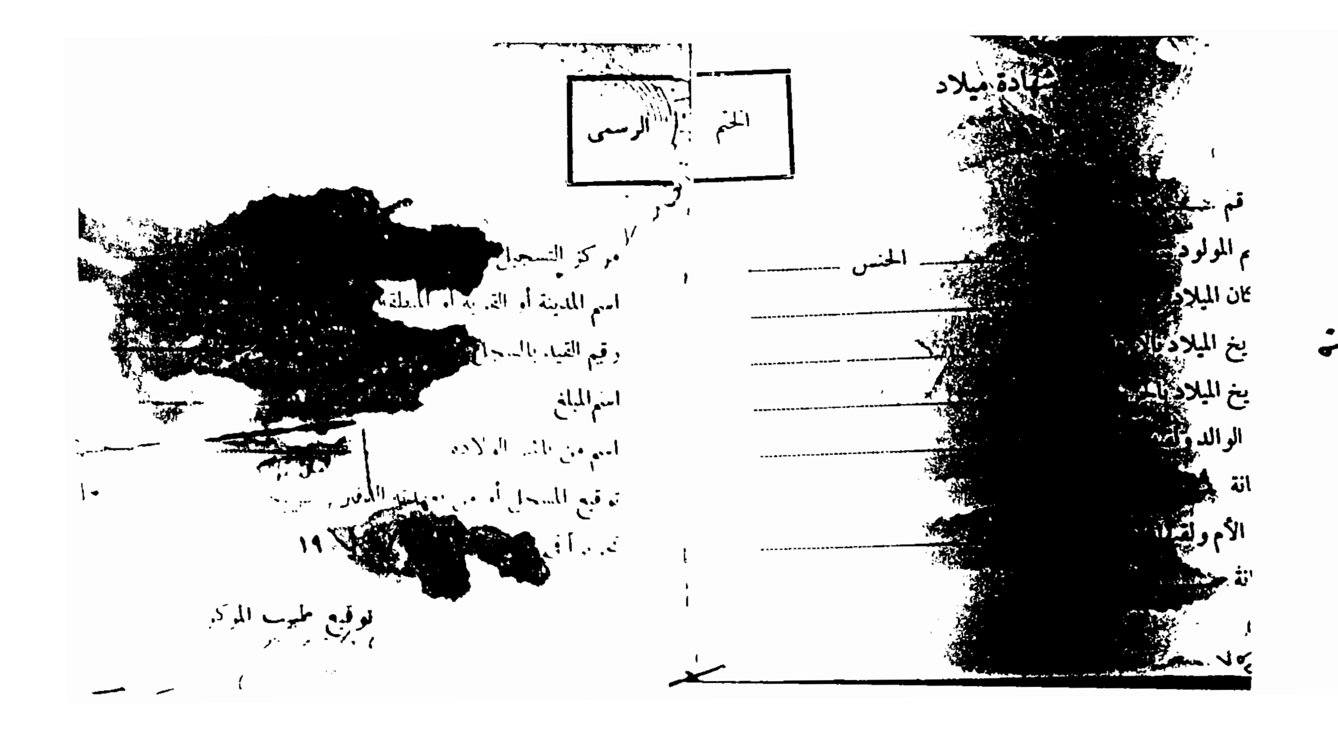
اسم المبلغ ....

اسم من باشر الولادة ....

توقيع المسجل أو من بعهدته الدفتر ....

تحريراً في / / ١٩

توقيع طبيب المركز ....


الختم
الرسمى
الجنس
مركز التسجيل
اسم المبلغ
١٩

الفصـــل العاشر
الشهادات الدراسية والجامعية

لم تسلم الشهادات الدراسية والجامعية هي الأخرى من محاولات التزوير، وخلال سنوات خبرتي الطويلة لم يحدث أن صادفت محاولة لاصطناع وتزوير شهادة دراسية برمتها تقليداً لشهادة دراسية أو جامعية (تزوير كلي) انما الذي كنا نصادفه عادة هو التغيير في شهادة صحيحة الأصل (تزوير جزئي) بإحدى الطريقتين الآتيتين:

١ ـ ازالة بيانات الشهادة الأصلية بطريق المحو الكيميائي Chemical Erasure واستحداث بيانات أخرى بدلاً منها

٢ ـ تزوير صورة لشهادة أصلية مع اجراء تغيير في بياناتها بطريق النسخ الضوئي Photo Copying وفيما يلي ايضاح موجز عن كل من هاتين الطريقتين:

أولاً: التغيير بالمحو في بيانات شهادة صحيحة:

لما كانت الشهادة الدراسية لا تخرج في العادة عن كونها نموذجاً لإخطار ورقه من نوع تجاري عادي ولا يحمل أرضية ضمان مطبوعة بأحبار طباعة حساسة لمحاليل الإزالة

الكيميائية، فلذلك سهل على المزورين التزوير في بيانات الشهادات الصحيحة التي تقع في أيديهم باستعمال محاليل ازالة الأحبار في محو ما شاءوا من بياناتها الأصلية دون أن يتخلف عن هذه العملية أي أثر ظاهر تدركه العين المجردة في الضوء العادي، ويثبتون بدلاً من هذه البيانات الأصلية المزالة بيانات أخرى فتبدو الشهادة في النهاية بريئة المظهر وكأنها معتمدة بالتوقيعات والأختام الرسمية من الأصل بهذه البيانات الجديدة.

ومثال لذلك الشهادة الجامعية المرفقة، ففي جانبها الأيمن مظهرها البريء بالبيانات المعدلة كما تبدو في الضوء العادي، وفي جانبها الأيسر مظهره كما تبدو تحت الأشعة فوق البنفسجية التي كشفت تعرضها للتزوير بالمحو الكيميائي.

ثانياً: التزوير بالنسخ الضوئي:

مع شيوع استعمال آلات النسخ الضوئي Photo-Copying Machines في المحال والمكاتب، استغل المزورون هذه الآلات في اصطناع صور مزورة للمستندات باستخدام بعض الحيل الضوئية التي تمكنهم من حذف ما يشاءون من بيانات المستند الأصلي واضافة بيانات أخرى بدلاً منها باتباع الخطوات البسيطة الآتية:

١ ـ أخذ صورة للمستند الأصلي بالنسخ الضوئي.
٢ ـ اخفاء البيانات غير المرغوب فيها على هذه الصورة.
٣ ـ أخذ صورة ثانية من الصورة السابقة التي أخفيت بعض بياناتها
٤ ـ اضافة البيانات المرغوبة على الصورة الثانية.
٥ ـ أخذ صورة أخيرة من الصورة الثانية المعدلة بالاضافة فتبدو الصورة الأخيرة كما لو كانت صادرة ومعتمدة من الأصل بالبيانات التي اصطنعت عليها

ولهذا السبب يجدر التنبيه الى ضرورة عدم قبول نسخة ضوئية مصورة من أية شهادة، وعدم الاطمئنان الى صحة وصدق محتوياتها الآ بعد مطابقتها بأصل الشهادة والتأكد من وجود مطابقة تامة بين محتويات أصل الشهادة وصورتها المقدمة.

الجمهورية العربية السورية

وزارة الخارجية

نصادق على صحة الخاتم والتوقيع دون المسؤولية عن محتويات الوثيقة

الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

إدارة شؤون الطلاب

الرقم ٨٦٢٣/ط

الإدارة القنصلية

مصدقة

استناداً إلى قرار مجلس جامعة دمشق رقم ٤٤٧ تاريخ ٥/٣/١٩٦٨

منح السيد سليمان سامي الشريح المولود في [illegible] عام ١٩٤٣

الف وتسعمائة وثلاث وأربعون [illegible] الأردنية

درجة إجازة دكتور في الطب البشري بدرجة جيد جداً

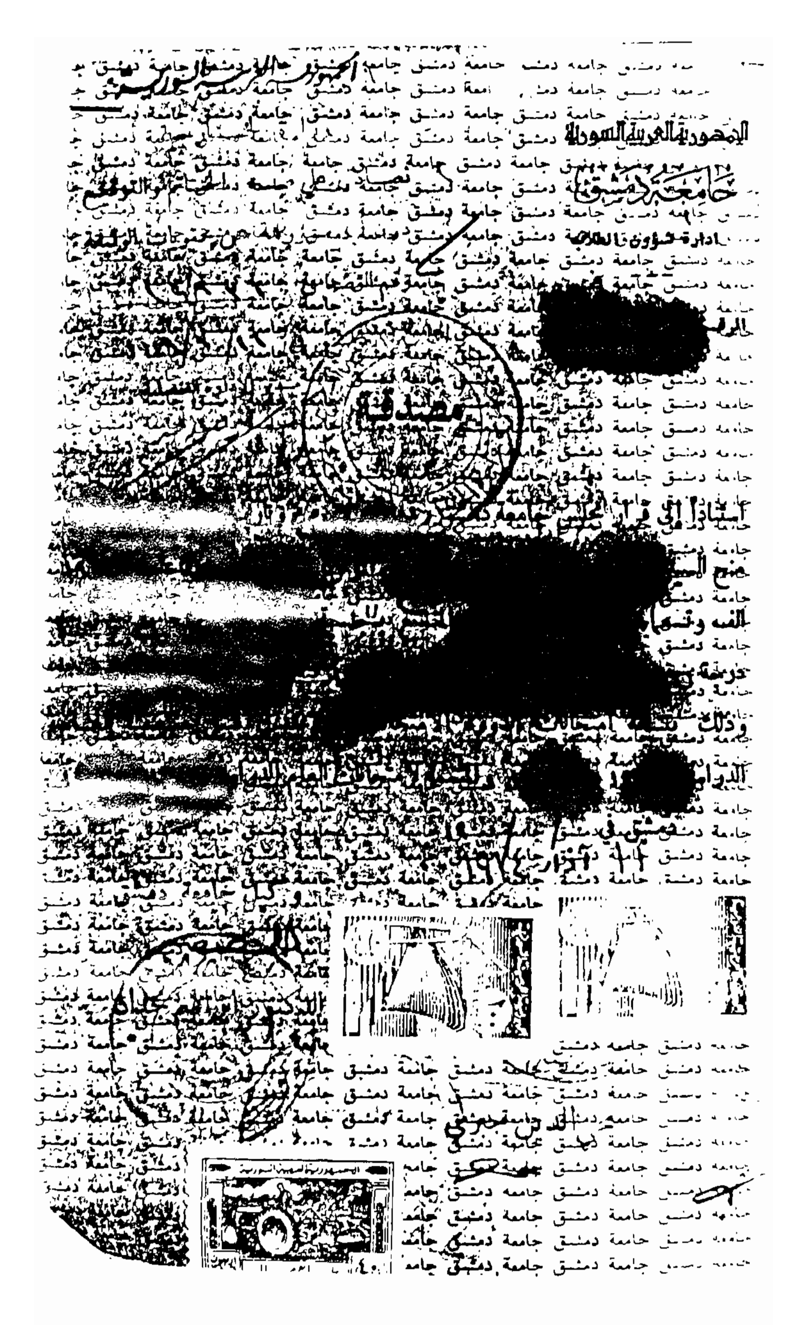
وذلك بنتيجة امتحانات الدورة الامتحانية التي عقدت قبل منتصف العام الدراسي ١٩٦٨ – ١٩٦٧ والمتممة لامتحانات العام الدراسي ١٩٦٧ – ١٩٦٨

دمشق في ١٩ / ١٢ آذار ١٩٧٤

وكيل جامعة دمشق

الدكتور ابراهيم حداد

محي الدين جبري



الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

ادارة الشؤون

[redacted]

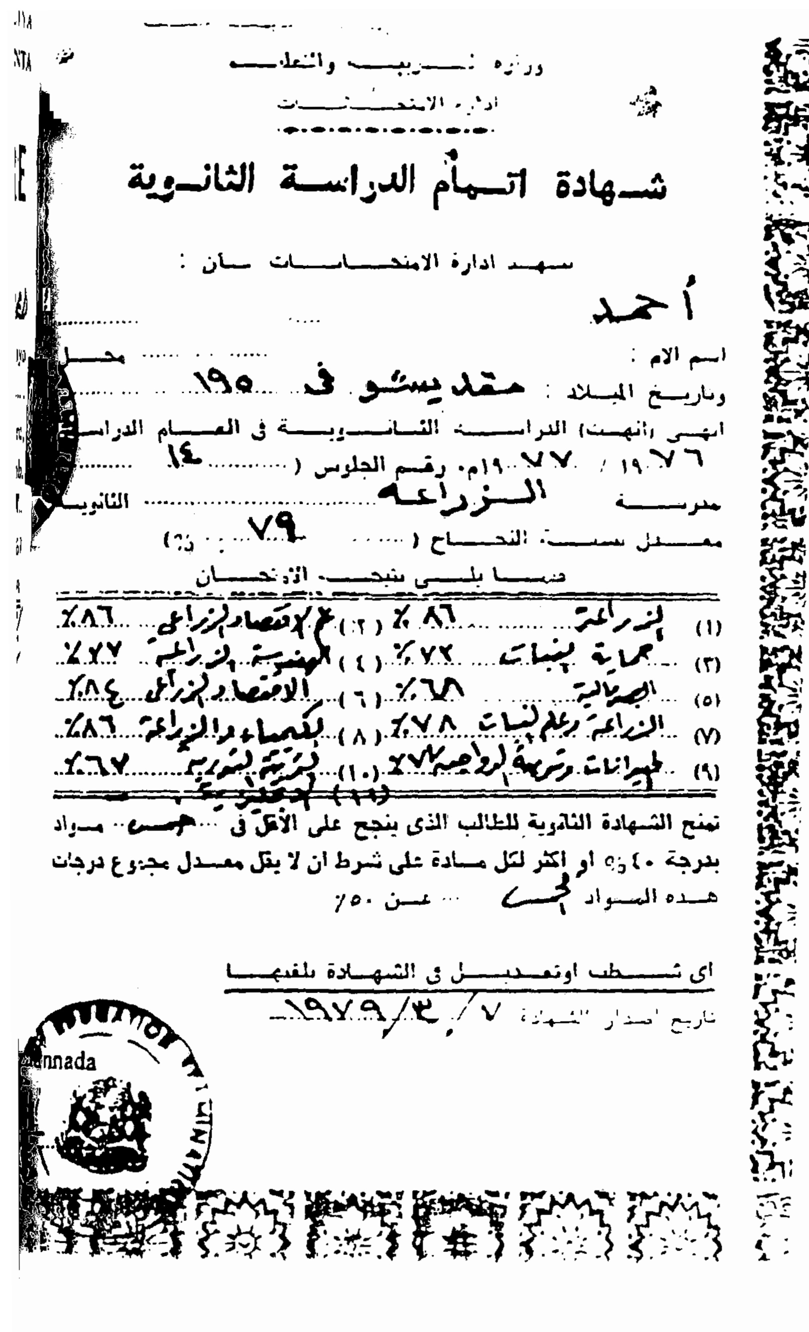
استناداً إلى قرار مجلس جامعة دمشق

منح [redacted]

[redacted]

وذلك [redacted]

دمشق في ١١ آذار ١٩٧



وزارة التربية والتعليم

ادارة الامتحانات

شهادة اتمام الدراسة الثانوية

تشهد ادارة الامتحانات بأن :

أحمد ....

اسم الام : .... محل

وتاريخ الميلاد : مقديشو فى ١٩٥..........

انهى (انهت) الدراسة الثانوية فى العام الدراسى

١٩٧٦ / ١٩٧٧م. رقم الجلوس (........١٤..........

مدرسة الزراعة الثانوية

معدل نسبة النجاح (........٧٩ %)

كما يلى نتيجة الامتحان

(١)	الزراعة	٨٦%	(٢)	ع. الاقتصاد الزراعي	٨٦%
(٣)	حماية النبات	٧٢%	(٤)	الهندسة الزراعية	٧٧%
(٥)	الصومالية	٦٨%	(٦)	الاقتصاد الزراعي	٨٤%
(٧)	الزراعة وعلم النبات	٧٨%	(٨)	الكيمياء والزراعة	٨٦%
(٩)	الحيوانات وتربية المواشي	٧٧%	(١٠)	تربية المواشي	٦٧%
			(١١)	الانجليزية	

تمنح الشهادة الثانوية للطالب الذى ينجح على الأقل فى خمس مواد بدرجة ٤٠% او اكثر لكل مادة على شرط ان لا يقل معدل مجموع درجات هذه المواد الخمس عن ٥٠%

اى شطب اوتعديل فى الشهادة يلغيها

تاريخ اصدار الشهادة ٧ / ٣ / ١٩٧٩

JAMHUURIYADDA DIMUQRAADIGA SOOMAALIYA
WASAARADDA WAXBARASHADA IYO [illegible]RBAARINTA
XAFIISKA IMTIXAANNADA

SHAHAADADA DUGSIGA SARE

Xafiiska Imtixaannada wuxuu Caddeyneynayaa in

Jaalle ...Axmed... ...Axmed

Magaca Hooyada. Meesha iyo
Taariikhda Dhalashada ...Xamar — 195...

Dhammeystay (Dhammeysatay) Tacliinta Dugsiga Sare, Sannadka Waxbarashada 19 76 .. 19 77 Rool Lamb. (14) ee Dugsiga Sare ... ee ... Beeraha ...

Celceliska Natiijada Imtixaanku waa (... 79.0 %)

HOOS WAXAA KU QORAN NATIIJADA IMTIXAANKA

(1) Agriculture 86% (2) Agronomy 86%
(3) Plant Protect. 73% (4) Farm Eng. 77%
(5) Soomaali 68% (6) Farm Econ. 84%
(7) Agric/Bot. 78% (8) Agric/Chem. 86%
(9) Anim/Husband 77% (10) R/Education 67%
(11) English

Shahaadada Dugsiga Sare waxa la siin karaa ardayga ugu yaraan ...Shan... Maaddadood ka keenay mid kasta 40% iyo inka sarreysa, Shanta Maadadood markii la isu geeyana Celceliskoodu aanu ka yaraanin 50%

HIRTIRIDDU WAY BURINEYSAA SHAHAADADAAN.

Taariikhda la Bixiyey: ...7/8/1979...

Madaxda Xafiisk
الامتحانات

N 1182

(70)

جمهورية الصومال الديمقراطية

وزارة التربية والتعليم

ادارة الامتحانات

شهادة اتمام الدراسة الثانوية

تشهد ادارة الامتحانات بأن :

أحمد حسن شيخ اسحاق

اسم الام : دهبه ديريه محل

وتاريخ الميلاد : مقديشو في ١٩٥٦

انهى (انهت) الدراسة الثانوية في العام الدراسي

١٩٧٦ / ١٩٧٧م رقم الجلوس (٤

مدرسة الزراعه الثانوية

معدل نسبة النجاح (٧٧ %)

فيما يلي نتيجة الامتحان

(١)	الزراعة	٨١ %	(٢)	علم الاقتصاد الزراعي	٨٦ %
(٣)	حماية النباتات	٧٢ %	(٤)	الهندسة الزراعية	٧٧ %
(٥)	الصومالية	٦٩ %	(٦)	الاقتصاد الزراعي	٨٢ %
(٧)	الزراعة وعلم النبات	٧٨ %	(٨)	الكيمياء والزراعة	٨٦ %
(٩)	الحيوانات وتربية المواشي	٧١ %	(١٠)	تربية التعاونية	٦٧ %
			(١١)	الاحصائية	

تمنح الشهادة الثانوية للطالب الذى ينجح على الأقل فى خمس مواد بدرجة ٤٠ % او اكثر لكل مادة على شرط ان لا يقل معدل مجموع درجات هذه المواد الخمس عن ٥٠ %

اى شطب اوتعديل فى الشهادة يلغيها

تاريخ اصدار الشهادة ٧/٢/١٩٧٩

JAMHUURIYADDA DIMOQRAADIGA SOOMAALIYA
WASAARADDA WAXBARASHADA IYO BARBAARINTA
XAFIISKA IMTIXAANNADA

SHAHAADADA DUGSIGA SARE

Xafiiska Imtixaannadu wuxuu Caddeynaynayaa in

Ardayga Magaciisu yahay: Axmed Xasan Sh. Isxaaq
Magaca Hooyada: Dahaba Diiriye Meesha iyo
Taariikhda Dhalashada: Xamar – 1956
Dhammeystay (Dhammeysatay) Tacliinta Dugsiga Sare,
Sannadka Waxbarashada 1976 / 1977 Rool Lamb.
4) ee Dugsiga Sare ee Beeraha
Celceliska Natiijada Imtixaanku waa (77.0 %)

HOOS WAXAA KU QORAN NATIIJADA IMTIXAANKA

(1) Agriculture 81% (2) Agronomy 86%
(3) Plant Protect. 73% (4) Farm Eng. 77%
(5) Soomaali 69% (6) Farm Econ. 82%
(7) Agric/Bot. 78% (8) Agric/Chem. 86%
(9) Anim/Husband 71% (10) R/Education 67%
(11) English

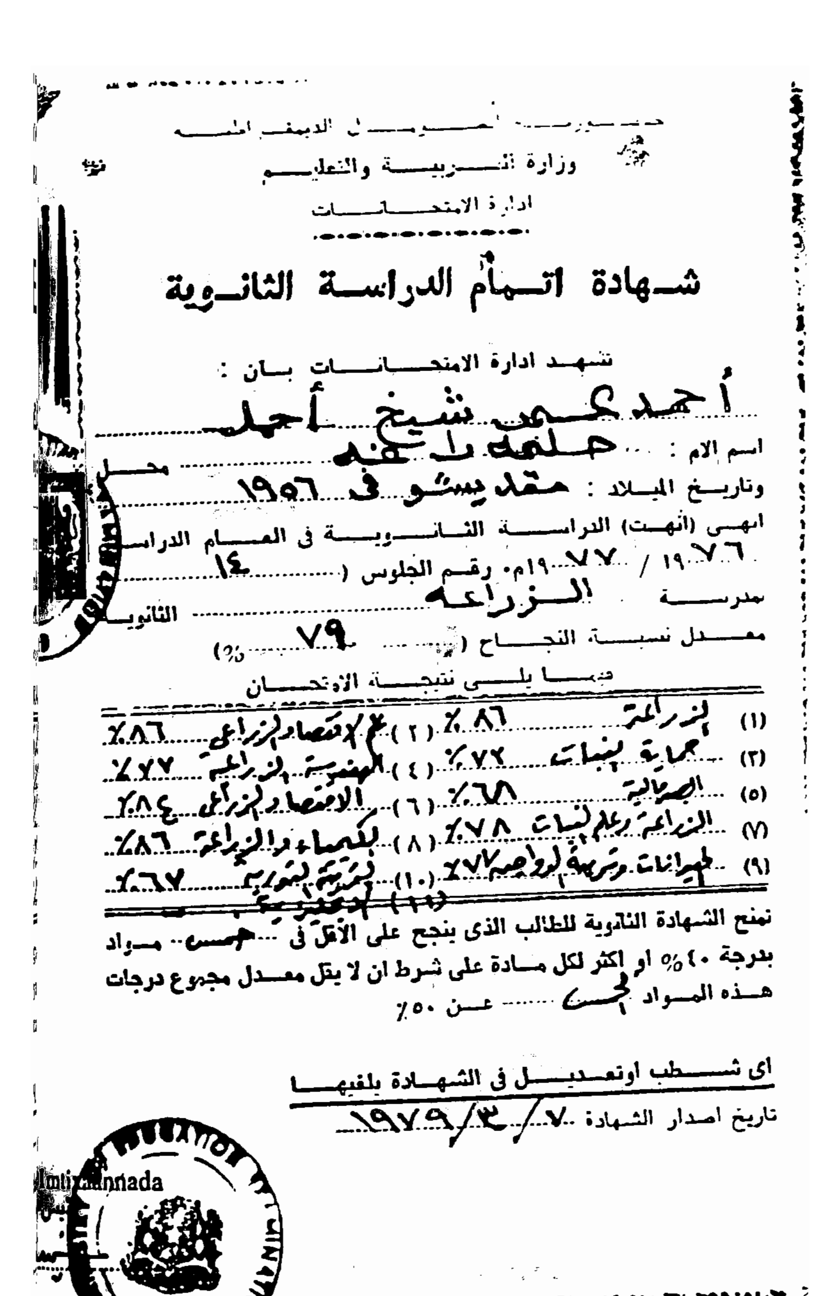
Shahaadada Dugsiga Sare waxa la siin karaa ardayga ugu yaraan Shan Maaddadood ka keenay mid kasta 40% iyo inka sarreysa, Shanta Maadadood markii la isu geeyana Celceliskoodu aanu ka yaraanin 50%

TIRTIRIDDU WAY BURINEYSAA SHAHAADADAAN.

Taariikhda la Bixiyey: 7/2/1979

Madaxda Xafiiska
الامتحانات

No. 1132



جمهورية الصومال الديمقراطية

وزارة التربية والتعليم

ادارة الامتحانات

شهادة اتمام الدراسة الثانوية

تشهد ادارة الامتحانات بان : أحمد عمر شيخ أحمد

اسم الام : حليمه راغه

محل وتاريخ الميلاد : مقديشو في ١٩٥٦

انهى (انهت) الدراسة الثانوية فى العام الدراسي ١٩٧٦ / ١٩٧٧م. رقم الجلوس (١٤)

مدرسة الزراعة الثانوية

معدل نسبة النجاح (٧٩ %)

فيما يلي نتيجة الامتحان

(١)	الزراعة	٪٨٦	(٢)	الاقتصاد الزراعي	٪٨٦
(٣)	حماية النباتات	٪٧٢	(٤)	الهندسة الزراعية	٪٧٧
(٥)	الصومالية	٪٦٨	(٦)	الاقتصاد الزراعي	٪٨٤
(٧)	الزراعة وعلم النبات	٪٧٨	(٨)	الكيمياء والزراعة	٪٨٦
(٩)	الحيوانات وتربية المواشي	٪٧٧	(١٠)	التربية الاسلامية	٪٦٧
			(١١)	[illegible]	

تمنح الشهادة الثانوية للطالب الذى ينجح على الاقل فى خمس مواد بدرجة ٤٠% او اكثر لكل مادة على شرط ان لا يقل معدل مجموع درجات هذه المواد الخمس عن ٥٠٪

اى شطب اوتعديل فى الشهادة يلغيها

تاريخ اصدار الشهادة ٧/٣/١٩٧٩

JAMHUURIYADDA DIMOQRAADIG.. SOOMAALIYA
WASAARADDA WAXBARASHADA IYO BARBAARINTA
XAFIISKA IMTIXAANNADA

SHAHAADADA DUGSIGA SARE

Xafiiska Imtixaannadu wuxuu Caddeyneynayaa in

Jaalle Axmed Cumar Sh. Axmed
Magaca Hooyada : Halimo Rage ...Meesha iyo
Taariikhda Dhalashada : Xamar – 1956
Dhammeystay (Dhammeysatay) Tacliinta Dugsiga Sare,
Sannadka Waxbarashada 1976 / 1977 Rool Lamb.
(14) ee Dugsiga Sare ee Beeraha
Celceliska Natiijada Imtixaanku waa (79.0 %)

HOOS WAXAA KU QORAN NATIIJADA IMTIXAANKA

(1) Agriculture 86% (2) Agronomy 86%
(3) Plant Protect. 73% (4) Farm Eng. 77%
(5) Soomaali 68% (6) Farm Econ. 84%
(7) Agric/Bot. 78% (8) Agric/Chem. 86%
(9) Anim/Husband 77% (10) R/Education 67%
(11) English

Shahaadada Dugsiga Sare waxa la siin karaa ardayga ugu yaraan Shan Maaddadood ka keenay mid kasta 40% iyo inka sarreysa, Shanta Maadadood markii la isu geeyana Celceliskoodu aanu ka yaraanin 50%

TIRTIRIDDU WAY BURINEYSAA SHAHAADADAAN.

Taariikhda la Bixiyey: 7/3/1979

Madaxda X...

1182

الفصل الحادي عشر
الشيكـــــات

شيكات المصارف «البنوك»

يجعل القانون من الشيكات المسحوبة على البنوك، أداة وفاء وائتمان، تقوم مقام النقود في مختلف المعاملات المالية والتجارية، ويشدد لذلك في العقاب على التزوير فيها وعلى كل من يعطي شيكاً بدون رصيد، عملاً على بث الثقة والطمأنينة في نفوس المتعاملين.

ومستند هذا شأنه يلزم أن يعني كل بنك يصدره باسمه، بأن يضمنه ما يلزم من ضمانات فنية تكفل تأمينه ضد التزوير بنوعيه الكلي والجزئي.

أما التزوير الكلي ونعني به اصنطاع شيك برمته تقليداً لنموذج شيك صحيح لأحد المصارف، فلم يحدث خلال خبرتي الطويلة أن صادفت شيكاً مقلداًعلى بنك الاّ مرة واحدة اصطنع فيها شيك باسم أحد البنوك في دولة الكويت، وحتى في هذه المرة لم يكن الشيك المصطنع مماثلاً في شكله لأي من نماذج شيكات البنك المذكور بل كان يبعد في تصميمه عن هذه

النماذج كل البعد وليس له منها الاّ مجرد حمله لاسم البنك مطبوعاً عليه.

انما الذي نصادفه عادة هو محاولات التزوير بالتغيير في البيانات المثبتة في شيك صحيح الأصل بطريق المحو والاثبات.

تأمين شيكات المصارف ضد التزوير بالتغيير:

يعتبر ما نسميه أرضية الأمان Security Background الوسيلة الفنية الفعَّالة لتأمين الشيكات ضد التزوير بالتغيير آلياً كان أو كيميائياً.

والأساس في هذه الوسيلة هو جعل أرضية ورقة الشيك حساسة لمحاليل ازالة الأحبار بحيث أن المزور اذا عالج البيانات المحررة بالشيك بأي من هذه المحاليل فإن أرضية الورقة في مكان المعالجة تكتسب لوناً آخر، أو يبيض لونها وتظهر في هذا المكان بقعة غريبة لا تخطئها العين.

ويتم اكساب أرضية الشيك هذه الخاصية عند صناعته بإحدى طريقتين: الورق المؤمن أو الطباعة المؤمنة.

١ ـ يستعمل في انتاج الشيك ورق خاص مضاف الى مكونات عجينة وقت التصنيع مواد كيميائية معينة حساسة لمزيلات الأحبار وتتفاعل معها بحيث أن أي محاولة لاستعمال مزيل

من مزيلات الأحبار لكتابة مثبتة على الشيك تؤدي الى ظهور بقعة على ورقة الشيك في مكان المعالجة لا تخفى على أية العين.

٢ - أو يستعمل في انتاج الشيك ورق عادي تغطى كامل أرضيته أو أجزاء منها بطباعة مؤمنة عبارة عن رسوم هندسية دقيقة أو اسم البنك بحروف صغيرة تطبع على ورقة الشيك بشكل متكرر باستخدام أحبار طباعة خاصة شديدة الحساسية لمزيلات الأحبار، فإذا حاول المزور ازالة بيان من البيانات المثبتة بالشيك ظهرت في مكان المعالجة بقعة تفضح عمله.

وفي بعض الدول تزداد العناية بتزوير الشيكات، وأذون البريد وغيرها من الأوراق ذات القيمة بوسائل ضمان اضافية نذكر منها:

١ - الشريط الممغنط:

تُضمَّن ورقة المستند بشريط ممغنط يمكن عن طريقه التحقق المبدئي من صحة المستند آلياً. ويتكون هذا الشريط من مجاميع لأرقام مقروءة مطبوعة بمداد ممغنط، وتدل على كافة المعلومات المتعلقة بالمستند مثل رقمه ورقم تسجيل المؤسسة المصدرة له ورقم الفرع المودع به الحساب ورقم الحساب.

وغير ذلك. بحيث أن آلات الفرز الالكترونية تكشف أي شيك تكون فيه هذه الأرقام غير سليمة أو جرى التغيير فيها، أو تعود الى دفتر شيكات يكون صاحبه قد أخطر بفقده أو سرقته.

٢ ـ الشيك الحامل لصورة صاحبه:

بل لجأت بعض البنوك الى انتاج شيكات تحمل صور أصحاب الحسابات مطبوعة عليها كإجراء يسهل معه اثبات الشخصية

الّا أن هذه الطريقة لم تجد استجابة كافية عند تطبيقها حتى الآن، نظراً لفائدتها العملية المحدودة.

٣ ـ أجهزة التحقق من صحة توقيعات الشيكات آلياً:

من أحدث الأجهزة المبتكرة التي يشيع استخدامها حالياً في قطاع البنوك والدوائر التجارية بالدول الغربية جهاز التحقق من صحة الامضاءات المذيلة للشيكات ولفواتير بطاقات الائتمان.

وما يحدث عملاً أنه اذا أراد عميل فتح حساب لدى أحد البنوك تؤخذ عدة نماذج من توقيعه وتقوم احدى وحدات

الجهاز الالكترونية بتحليل خط توقيعات العميل واستخلاص قيم معينة لما بخطه من مميزات، ويجري تسجيل هذه القيم الكودية على كل شيك مس الشيكات التي يتضمنها الدفتر المسلم للعميل للاستعمال.

فإذا تقدم أحد بشيك لهذا العميل، يودع الشيك في الجهاز حيث تقوم احدى وحداته باستخلاص القيم المميزة لكتابة توقيع الشيك وتقارنها بالقيم السابق طبعهاعليه، فيشب ضوء معين يرمز الى قبول أو رفض توقيع الشيك المقدم للفحص.

حقيقة أن هذا الجهاز لازال في مراحله الأولى ولازالت له عيوبه وأخطاؤه لاعتماده في المقارنة حتى الآن على صفات الشكل في خطوط التوقيعات دون صفات الحركة، الاّ أنه يؤمل في زيادة حساسيته مستقبلاً الى المدى الذي يمكن معه الاعتماد عليه في تقرير صحة توقيعات الشيكات أو تزويرها.

الشيكات السياحية Travellers Cheque

يعرف الشيك السياحي بأنه صك يصدر عن مؤسسة الى أحد فروعها أو الى مؤسسة في دولة أخرى متضمناً الأمر بدفع مبلغ معين من عملة معينة (دولار استرليني. وغير ذلك) الى الشخص المثبت توقيعه به، وبذلك يتجنب الساحب مخاطر

حمل مبالغ كبيرة من النقود، فضلاً عن المصاعب التي يصادفها في تحويلها من عملة لأخرى.

ومع انفتاح العالم بعضه على بعض وتعاظم شأن السياحة، تعاظم دور الشيكات السياحية، واقبال السائحين على اقتنائها نتيجة لمزاياها ولذلك تراعي المؤسسات اصدارها بضمانات لا تقل عن الضمانات التي تحمي أوراق (البنكنوت) ضد التزييف أو التزوير.

وسائل تأمين الشيكات السياحية ضد التزوير والتزييف:

ترتكز هذه الوسائل على دعامتين: ورق مؤمن وطباعة مؤمنة:

١ - الورق المؤمن:

يستخدم في تصنيع الشيكات السياحية ورق خاص مؤمن بعلامة مائية، أو ألياف ملونة، أو أقراص ملونة أو خيط أمان مع الجمع أحياناً بين اثنين أو أكثر من هذه الوسائل:

أ ـ أما العلامة المائية فقد سبق التعريف بها في أبواب سابقة فلا حاجة للتكرار

ب ـ والألياف الملونةعبارة عن شعيرات دقيقة بألوان مختلفة طولها من ٢ مم الى ٣مم وقطرها ١,٠مم وتضمن بها

عجينة الورقة خلال عملية تصنيعه

جـ ـ والأقراص الملونة Security Threads يتفاوت عرض خيط الأمان عادة بين ٦ , ٠مم ٥ , ١مم وتضمن به عجينة الورق خلال عملية تصنيعه. وتتعدد أنواع هذه الخيوط فمنها المتصل ومنها المتقطع، ومنها المرئي في الضوء العادي ومنها الخفي الذي يشع عند التعريض للأشعة فوق البنفسجية وبعض أنواع هذه الخيوط تحمل عبارات مطبوعة بأحرف دقيقة، تشير الى اسم الدولة أو المنشأة المصدرة للمستند، وهذه الأحرف لدقتها تتعذر قراءتها الاّ بعدسة مكبرة كما لا يمكن تقليدها بطرق الطباعة العادية، كذلك يمكن جعل الخيط ممغنطاً وبذلك يسهل بآلات القراءة المغناطيسية التفرقة بين المستند الصحيح والمزيف.

٢ ـ الطباعة المؤمنة:

يراعى في طباعة الشيكات السياحية استخدام أكثر من طريقة مطبعية لتأمينها ضد التزوير الكلي:

أ ـ فالشعار الذي يحمله الشيك السياحي وبياناته الرئيسية تطبع بطريقة الطباعة البارزة Intaglio شأن ما يتبع في طباعة أوراق البنكنوت.

ب ـ وأرضية الشيك السياحي تطبع بزخارف وتصميمات هندسية منفذة بالطباعة السطحية متعددة الألوان والتي تتداخل وحداتها مع بعضها البعض.

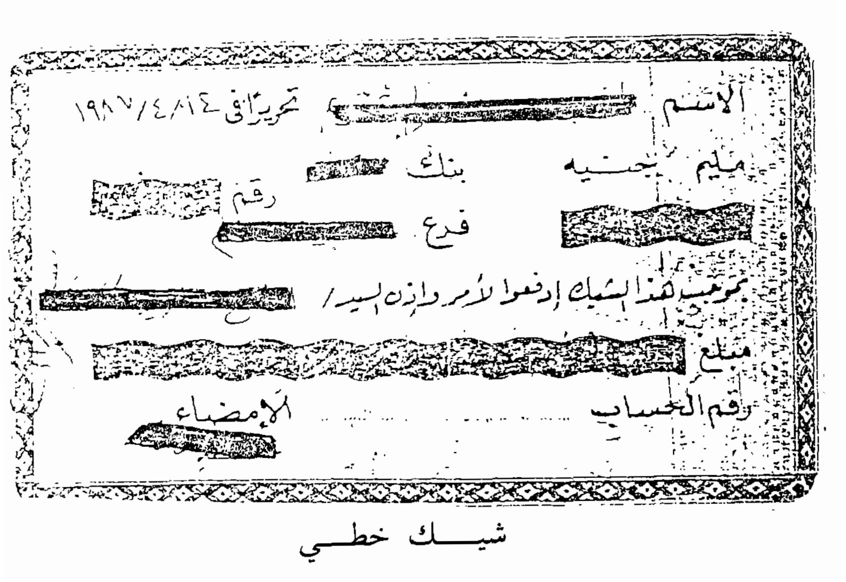
الشيــك الخطــي

كانت شيكات البنوك التي اعتدنا على التعامل بها هي تلك التي تصدرها البنوك مطبوعة باسمها وتعطيها لعملائها ممن لهم حسابات جارية بها كي يستعملوها في السحب من أرصدتهم.

وهذا النوع من الشيكات هو ما اصطلحنا على تسميته (الشيك البنكي) وقد شرحنا فيماسبق الوسائل الفنية التي تتخذ لحمايته من التزوير

ونظراً لأن القانون لم يحدد شكلاً معيناً للشيك، واكتفى في تعريفه بتوافر بيانات أساسية فيه هي اسم الساحب ورقم الحساب والبنك المسحوب عليه واسم المستفيد وتاريخ السحب، فقد حدث في السنوات الأخيرة أن ظهر في الأسواق نوع من الشيكات يتعامل بها الناس اصطلح على تسميتها «الشيك الخطي» وهذا النوع لا تطبعه البنوك بأسمائها لاستعمال عملائها من أصحاب الحسابات الجارية بها، بل هو عبارةعن مجرد نموذج يشتريه أي فرد من المكتبات، ويتألف من ورقة عادية غير مؤمنة في طباعتها وتحتوي على خانات للبيانات الأساسية التي يقوم الساحب بملئها بخط اليد عند الاستعمال،

ونوضح هنا صورة لشيك خطي وأخرى لشيك مصرفي.



الاسم [redacted] تحريراً في ١٩٨٧/٤/١٤

مليم جنيه بنك [redacted]

رقم [redacted]

[redacted] فرع [redacted]

بموجب هذا الشيك إدفعوا لأمر وإذن السيد/ [redacted]

مبلغ [redacted]

رقم الحساب .... الإمضاء [redacted]

شيـــك خطـــي

80 151964

البنك الأهلي المصري

سليمان باشا

National Bank of Egypt

Soliman Pasha

ادفعوا لحضرة .... أو لأمر

Pay .... or Order

[redacted]

شيك مصرفي

ولقد أساء الناس استعمال هذه الشيكات الخطية، أشد اساءة وزخرت المحاكم بقضاياها، اذ تعامل بها الكثيرون دون أن يكون لهم حسابات حقيقية في البنوك، ووجد فيها المزورون من ناحية أخرى مجالاً جديداً لاقتراف جرائمهم، الأمر الذي نرى معه ضرورة التدخل التشريعي لسن القانون الذي يكفل خطر استعمال الشيكات الخطية، والاقتصار في هذا الشأن على استعمال شيكات البنوك ممن لهم حسابات جارية بها حتى يمكن القضاء على هذه الظاهرة الخطيرة، بدلاً من تركها تستفحل كما يحدث هذه الأيام.

الفصل الثاني عشر
تأمين الوثائق الرسمية ضد التزوير

أشرت فيما سبق الى أنه مع تعدد أنواع الوثائق الرسمية التي تصدرها الدولة، تتعدد الوسائل الفنيَّة اللازمة لتحصينها ضد التزوير، فيؤمن كل منها بوسائل الحماية الفنية التي تتمشى مع وظيفته وأوجه استعماله

وتأسيساًعلى ذلك أفردت لأهم هذه الوثائق فصلاً خاصاً أوضحت فيه أبرز الوسائل الفنيَّة التي تلزم لتأمينه ضد التزوير

جواز السفر	من صفحة	الى صفحة
بطاقة اثبات الشخصية	من صفحة	الى صفحة
رخصة قيادة سيارة	من صفحة	الى صفحة
شهادة الميلاد	من صفحة	الى صفحة
الشهادات الدراسية والجامعية	من صفحة	الى صفحة
الشيكات	من صفحة	الى صفحة

فإذا تناولنا هذه الوسائل الفنية بالدراسة فإننا نجد أنها في جملتها وتفاصيلها تقوم على التقنيات الرئيسية التالية:

أ ـ ضمانات أمنية تقوم على تقنيات تصنيع الورق.
ب ـ ضمانات أمنية تقوم على تقنيات طرق الطباعة
جـ ـ ضمانات أمنية تقوم على تقنيات التصوير الفوتوغرافي.
د ـ ضمانات أمنية تقوم على تقنيات الحاسب الآلي.

وهذه الضمانات الفنية يلاحظ أنه يقل أو يكثر تحصين الوثيقة الرسمية بها حسب وظيفتها وأوجه استعمالها ومدى خطورتها، فبمقدار ما للوثيقة من خطورة بمقدار ما تحصن به من ضمانات وبالتالي بمقدار ما ترتفع كلفتها الانتاجية وهو أمر يتعين أخذه في الحسبان عند النظر في تحصين كل نوع من أنواع الوثائق الرسمية ضد التزوير

أ ـ الضمانات التي تدخل في مرحلة تصنيع الورق:

١ ـ أبرز هذه الضمانات وأكثرها شيوعاً تضمين الورق وهو في مرحلة التصنيع بعلامة مائية منفذة من قالب Mould Made Water Mark، أما العلامة المائية غير المتدرجة الظلال Sigle Tone فقد بطل استعمالها لسهولة تقليدها.

٢ ـ تضمين الورق وهو في مرحلة التصنيع بما يسمى خيط الضمان Security Thread وهذا الخيط له مواصفات عديدة، فقد يكون مشعاً اذا ما عرض لأشعة فوق البنفسجية U. V. وقد يكون ممغنطاً كما قد يحمل كتابة

مجهرية منفذة بالطباعة الدقيقة Micro Print
٣ ـ تضمين الورق في مرحلة التصنيع بشعيرات دقيقة غير مرئية في الضوء العادي وتشع بالألوان عند التعريض لأشعة U. V.

ب ـ الضمانات التي تدخل في مرحلة الطباعة:

يُجمع في مرحلة طباعة الوثيقة الرسمية حسب مقدار أهميتها بين أكثر من نوع من أنواع الطباعة:
١ ـ فالطباعة السطحية متعددة الألوان Lithographic Rainbow Pr. تستخدم في طباعة التصميم الهندسي لزخارف أرضية الضمان بالورقة مع مراعاة أن تكون الأحبار المستخدمة في الطباعة مختلطة وخافتة الألوان وتتدخل جراتها مع بعضها البعض في توافق وتناسق كاملين وبذلك يتعذر على المزور امكان فصل هذه الألوان فوتوغرافياً أو الكترونياً إذا ما حاول اصطناع كليشيهات لتقليدها.
٢ ـ والطباعة البارزة Intaglio Printing بما لها من قدرة على ابراز أدق التفاصيل تستخدم في بعض الوثائق الرسمية الهامة الى جانب الطباعة السطحية لطبع الإطار المحيط بتصميمات أرضية الضمان والنصوص الرئيسية التي قد تصاحبه ورسم شعار الدولة الذي قد يعلوه، مما يصعب على المزور محاولة تقليده، فضلاً عن افتقاره الى وجود مثل

هذه الامكانات الباهظة التكلفة وعدم تيسرها له

٣ ـ تضمين نقوش الاطار المنفذ بالطباعة البارزة بعبارة معينة مثل عبارة (جواز سفر) مثلاً يتعذر ادراك وجودها وسط هذه النقوش المتشابكة مالم يجر النظر إليها، والضوء الساقط عليها بزاوية ميل معينة.

٤ ـ طباعة الحروف Typography وتستخدم هي أو الطباعة السطحية في طبع نصوص عناوين الخانات والترقيم.

٥ ـ بالاضافة الى كل ما سبق تطبع في بعض الوثائق نصوص غير مرئية في الضوء العادي مثل إسم الدولة أو شعارها أو إسم الوزارة، أو الادارة المختصة، وذلك باستخدام مداد غير مرئي في الضوء العادي، ولكنه يشع بوضوح عند التعريض للأشعة فوق البنفسجية .U.V كما أن رقم الصفحة قد يطبع عليها بمداد غير مرئي بجانب طباعته مرئياً ومقروءاً بالطباعة العادية

٦ ـ من الضمانات التي يحصن بها الورق في الوثائق الرسمية ضد التزوير بالتغيير وخاصة بطرق المحو الكيميائي Chemical Erasure استخدام أحبار حساسة لمحاليل الازالة الكيميائية Micro Printing يجرى استخدامها في بعض الوثائق الرسمية الهامة لطبع خطوط التسطير فيتضمن كل خط على امتداده نصاً لكتابة معينة لا تميزها العين المجردة بينما يبين الفحص المجهري عن احتوائه على

عبارة أو رمز كودي متكرر.

جـ - الضمانات القائمة على تقنيات التصوير الفوتوغرافي:

في وثائق إثبات الشخصية، يعتبر سهولة استبدال الصورة الخاصة بحاملها من أضعف النقاط التي يخترقها المزورون. واذا كان هذا الموضوع قد وجد له حل فعّال في جواز السفر بتغطية كامل الصفحة المتضمنة لصورة حامل الجواز ولبياناته الشخصية بغشاء من البلاستيك ذي مواصفات نوعية وحرارية خاصة، فإنه بالنسبة لبطاقة اثبات الشخصية ورخصة القيادة أمكن بالتقنيات الفوتوغرافية جعل صورة حامل الوثيقة جزءاً لا يتجزأ من ورقتها وبذلك انتفى تماماً امكان فصل الصورة عن ورقة الوثيقة.

د - الضمانات القائمة على تقنيات الحاسب الآلي:

إن عملية الاعتماد على نظام الرقم القومي والحاسب الآلي والتوثيق الميكروفيلمي في اصدار بطاقة اثبات الشخصية وجواز السفر، من شأنها أن تسد جميع الثغرات الأمنية التي كانت تعيب نظام الاعتماد على العنصر البشري في عمليات تشغيل واصدار هذه الوثائق وتستبعد تماماً فرص التلاعب التي كان يتصيدها ضعاف النفوس من القائمين بالعمل خلال

مختلف مراحل التشغيل والاصدار.

وكما أن ادخال نظام جوازات السفر المقروءة آلياً والارتكاز في تبينً صحتها، أو تزويرها على قاعدة معلومات مركزية متصلة بمنافذ الدخول، والخروج في كل دولة من شأنه أن يتيح سرعة التحقق من صحة الجواز أو تزويره ومن تاريخ صلاحيته الأمر الذي أضاف تقنية جديدة تزيد س ضمانات تحصين مثل هذه الوثائق ضد التزوير

المطابع الأمنية:

إن الضمانات الفنية مهما كان توافرها وحشدها في تأمين الوثائق الرسمية ضد التزوير فمن الممكن أن يخل بفاعليتها المرجوة وجود أي ثغرات أمنية وادارية في مراحل التشغيل.

لذلك يتعين أن تتم عمليات تشغيل هذه الوثائق في مطابع أمنية متخصصة يدور العمل فيها تحت رقابة محكمة على الداخلين والخارجين منها، وعلى تنقل المواد في مختلف مراحل التشغيل من قسم الى آخر، وحساب ما تم استعماله من هذه المواد وما تبقى وحصر النواتج التالفة، واعدامها منعاً من تسرب أي من مواد التشغيل الى الخارج في أي مرحلة من المراحل.

التعقيب على ما سبق

نظراً لما للوثائق الرسمية من حجية أمام الناس كافة،

وما لها من هيبة يتعين الحرص على صونها حفاظاً على الثقة العامة المودعة بها.

ونظراً لأن محاولات المزورين للنيل من هذه الوثائق قد اطَّردت زيادتها بالتزوير الكلي أو الجزئي مستغلين في ذلك نقاط الضعف التي قد تشوب ضمانات تأمينها.

فحبذا لو قامت كل من أقطارنا العربية بحملة شاملة لحصر أنواع الوثائق الرسمية التي تصدرها مختلف أجهزتها الحكومية، وقامت بدراسة وتقرير أساليب الحماية ضد التزوير حسب وظيفة كل وثيقة ومدى خطورتها.

وعندها سنغلق باباً يهدد سلامة أمننا الداخلي واستقرار معاملاتنا الاقتصادية.

تأمين المستندات العرفية ضد التزوير

من البدهي أن ما يصح من الوسائل الفنيَّة التي أوردناها فيما سبق لحماية الوثائق الرسمية ضد التزوير، لا يصح تطبيقه بالنسبة للمستندات العرفية التي تصدر بين آحاد الناس بعضهم وبعض.

ذلك أن الوثائق الرسمية اذا كان منها ما يحرر بوجه عام على نماذج خاصة تعد للغرض الذي أنشئت من أجله، ويمكن

بالتالي التحكم في تحضيرها واعدادها من البداية بتضمين هذه النماذج الوسائل الفنية المناسبة التي تؤمنها ضد التزوير

فإن المستندات التي يحررها الأفراد بين بعضهم البعض في مختلف أنواع المعاملات والتصرفات يحررونها على أي نوع من الورق، وبأي مداد يتوفر لهم وقت الكتابة، ولا يحد من حريتهم في ذلك أي نظام جرى به العرف أو نص عليه القانون مادام أن مبنى المحرّر مضموناً وتوقيعاً يعبر ويفصح عن مشيئة موقعه أو إيجاب وقبول أطرافه الموقعين عليه.

ولما كان ذلك كذلك. وانه بعيد عن أي تصور امكان الزام الناس قانوناً بألّا تكون محرراتهم الّا على نماذج خاصة مؤمنة ضد التزوير، فإنه لا يبقى أمامنا ازاء المحررات العرفية الّا مجال آخر هو العمل على توعية الجمهور بشتى الوسائل الاعلامية وتزويده ببعض الوصايا والارشادات التي يمكن أن تجنبه الى حد كبير السقوط في حبائل المزورين، فالمزور ماهو الّا لص لا يتورع عن الولوج من الباب الذي لا يجده موصداً ومحكم الرتاج أمامه، وبمقدار ما يجد الفرصة مهيأة له للتزوير في محرر فإنه سوف يستغلها لا محالة.

وفيمايلي نسوق بعض الوصايا التي تنصح أفراد الجمهور باتباعها عند تحريرهم أي مستند يتطلبه ظرف أو معاملة، ايماناً منا من واقع الخبرة العملية، انهم بمقدار ما ينتبهون الى الأخذ

بهذه الوصايا، بمقدار ما يسدون الكثير مس الثغرات التي ينفذ منها المزورون، واذا كانت السلطات الرسمية لها دورها الرئيسي في تأمين الوثائق التي تصدر عنها ضد التزوير، فإن أفراد الجمهور لهم دورهم الذي لا غنى عنه، كذلك في تأمين المستندات التي يحررونها في كافة التصرفات والمعاملات.

١ ـ مراعاة الحيطة:

تلزمنا مجريات الحياة الحاضرة بالتعامل مع مس نعرف ومن لا نعرف بل ان الكثير من معاملاتنا نجريها مع أناس لم تكن لنا بهم سابق معرفة، ولذلك فإن افراطنا في حسن النية بمن لا نعرف ليس من حسن الفطن، وليست هذه دعوة الى سوء الظن بالناس وافتراض الخيانة فيهم حتى يثبت عكس ذلك، بل هي مجرد دعوة الى توخي الحرص العادي عند التعامل معهم دون افراط أو تفريط.

٢ ـ انشاء المستند على أسس صحيحة:

العقد كما يقولون شريعة المتعاقدين، وما يرتضون به من شروط يعتبر ملزماً لهم مادامت هذه الشروط لا تتعارض والأحكام العامة، كما يتطلب القانون في بعض العقود توفر عناصر معينة يعرفها أربـاب هذا الميـدان لذا

فإنه يلزم الاستعانة برجاله في تحرير مثل هذه العقود لأن إرساء العقد من الأصل على أسس صحيحة من حيث سلامة بنائه وقانونية مضمونه، وشروطه وتوفر شهوده يجعل سن المستبعد تعرضه مستقبلاً لما لا يخطر على البال من ادعاءات وطعون.

٣ ـ الى من يجهل الكتابة:

على من لا يعرف الكتابة ألّا يزج بنفسه في غير ما يعرف تجنباً لمشاكل قد تضر به أو بغيره، فالذي يحدث أن البعض ممن لا يعرفون الكتابة يبتدعون لأنفسهم علامة يوقعون بها لا تمت الى الكتابة ومميزاتها من قريب أو بعيد بل ومنهم من يبتذل توقيعه الى مجرد جرة متكسرة أو متموجة لا صلة لها باسمه والأدهى من ذلك أنه في كل مرة يثبتها بشكل مختلف دون ضابط أو رابط، فأحرى بهؤلاء أن يتعلموا كتابة توقيعهم بألفاظ مقروءة، ومكونة الحروف تتضمن اسمهم وليس ذلك بالشيء العسير ولا يحتاج، الّا لتدريب بسيط كما يحسن عند التعامل مع هؤلاء جعلهم يوقعون ببصمة أصبعهم بالاضافة الى توقيعهم بالامضاء أو بصمة الخاتم.

٤ ـ الى من يحسن الكتابة:

أولئك الذين يحسنون الكتابة تشملهم اتجاهات ثلاثة في

طريقة كتابتهم لتوقيعاتهم:

أ ـ فمنهم من يكتب توقيعه مشتملاً على ألفاظ اسمه محررة بطريقة الكتابة العادية المقروءة وبوضع تتجاور فيه الألفاظ في سطر واحد أو تتراكب في سطرين، وهذا النوع المقروء من التوقيعات متى كان متعدد الحروف والاتصالات والاتجاهات يصعب على المزور نقله أو تقليده بنجاح.

ب ـ ومنهم من يكتب توقيعه مشتملاً على ألفاظ اسمه محررة بشكل خاص، تنساب فيها الحروف دون تحديد وتتصل دون مراعاة لأحرف الفصل وذلك بحركة قلمية متدفقة قد يضيف الى نهايتها ما نسميه بحلية التوقيع التي تتخذ شكل جرة أو جرات اضافية صاعدة أو هابطة أو غادية أو رائحة في سرعة واطلاقة تزيد من تعقيد كتابة التوقيع وصعوبته على غير صاحبه.

جـ ـ ومنهم من يكتب توقيعه بشكل بسيط مختصر حركاتها القلمية محدودة في مساراتها واتجاهاتها وقد لا تزيد عن كونها مجرد (علامة) مكونة من جرات مستقيمة معدودة. وهذا النوع من التوقيعات يغري المزورين بتقليده لفرض بساطته وقلة وعدم تعقيد مكوناته.

وعلى أصحاب مثل هذه التوقيعات العزوف عنها والتحول الى كتابة توقيعاتهم بإحدى الطريقتين السابقتين. فكلما كان التوقيع ثرياً بكثرة تكويناته

وتعدد اتجاهات حركاته وتدفق مسار جراته كلما عز على المزور امكان الاتيان بمثله. كذلك ننصح أصحاب التوقيعات البسيطة كإجراء وقائي آخر أن يعززوا كتاباتهم للتوقيع بكتابة عبارة أسفله تتضمن مثلاً عنوان صاحب التوقيع أو بيان مهنته أو بيان بطاقة اثبات شخصيته، كلما سمحت الظروف بذلك فمن شأن هذه العبارة المضافة أن تزيد من صعوبة عمل المزور وتساعد في فضح تزويره.

٥ ـ توقيعات الشهود:

يزيد حجية المستند قوة حمله لتوقيعات الشهود الذين حضروا مجلس تحريره، اذ يمكن بذلك استدعاؤهم وسماع أقوالهم اذا حدث ودب خلاف بين أطراف العقد.

الّا أن الذي يحدث عملاً أن هذه الناحية الهامة اذا وفيت شكلاً فإنها لا توفى موضوعاً.

ففي كثير من الحالات ثبت أن توقيعات الشهود تكون لأشخاص لا يعرف لهم محل عمل أو مكان اقامة بل وتكون توقيعاتهم غالباً بشكل لا يمكن أن يستدل منها على أسماء أصحابها، ولذلك يلزم أن تكون توقيعات الشهود واضحة الدلالة على أسمائهم ومقرونة ببيان العنوان أو العمل أو بطاقة اثبات الشخصية.

٦ ـ متن المستند:

يلزم أن يراعى في تحرير عبارات صلب المستند عدم ترك فراغات كبيرة خالية من الكتابة بين الألفاظ بعضها وبعض أو في نهاية سطور الكتابة، منعاً من اتاحة الفرصة للمزور في استغلال مثل هذه الفراغات لاضافة لفظ أو عبارة أو عبارات الى صلب المستند بعد التوقيع عليه تغير حقيقة المضمون المرتضى به.

بل ويلاحظ في كثير من الحالات أن المقر يترك لغيره كتابة صلب عبارات المستند ويكتفى بالتوقيع عليه، ولو حرص المقر على أن يكتب هو بخطه صلب المستند بالاضافة الى توقيعه، لفوت على المزور امكان التغيير فيه لأن المزور اذا حاول التغيير في الصلب فضحه اختلاف الخط.

٧ ـ مكان التوقيع بالنسبة لصلب المستند:

يراعى عند التوقيع على مستند ما ألّا يكون التوقيع على مسافة بعيدة من صلب عبارات المستند، بل يذيل مباشرة هذه العبارات دون ترك مسافة كبيرة خالية من الكتابة بين الصلب والتوقيع، والّا فإن المزور اذا سنحت له هذه الفرصة لن يتورع في استغلالها بأن يقص جزءاً من ورقة المستند المتضمن لعبارات الصلب ويتخلص منه، بينما يستغل جزء الورقة المتضمن

للتوقيع وللفراغ الخالي من الكتابة الذي يعلوه في كتابة المستند الذي يشاء في الفراغ الخالي وبذلك يرتب لنفسه حقاً بالباطل قِبَل صاحب التوقيع.

٨ ـ تأمين التواريخ:

تعودنا بشكل عام أن نثبت على المستندات تاريخ تحريرها بالرقم فقط الأمر الذي يعرضها للتحريف بمعرفة المزورين نتيجة لسهولة هذه العملية بطرق التحشية أو الكشط الخفيف ثم التحشية، فالرقم (١) مثلاً يمكن بالتحشية على عموده تحريفه الى رقم ٢ أو ٣ أو ٦ أو ٧ أو ٨ أو ٩ . والرقم ٢ يمكن تحريفه الى ٤ أو٥ ٦ والرقم ٥ أو الرقم ٦ يمكن تحريفه الى رقم ٩ وغيرذلك.

كما أن تاريخ اليوم أو الشهر متى كان مكوناً من رقم مفرد يمكن اضافة رقم آخر الى يمينه أو يساره فيحيله الى غير ما كان عليه أصلاً.

ولهذا السبب فإننا لو تعودنا أن نقرن كتابة التاريخ بالرقم بكتابته بالحروف كذلك، فإن هذه العملية تعوق المزور كثيراً عن امكان النجاح في تحريف تواريخ المستندات بشكل غير مفضوح.

وبجانب تاريخ تحرير المستند هناك تواريخ أخرى هامة

يجب الالتفات الى تأمينها مثل تواريخ الاستحقاق والتخالص والتواريخ الميلاد وتواريخ الصلاحية والاصدار والانتهاء بالنسبة لكثير من المحررات الرسمية وتواريخ تأشيرات الدخول والخروج. وغير ذلك.

٩ ـ تأمين قيم المبالغ:

لتأمين قيم المبالغ التي نثبتها بالمستندات ضد حيل المزورين للتعديل فيها يلزم أن نعود أنفسنا كذلك على كتابة هذه القيم بالأرقام وبالحروف معا تعجيزاً للمزور عن امكان تعديلها بنجاح أو مجرد التفكير في ذلك.

بل وهناك ناحية أخرى بالغة الأهمية يلزم انتباهنا اليها أيضاً عند إثبات قيم المبالغ بالمستندات ألا وهي عدم ترك فراغ خال من الكتابة قبل أو بعد العبارة الدالة على المبلغ سواء بالأرقام أو بالحروف فالمبلغ ١٥٠٠٠ خمسة عشر ألف جنيه ايصال باحدى الدعاوى عدله المزور الى ١١٥٠٠٠ مائة وخمسة عشر ألف جنيه لأنه وجد فراغاً مناسباً قبل البيان الدال على المبلغ بالرقم (١٥٠٠٠) فأضاف عمود رقم (١) الى يساره فصار (١١٥٠٠٠) كما استغل فراغاً وجده قبل كتابة المبلغ بالحروف (خمسة عشر ألفاً) فأضاف لفظ (مائة) من يمينة فصار (مائة وخمسة عشر ألفاً) وفي مستند آخر كان

المبلغ المثبت به أصلا «خمسون ألف جنيه» فعدله المزور الى (٢٥٠ مائتان وخمسون ألف جنيه) لأنه وجد فراغاً في موضع تحرير بيان المبلغ بالرقم واللفظ فاستغله في تعديل القيمة، وفي مستند ثالث كان المبلغ المثبت به أصلا ٧٥٠ جنيهاً فعدله المزور الى ١٧٥٠ جنيهاً مستغلا في ذلك الفراغ الذي وجده في موضع تحرير المبلغ بالرقم وباللفظ، وهكذا تتعدد الأمثلة التي تدل على أن المزور لا يخلق لنفسه الفرصة المناسبة للتزوير بل نحن الذين نتيح له هذه الفرص لعدم انتباهنا الى مراعاة تأمين ما نكتب ضد حيل المزورين ولو راعينا في كتابة قيم المبالغ بالأرقام وبالألفاظ والتقفيل عليها من يمينها ومن يسارها ومع عدم ترك فراغات في بداياتها ونهاياتها لما وجد المزور فرصة للتحريف فيها.

١٠ ـ تأمين صور الايصالات والقسائم:

في بعض أنواع المعاملات يجري تحرير قسائم وإيصالات من أصل وصورة كربونية أو صورتين.

وعملاً على اكساب مثل هذه القسائم والايصالات نوعاً من الحصانة ضد التزوير بالتغيير فإننا ننصح باستعمال أوراق الكربون من ذات الوجهين عند تحريرها، فباستعمال مثل هذه الأوراق يصبح للبيانات التي تثبت بوجه الايصال طبعة كربونية بظهره، الأمر الذي يؤدي الى تعقيد عملية المزور وتعجز حيلته

عن امكان تناول المستند بالتحريف اذ يجد نفسه مطالباً لا بمعالجة بيانات وجه المستند فحسب بل وكذلك معالجة طبعتها الموجودة بالظهر وهو أمر لو حاوله المزور رغم ذلك وجهاً وظهراً لأتلف ورقة المستند لأنها لا تتحمله، ولغدت فعلته ظاهرة ومفضوحة لكل عين.

١١ ـ دفتر الشيكات:

إن دفتر الشيكات لا يقل في أهميته ـ إن لم يزد ـ عن حافظة النقود أو الخزانة التي نحتفظ بها بأموالنا ونفائسنا لأن كل أوراقه ماهي الاّ أمر للبنك بصرف مبلغ معين من المال من حساب صاحب الدفتر فخليق بنا نحن الأفراد الاّ يهمل أحد منا في المحافظة على دفتر شيكاته وألاّ يوقع على بياض على بعض أوراقه يسلمه الى أي كان مهما بلغت ثقته فيه، والاّ فالذنب ذنبه هو اذا فرط في ذلك فحدث له ما لا تحمد عقباه.

ذلك أن ما يحدث مراراً وتكراراً هو أن يستهين البعض بأهمية المحافظة على دفتر شيكاته فيترك في مكان يمكن أن تصل الأيدي إليه، أو يضعه في درج سيارته، أو يعهد به الى موظف لديه بحجة ثقته فيه، وضيق وقته وتزاحم مسئولياته فتكون النتيجة فقدان الدفتر أو اختلاس بعض أوراقه ومفاجأته في أحد الأيام بسحب شيكات على حسابه الجاري زورها عليه من مكنه هو نفسه من الأضرار به نتيجة لتهاونه وإهماله

وفي الواقع العملي أمثلة كثيرة على ذلك منها واقعة كان الضحية فيها شخص تهاون في التحفظ على دفتر شيكاته، ففقد منه أو اختلست بعض أوراقه، وحرر الجاني على الحساب الجاري لصاحب الدفتر عدة شيكات بمبالغ متفرقة وقدمها لبعض محال المجوهرات ثمناً لمجوهرات ومشغولات ذهبية حصل عليها من هذه المحال واختفى بعد ذلك تاركاً صاحب الدفتر في موقف قانوني متشعب يلزمه فيه اثبات براءة ساحته وأنه في واقع الأمر ليس جانياً بل ضحية مجنى عليها وما كان أغناه عن هذا كله، لو توخى الحذر والحيطة ولم يتهاون أو يهمل.

والخلاصة: ان السلطات الرسمية اذا كان لها دورها البالغ الأهمية في اتخاذ كافة الوسائل لتأمين المستندات التي تصدر عنها ضد التزوير، فإن أفراد الجمهور لهم دورهم المكمل والذي لا غنى عنه، كذلك في تأمين المستندات التي تصدر بين بعضهم وبعض ضد حيل المزورين، وهذا الدور من أفراد الجمهور حتى ولو كان في حدود مراعاة الوصايا العشر المنوه عنها بعاليه ففي تقديرنا أنه كاف لإيقاف كم كبير من محاولات التزوير في المستندات العرفية.

الفصل الثالث عشر
تأمين الأختام الرسمية ضد التزوير

تتخذ كل دولة لنفسها شعاراً يكون بمثابة رمز لها وتضمنه تصميمات قوالب الأختام التي تنقشها باسم مختلف وزاراتها واداراتها كي تمهر بها اضافة الى توقيعات موظفيها العموميين، شتى أنواع المحررات التي تصدرها وتصدق عليها، فيكون في وجود بصمة خاتم شعار الدولة على المحرر مدعاة لبث الثقة في كل نفس الى رسمية المحرر وصحته وصدوره من الادارة المختصة بإصداره والاطمئنان الى حجية مضمونه.

ونظراً لهذه الأهمية الكبيرة للأختام الرسمية التي تستغلها مختلف الادارات في كل وزارة لاعتماد المحررات التي تصدر عنها، فإنه يتعين اضفاء كل ما يمكن من وسائل الحماية على الأختام الرسمية لتأمينها ضد التزوير أو ضد استعمالها استعمالاً ضاراً بالمصلحة العامة أو بمصلحة أحد الأفراد.

وللدول في ذلك وسائل حماية متعددة ترمي بها مجتمعة الى تحقيق هذا الهدف.

أ ـ الحماية التشريعية:

١ ـ يعنى قانون العقوبات في كافة الدول عناية كبيرة بحماية

الأختام الرسمية، ويتشدد في عقاب كل من تسول له نفسه محاولة تقليدها أو تزويرها.

فينص قانون العقوبات المصري مثلاً. على أن التزوير اذا كان محله خاتم الدولة أو احدى المصالح الحكومية أو أحد الموظفين العامين، فإن الجريمة تعتبر جناية يعاقب عليها بالسجن لمدة قد تصل الى سبع سنوات.

٢ ـ كما يقضي القانون بأن من يحصل بغير حق على خاتم حقيقي للحكومة أو احدى مصالحها أو أحد موظفيها العامين، واستعمله استعمالاً يضر بالمصلحة العامة أو أحد الأفراد، فإن الجريمة تعتبر جناية يعاقب مرتكبها بنفس عقوبة مقلد الخاتم الرسمي أو مزورة.

ومثل هذا التشديد من جانب القانون في عقاب كل من يقلد أو يزور الأختام الرسمية، أو يحصل عليها بغير حق ويستعملها استعمالاً يضر بالمصلحة العامة أو آحاد الناس، يعتبر من قبيل الحماية التشريعية التي تسبغها الدولة على أختامها الرسمية مستهدفة من ذلك الردع والتخويف والتحذير من مغبة ارتكاب هذه الأفعال لجسامة العقوبة عليها، وهو تشديد واجب وفي محله، لما لهذه الأختام من خطورة تستوجب ضرورة صيانتها وعدم المساس بها.

أما اذا كان التقليد أو التزوير واقعاًعلى خاتم أحد الأفراد أو كان واقعاً على الطوابع فإن القانون يعتبر الجريمة جنحة، يعاقب مرتكبها بالحبس مدة قد يصل أقصاها الى ثلاث سنوات.

ب ـ الحماية الشرطية:

تتمثل هذه الحماية في اتخاذ بعض الاجراءات الوقائية أبرزها كالآتي:

١ ـ تحرص بعض الدول على اقامة نوع من الرقابة المنظمة ومن أواصر التفاهم بين سلطات الأمن المختصة وبين أصحاب محال الزنكوغراف والكليشيهات وأصحاب محال التصوير وأصحاب دور الطباعة، منعاً لما يحدث في كثير من الأحيان من قيام بعض المزورين بالاستعانة بالتجهيزات الفنية الموجودة في هذه المحال، لتقليد الأختام في غفلة من أصحاب مثل هذه المحال أو باستغلال حسن نواياهم.

٢ ـ وتحرص سلطات الأمن كذلك على ألاّ تغفل عيونها عن نشاطات المزورين المحترفين فتضعهم تحت المراقبة، فما يحدث فعلا هو أن المزور المحترف لايكاد يفرج عنه بعد قضاء مدة العقوبة المحكوم بها عليه في قضية تزوير حتى يعود لمزاولة التزوير من جديد لأنه في نظره المهنة التي لا

يعرف غيرها والتي يستمريء التكسب بالباطل من ورائها.

جـ - الحماية الفنية:

١ - كلما كان الخاتم الرسمي بسيطاً في تصميمه وفي صناعته سهل على المزور اصطناع مثيل له بتجهيزات بسيطة غير معقدة ولا مكلفة.

ولذلك يلزم في صنع الأختام الرسمية أن يراعى فيها دقة التصميم الهندسي وتضمنه بعض الصعوبات الفنية التي يتعذر على المزور امكان محاكاتها. وحبذا لو كان قالب الخاتم من الصلب حتى يمكن بلوغ الدقة الفنية في تصميم دقائق نقوشه بدلاً من الطريقة الشائعة حالياً صناعة الأختام من المطاط والتي لا يتحقق معها امكان ابراز التفاصيل الدقيقة في تصميماتها.

٢ - في حالة تعدد الأقسام التابعة لإحدى الادارت واستعمالها أختاماً رسمية لاعتماد المحررات التي تصدر عنها، يلزم أن يكون الرسم لكل قسم متضمناً في تصميمه لبيان يدل عليه، حتى يمكن تمييز خاتم كل قسم عن أختام الأقسام الأخرى بالادارة فإذا حدث وتمكن أحد من الحصول بغير حق على واحد من هذه الأختام واستعمله استعمالاً يضر

بالمصلحة العامة أو بآحاد الناس، يمكن لجهات التحقيق حصر المسئولية والتوصل الى الفاعل.

الاّ أن الحاصل هو أن بعض الادارات المختلفة التابعة لوزارة واحدة، أو بعض الأقسام التابعة لإدارة واحدة، تستعمل أختاماً رسمية متشابهة تماماً في تصميماتها وفي بياناتها الأمر الذي يتيح الفرصة لقيام بعض ذوي النفوس الخربة بإساءة استخدام أحد هذه الأختام اعتماداً من الفاعل على تعذر كشف جريمته نتيجة لشيوع التهمة وعدم امكان حصرها في قسم معين أو شخص بذاته

٣ ـ لما كانت بصمة الخاتم الرسمي على المحرر بمثابة رمز للجهة الحكومية المصدرة للمحرر وعنوان لها، فإنه يتعين لذلك أن تكون بصمة الخاتم على ورقة المحرر غاية في الدقة والوضوح بحيث يتعرف عليها مطالعها بسهولة ويطمئن الى صحة المحرر وحجيته.

ولكن ما يحدث في كثير من الأحيان أن الموظف مستعمل الخاتم لا يراعي تنظيفه الدائم من الرواسب التي تتجمع بين حروفه ونقوشه، أو يواصل استعمال الخاتم رغم تآكله واستهلاكه بطول الاستعمال وتكرره، فتكون النتيجة أن تصبح بصمات الخاتم الرسمي مطموسة

ومشوهة ويتعذر بالتالي على الشخص العادي امكان التفرقة بين بصمة الخاتم الصحيح وبصمة الخاتم المصطنع ويختلف أمرهما عليه.

وهذه الناحية يعتمد عليها المزورون ويدخلونها في اعتبارهم مادامت بصمة الخاتم الصحيح وبصمة الخاتم المصطنع كلتاهما رديئة ودقائقها غير واضحة أو محددة.

ولذلك يلزم باستمرار مراعاة:

أ ـ تنظيف الخاتم من الرواسب التي تتجمع بطول الاستعمال بين حروفه، ونقوشه حتى تظل بصمته واضحة وغير مشوهة

ب ـ تغيير الخاتم المستهلك بطول الاستعمال، وأن يستبدل به خاتم آخر جديد مع وضع ضوابط تنظيمية لهذه العملية حتى لا تتاح الفرصة عن طريقها لحصول البعض على الأختام المستهلكة واساءة استعمالها.

٤ ـ قد يكون الشعار الذي تتخذه الدولة والذي تضمنه أختامها هو نفسه الذي تصنعه على النقود المعدنية التي تصدرها، فإذا صادف أن كان الشعار في الخاتم يقارب في تصميمه وحجمه ذلك المسكوك على العملة المعدنية، فإن المزورين لا يفوتهم استغلال هذه الفرصة التي تهيأت لهم دون جهد من جانبهم، فيقومون باستعمال قطعة النقود

المعدنية كخاتم يبصمون به بشعار الدولة على المحررات التي يزورونها.

وهذا هو ما يتكرر حدوثه في جمهورية مصر العربية حيث يستخدم المزورون قطعة النقود من فئة العشرة قروش والتي تحمل شعار الدولة في البصم بها على المحررات التي يقومون بتزويرها مستخدمين في ذلك أقلام الفلوماستر.

ومثل هذا الخطأ الفني الذي لم يكن يتطرق الى أي ذهن امكان حدوثه والمعاناة من آثاره، يلزم التنبه الى خطورته بمرعاة عدم التماثل في تصميم وحجم شعار الدولة بين الأختام الرسمية للدولة وبين النقود المعدنية التي تسكها أو أي منتج صناعي آخر.

مثل واقعي:

أ ـ كتبت صحيفة الأهرام القاهرية الصادرة يوم ٢٧/٩/١٩٨٩م:

«ضبطت ادارة جوازات مطار القاهرة الدولي راكباً مصرياً حاول السفر الى الكويت بجواز سفر مزور وكان الضابط المسئول بجوازات المطار قد اشتبه في الراكب حيث وجد اختلافاً في الأختام الموجودة على

جواز سفره. فتم عرض الجواز على وحدة الأدلة الجنائية بالمطار وتبينً أن الراكب زور خاتم شعار الجمهورية وكذلك البيانات الخاصة بموقفه من التجنيد حتى يتمكن من السفر، وقد ألغى مدير ادارة الجوازات سفره واحاله لنيابة النزهة».

ب ـ وكتبت صحيفة الأهرام في عددها الصادر يوم ١٩٨٩/٨/٦م:

«أمر وكيل أول نيابة بحبس موظف مفصول قام بتزوير أختام خاصة بعدة وزارات لاستغلالها في تقديم أوراق مزورة لعملائه على أنها رسمية.

وكانت تحريات رئيس مباحث الأحوال العامة قد أكدت أن موظفاً مفصولا من مصلحة الأحوال المدنية لسوء سلوكه يدعي أنه مازال بالعمل ويقوم ببيع شهادات وأوراق على أنها صادرة من وزارات الدفاع والداخلية والعدل مقابل مبالغ مالية من عملائه فاستصدر إذناً للقبض على المتهم وتفتيش منزله وتم القبض عليه أسفل تمثال نهجة مصر إمام حديقة الحيوان أثناء بيعه شهادة مزورة لأحد عملائه وبتفتيش منزله عثر على خاتم شئون عسكرية، وخاتمي شعار الجمهورية منسوب صدورهما لوزارتي الداخلية والعدل، وخاتم خاص بالشهر العقاري وعثر على بطاقات شخصية

وشهادات طلاق وزواج وعقود بيع ابتدائية وتبين أن هذه الأوراق مزورة.

وبالاستعلام من الجهات الرسمية صاحبة الأختام تبينً أنها مزورة فتم ارسالها الى قسم أبحاث التزييف والتزوير بالطب الشرعي وأمرت النيابة بحبس المتهم أربعة أيام.

جـ - وردت معلومات لادارة البحث الجنائي بالادارة العامة للمرور تفيد قيام أحد الأشخاص بتزوير رخص قيادة السيارات بأنواعها المختلفة وتأكد من التحريات صحة هذه المعلومات، وبعد استئذان النيابة بضبط المذكور وتفتيشه وتفتيش مسكنه أعد له كمين تم فيه ضبطه وهو يسلم رخصة مزورة للعميل السري لرجال المباحث ويتسلم منه المبلغ المتفق عليه، وبتفتيش منزله عثر به على رخص أخرى مزورة لقيادة جميع أنواع السيارات، واعترف المتهم أنه يحصل على نماذج بيضاء للرخص الصحيحة ويملأ بياناتها طبقاً لرغبات عملائه ويضع صورة طالب الرخصة على النموذج، ويستخدم قلم الفلوماستر مع قطعة معدنية من فئة العشرة قروش مما تحمل علامة شعار الجمهورية في اصطناع خاتم هذا الشعار الذي يختم بها الرخص المزورة.

٥ ـ ما يحدث عادة وعملاً في الادارات الحكومية هو استخدام أحبار الختامات العادية والشائعة الوجود في الأسواق التجارية لتحبير الأختام الرسمية التي تعتمد بها الأوراق التي تصدرها.

ولو آمن المختصون وأصحاب الكلمة بأهمية استعمال أحبار خاصة في تحبير الأختام الرسمية لكان في ذلك عنصر فني اضافي لتأمين بصمات الأختام الرسمية ضد التزوير

وهذه الأحبار الخاصة التي يمكن التعاقد على صنعها بمواصفات خاصة يحسن أن تكون من النوع الأسود وليس من النوع الملون وأن تتضمن في تركيبها عنصراً مشعاً يضيء عند التعريض للأشعة فوق البنفسجية أو يكون من الأحبار الممغنطة حتى يمكن التعرف عليها بسهولة وسرعة باستخدام آلات كاشفة بسيطة.

د ـ ضوابط تنظيمية لتأمين حسن الاستعمال:

لا يكفي تأمين الأختام الرسمية ضد التزوير بضمانات فنية، بل يلزمها كذلك وضع مجموعة من الضوابط والاجراءات الادارية العملية تكفل عدم تسربها بغير حق الى أيد غير أمينة تسيء استخدامها فيما قد يضر بالمصلحة العمومية أو بمصالح آحاد الناس.

وتتلخص هذه الاجراءات التنظيمية في الآتي:

١ ـ أن يعهد إلى جهة واحدة بالوزارة أو الادارة بموضوع صنع الأختام الرسمية اللازم توافرها لسير حركة العمل في مختلف الأقسام.

٢ ـ أن تتولى هذه الجهة حفظ هذه الأختام في عهدتها لحين تسليمها للموظفين العاملين بالادارات المختلفة المناط بهم اعتماد المستندات التي تصدر عن هذه الادارات.

٣ ـ أن تنشىء هذه الجهة سجلاً خاصاً لهذه الأختام وعند تسليم الموظف العام الخاتم الذي يخص ادارته يثبت في السجل نموذج من بصمة الخاتم وتاريخ تسليمه للموظف وتوقيعه بالاستلام.

٤ ـ عند استهلاك الخاتم بطول الاستعمال تسحب هذه الجهة الخاتم المستهلك ويسلم للموظف بدلا منه خاتم جديدبعد أن يثبت في السجل نموذج من بصمة الخاتم الجديد وتاريخ التسليم وتوقيع الموظف المستلم.

٥ ـ كلما تجمع عدد من الأختام المستهلكة تقوم هذه الجهة بإعدام هذه الأختام وتحرر عن ذلك محضراً رسمياً تحفظه في ملفاتها.

٦ ـ يحظر على الموظف العام بأن يتولى بنفسه عند أحد محال صناعة الأختام، صنع خاتم باسمه يتضمن صفته الوظيفية، فخاتم هذا شأنه ليس خاتماً للموظف يستعمله

في معاملاته الخاصة، بل هو خاتم رسمي يستعمله بصفته الوظيفية وفي حدود تلك الوظيفة، وهو بذلك من متعلقات وزارته، وعلى الوزارة التي تزود به كعهدة هو أمين في المحافظة عليها، فإذا تلف من تكرر الاستعمال فعليه أن يعيد تسليمه للجهة المختصة واذا ضاع فعليه أن يخطرها بفقده كي تعهد إليه بخاتم بديل وفقاً للضوابط السابق ذكرها

والخلاصة أن الخاتم الرسمي هو رمز الادارة التي نقش باسمها، ووجوده على صفحة مستند ما يكون اشعاراً برسميته والثقة في مضمونه وحجيته على الناس كافة.

ولذلك يتعين ضرورة الاهتمام بإضفاء كل ما يمكن من وسائل الحماية على الأختام الحكومية لتأمينها ضد التزوير أو ضد محاولات استعمالها استعمالاً ضاراً بالمصلحة العامة أو بمصالح آحاد الناس.

الخاتمــــــة

لا نبالغ اذا قلنا ان العصر الذي نعيشه هو عصر المستندات، فحياتنا أصبحت تبدأ بوثيقة هي شهادة الميلاد، وتنتهي بوثيقة هي شهادة الوفاة ومابين هذه وتلك يتعامل كل منا خلال سنوات عمره بالعديد من المستندات والوثائق التي غدت بحق المفتاح لأي تصرف.

ومن المؤسف أن نقول ان هذا الاعتماد المتزايد على المستندات والوثائق في حياتنا المعاصرة صاحبته زيادة هائلة ومطَّردة في حجم ونوعية جرائم التزوير، وأن هذه الجرائم أصبحت تهدد أمن الدول وتؤثر تأثيراً هداماً على مصالحها الاقتصادية بحيث أن الخسائر المادية الناتجة عنها تقدر في أي دولة بالملايين بل بالمليارات من الجنيهات

ولا نبالغ كذلك اذا قلنا ان الأجراس قد دقت للنظر في مواجهة هذه الجريمة المواجهة الحازمة التي تتناسب وخطورتها، وللبحث في مدى فاعلية الوسائل التي تتخذ للحد منها تشريعياً وشرطياً وفنياً. وفي ضرورة تدعيم هذه الوسائل والقضاءعلى ما يوجد بها من ثغرات ينفذ منها المزورون.

وتحقيقاً لهذا الهدف الذي نكرر التنبيه الى أهميته البالغة حاولت في هذه الدراسة التي أتشرف بتقديمها، أن أتناول هذا

الموضوع من أطرافه ومن صلبه بإيجاز غير مخل، وكان سبيلي الى ذلك بناء هذه الدراسة على الخطوات الآتية:

١ - تحليل جريمة التزوير في المحررات من حيث سماتها ودوافعها ومداها.

٢ - التصنيف المبدئي لأنواع المستندات والوثائق.

٣ - التعريف بجريمة التزوير والطرق المادية لارتكابها.

٤ - المحاور الرئيسية الثلاثة التي تقوم عليها مكافحة هذا الجريمة.

٥ - الوسائل الفنية لتأمين المستندات الرسمية ضد التزوير وأهم هذه المستندات:

- جواز السفر.
- بطاقة اثبات الشخصية
- رخصة القيادة.
- شهادة الميلاد.
- الشهادات الدراسية والجامعية.
- شيكات المصارف والشيكات السياحية والشيكات الخطية

٦ - تأمين الأختام الرسمية ضد التزوير

٧ - تأمين المستندات العرفية ضد التزوير

وفي عالمنا العربي أقدر أن مشكلتنا مع المستندات المزورة

واحدة، وأن حاجتنا الى تأمين المستندات والوثائق ضد التزوير واحدة، فما أحوجنا الى توطيد التعاون وتوحيد الجهود لمواجهة جرائم التزوير واستئصال شأفتها والحد من غلوائها واستفحالها.

المراجـــــع

المراجع العربية:

- تزوير المستندات وتزييف العملات والأساليب العلمية للكشف عنها. المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة
- مطبوعات مؤتمر منظمة الشرطة الدولية الجنائية.
- مطبوعات المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة.
- المراجع القانونية

المراجع الأجنبية:

Documents and their scintific examination by. C.A. Mitchell.

Modern Criminal Investigation by Soderman.

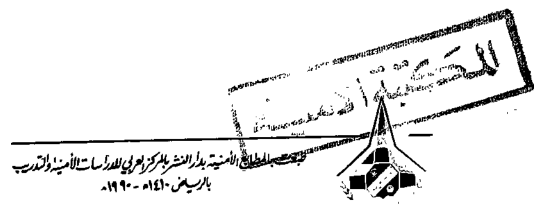
Scientific Investigations of Crime by Nickallo.

- Scintific examination of questioned documents by Ordwy Hilton.
- Suspect documents by W.R. Nawison An Inroduction to Criminalistics by Ohra ostcrbeng.
- Science against Crime by Stuart Kind-Michael Overman.

Les Faux en ecriture par edmend locard.

- Mannuel de police scientifique par Jean Gayet.

- Traite de Criminalistiqu par Edmend locard.
Journal of Forensic Science Society.
Journal of Criminal law. Criminolgy and police Science.



طبعت بالمطابع الأمنية بدار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب
بالرياض ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م

ك ـ ١١٥

